

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

إِرْتِقَاءُ السِّيَادَةِ

فِي علم أصول النحو

تأليف

الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري
المتوفى سنة ١٠٩٦ هجرية ١٦٨٥ ميلادية

تقديم وتحقيق

الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي



بغداد - دار المكتبي - ص.ب. : ١٤٣٢٩

هـ : ٤١٥٤١٥٠ - الروماني هـ : ٤٢١٨٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى
العراق - الرمادي
١٤١١هـ - ١٩٩٠ م

دار الانباء
للطباعة والنشر
مطبعة النواير

العراق - بغداد ص.ب : ١٤٢٣٩ هاتف : ٤١٥٤١٥
الرمادي هاتف : ٤٢١٤٨٢ - ٤٢٦٣٨٠

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: {وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ،
عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}

سورة الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥

أحمد الله واشكره، وأصلي وأسلم على محمد خير خلقه، وعلى
آله وصحبه وكل من سار على نهجه .

أما بعد: فأقدم هذا الكتاب القيم بجهودتي المتواضعة، بعد أن مرَّ
بضعُ سنواتٍ على على نُسخِهِ الخطِيَّةِ مصورةً في مكتبتي الخاصة،
وتعود بها الذاكرة الى سنوات الدراسة ١٣٩٧-١٣٩٩ هجرية
١٩٧٧-١٩٧٩ ميلادية، أيام كنت في الأزهر الشريف بالقاهرة أهياً
لمرحلة الماجستير في كلية اللغة العربية، وكنت أقضي وقتاً كبيراً في
دار الكتب المصرية حيث المراجعُ ومصادرُ البحثِ المخطوطةُ والمطبوعةُ .
وكان هذا الكتاب من بين ما عثرت عليه في مخطوطات التيمورية
فقرأته وصورته من نسختين إحداها ناقصة .

ثم قدر الله تعالى أن تكون اقامتي في مكة المكرمة للحصول
علي الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى في السنوات
١٤٠٠-١٤٠٦ هجرية، ١٩٨٠-١٩٨٥ ميلادية . وفي إحدى زياراتي المدينة
المنورة عثرت على نسخة خطية أخرى في مكتبة شيخ الاسلام احمد

عارف حكمت فعارضتها بالنسختين المذكورتين وبذلك تجمع لدي ثلاث نسخ خطية للكتاب .

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أنه يظهر بعد انقطاع عن التأليف في علم أصول النحو فلا يوجد - فيما أعلم - كتاب ألف بعد الاقتراح في أصول النحو للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية سوى هذا الكتاب الذي توفي مؤلفه سنة ١٠٩٦ هجرية فيكون الانقطاع قرابة قرنين من الزمن .

وقد وجدت هذا الكتاب محكم العبارة، متقن الايجاز، شاملاً معظم قضايا أصول النحو، مستمداً من أوثق مصادر هذا الفن، ومؤلفه عالمٌ مُتَقِنٌ، واسعُ الاطلاع، ثاقبُ النظر، قال فيه بعضهم: «إنه سيبويه زمانه» .

هذا وقد قدمت بين يدي الكتاب دراسة شملت مقدمة في اصول النحو وبحثين احدهما عن المؤلف وثانيهما عن الكتاب .

اسأل الله تعالى أن يرحم مؤلفه، وأن ينفع قارئه، وأن يجعل عملنا في خدمة العلم واهله في ميزان الحسنات وارضاء الله ودخول الجنات . والله ولي التوفيق .

الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

العراق - الرمادي

١ - محرم - ١٤١١ هـ

٢٣ - ٧ - ١٩٩٠ م



المقدمة

أهمية دراسة الأصول :

إن دراسة الأصول والفروع جديرة باهتمام الباحثين؛ لأنها ذات بال لمن يتصدى للاستنباط، واستخراج الفروع من أصولها، وتلك قضية تشمل أكثر من علم. غير أنها في العلوم الشرعية ألصق وأكثر أقدم، وبخاصة في علم الفقه وأصوله، ثم في علم اللغة عموماً، وفي النحو وأصوله خصوصاً.

قال أبو الحسين أحمد بن فارس: «إنَّ للغة العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرع منها فروع» (١)

وعلى هذا فإن معرفة الاسماء والصفات كرجل، وفرس، وطويل، وقصير، من الفروع التي يُبدأ بها عند التعلم، أما القول بوضع اللغة وأوليتها ومنشئها فمن الأصول التي ينبغي معرفتها حتى يُعلم خطابُ الله ورسوله من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وعلى ذلك يعوّل أهل النظر والفتا. (٢)

قال ابن فارس: «ولسنا نقول: إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب؛ لأنَّ ذلك غير مقدور عليه، ولا يكون لنبي كما قلناه أولاً، بل الواجب علمُ أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة» (٣)

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي: ٣/١، الصاحبى: ٣.

(٢) المصدرين السابقين، المظهر للسيوطي: ٥/١.

(٣) الصاحبى: ٥٠.

نبذة تاريخية عن النحو وأصوله:

ان الكتب التاريخية التي دونت في النحو العربي قديماً وحديثاً كثيرة، قد يكون من العسير احصاؤها. ففيها المنثور والمنظوم، والمختصر والمطول، وفيها الذي عليه شروح وحواش، وفيها الذي ترتب عليه تعقيب أو دراسة. أما الكتب التي تبحث في أصول النحو فقليلة يسهل عدّها.

والى جانب هذا التفاوت العددي بين ما ألف في النحو وبين ما ألف في اصوله نجد ان كثيراً من تلك الكتب تحدثت عن تاريخ النحو ونشأته والقواعد البدائية التي وضعت فيه وعن اول واضع له وعن السبب الداعي الى وضعه مع تفصيل الخلاف في ذلك، اما الحديث عن اصول النحو من الناحية التاريخية فلا يزال محاطاً بشيء من الغموض وعدم الوضوح.

فهناك مَنْ عَدَّ ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ أول من وضع كتاباً في اصول النحو وذلك حين ألف كتابه المشهور «اصول النحو» ثم من بعده ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ في جزء كبير من كتابه «الخصائص»، ثم جاء من بعده ابن الانباري وهو ابو البركات عبد الرحمن الملقب بالكمال النحوي المتوفى سنة ٥٧٧هـ فألف «لمع الأدلة في اصول النحو» ثم بعد أربعة قرون من الزمن جاء السيوطي فألف كتابه الاقتراح ثم كتب بعض المعاصرين كتابات في موضوع محدد من مواضيع اصول النحو.

وقد رأيت -بعد متابعة واستقصاء- أن النحو وأصوله صنوان نشأ معاً حيث إن الروايات التي تحدثت عن وضع النحو تشير إلى أن

وضعه كان قائماً على التعليل والتحليل والمقايسة والسماع، وعلى هذا فالفروع النحوية وأصولها كانوا توأمين ولداً معاً ونمياً سويةً دون تفريق بين فرع وأصل .

يقول ابن سلام: في ابن أبي اسحق المتوفى سنة ١١٧ هـ والذي يعدّ أول نحاة البصرة: «كان أول من بَعَجَ النحو ومدَّ القياسَ وشرح العلل» . (١)

ان ابن أبي اسحاق فتح باباً واسعاً للقياس وحمل ما لم يُسْمَعْ عن العرب على ما سمع عنهم بعلّة تجمع بين المسوع وغيره . وكان شديد التمسك بتعليل القواعد حتى يتسنى له القياس عليها ومن الامثلة على ذلك انه اعترض على الفرزدق حين سمعه ينشد مدحاً لبعض الامويين:

وَعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ الا مُسْحَتاً أَوْ مَجْرُفُ
فان الفرزدق رفع القافية وهي «مَجْرُفُ» والقياس الذي تمسك به ابن أبي اسحاق النصب لانه عطف على «مُسْحَتاً» لذلك اعترض على الرفع. (٢)

وحين نتقدم الى تلميذه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩ هـ نجده على طريقتيه ومذهبه في اثبات القياس وطعن مَنْ يخالفه ولو كان من فصحاء العرب .

فقد عاب على النابغة رفع القافية في قوله :

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ١٤ .

(٢) خزائن الادب للبغدادي: ٢٣٧/١ .

فَبِتْ كَانِي سَاوَرْتْنِي ضُبْلَةً مِنْ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُ نَاتِعُ

ويرى ان القياس النحوي يقضي بنصبها على الحال لان المبتدأ قبلها وهو «السَّمُ» تقدمه الخبر وهو «في أنيابها» . (١)

وهكذا يونس ابن حبيب المتوفى سنة ١٨٢هـ الذي رحل الى البادية وسمع عن العرب كثيراً ووضع اقيسة انفرد بها مما جعله يخالف آراء الخليل وسيبويه فمما كان يراه يونس ان تاء «أخت» و «بنت» ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاءً . (٢)

وننتقل الى الخليل بن احمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ الذي اقام للغة والنحو والصرف صرحاً لا يغفل فكان يعلل ويقيس وكان يتكلم في نظرية العوامل والمعاملات وكان يقيم جميع ذلك على السماع والتعليل والقياس ومن أمثلة ذلك ما جرى بينه وبين تلميذه سيبويه في مسألة اعراب المنادى رفعاً اذا كان مفرداً ونصباً اذا كان مضافاً . (٣)

اما سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ فلم يخالف من سبقه من مدرسته في عنايته بالسماع والتعليل والقياس وهكذا الاخفش الاوسط وابو عمر الجرمي وابو عثمان المازني والمبرد وتلاميذه والزجاج وابن السراج والسيرافي .

واذا عاودنا الكرة الى نحو الكوفة نجد رواها يهتمون بالسماع

(١) كتاب سيبويه : ٨٩/٢ .

(٢) التصريح على التوضيح : ٧٤/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ١٨٢/٢ .

عن العرب اهتماماً كبيراً ويثبتون حكمهم اللغوي أو النحوي بناءً على ما سمعوه من العرب الذين لم تتداخل بينهم آفات العجمة والاختلاط بالشعوب الأخرى .

فالكسائي شيخ المدرسة الكوفية المتوفى سنة ١٨٩هـ واحد القراء السبعة كان يأخذ بالقياس على كل ما سمع عن العرب وهكذا من جاء بعده كابي عبيد القاسم بن سلام والفراء وثعلب وأصحابه .

وإذا أخذنا كتاب الاصول في النحو لابن السراج ٣١٦ هـ فإننا نجده لا يختلف كثيراً عما سبقه من المصنفات التي مزجت بين الاصول والفروع دون تمييز بينها سوى انه اشار في مقدمة كتابه الى العلة وانواعها فقال: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي الى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل ان يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا الفأ، وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب، وانما تستخرج منه حكمتها في الاصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها الى كلامهم فقط وذكر الاصول والشائع لانه كتاب ايجاز» . (١)

وفي هذا النص ما يدل صراحة على ان ابن السراج عني بالعلل دون انشغال بمسائل اصول النحو الأخرى .

أما أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ فإنه أرسى كثيراً من قواعد اصول النحو بشكل لم يسبقه إليه أحد وذلك في كتابه الخصائص الذي وضع فيه قوانين لغوية ونحوية وصرفية بتقسيمات جديدة وتطور واضح .

فقد تعرض للسمع والقياس، والعلل الاوائل والثوان والثالث، وتعرض للاطراد والشذوذ وتحدث عن الاعراب واثره وعن العامل وعمله وتكلم في الاستحسان والاجماع وفي التعارض والترجيح والاحتجاج .

إن ابن جني فتح أفقاً رحبة لمن بعده ووضع اصولاً في اللغة والنحو كان معظم الباحثين بعده عالة عليها غير انه لم يجعل كتابه مستقلاً في هذه المباحث وانما تجاوزها الى علم اللغة ومفردات النحو وقواعد الصرف وعلم الاصوات وغير ذلك من علوم العربية فلذلك لم يعد أول من الف في اصول النحو على شكل منفرد مستقل .

ثم يأتي الكمال أبو البركات الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ليرفع القواعد التي ارساها من سبقه من العلماء فيجمع المتفرق منها وينظمها في ابواب وفصول مرتبة ويطلق عليها علم اصول النحو وذلك في كتابه «لمع الأدلة في اصول النحو» .

وقد تحدث الانباري عن هذا ونقله عنه السيوطي في مقدمة كتابه الاشباه والنظائر (١) عن الانباري انه قال: «علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، واخبار العرب، وانسابهم، ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين

(١) نزهة الالباء في طبقات الادباء: ٨٩ في ترجمة هشام الكلبى ، الاشباه والنظائر للسيوطي: ٦/١ .

وضعهما: علم الجدل في النحو، وعلم اصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد الفقه فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول» . ا هـ

لقد رتب الانباري كتابه في اصول النحو على ثلاثين فصلاً اجملها السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح . (١)

وبهذا نتبين أن اول مَنْ فكر في جمع مباحث علم أصول النحو وجعلها علماً مستقلاً يأخذ اسماً مبتكراً هو الكمال ابوالبركات الانباري . نعم كانت هناك أبحاث أخذت طابعاً متميزاً وتأليفاً مستقلاً من هذا العلم برع به علماء متقدمون على الانباري فالزجاجي كتب عن العلل كتاباً سماه «الايضاح في علل النحو» :

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك محاولات سبقت الانباري في التأليف لهذا العلم فقد ذكرت بعض كتب التراجم بعضاً من تلك المحاولات غير انها لم تصل إلينا ولم نعرف عنها كثيراً .

ففي ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون جاء ذكر كتاب في اصول النحو لابي الحسن بن داود حسن القرشي المقرئ النحوي المعروف بالنقار الكوفي المتوفى سنة ٣٥٢ هجرية . (٢)

ان الفترة الزمنية القائمة من العهد الذي وضع فيه النحو في القرن الثاني الهجري الى عهد الانباري في القرن السادس الهجري شهدت حركة ملموسة في تطور علم اصول النحو كما اسلفنا القول قبل قليل، ثم حصل استرخاء تجاه هذا الفن اعتماداً ما ألف فيه دون حاجة الى تكرار التأليف فيه حتى نهاية القرن التاسع الهجري حيث

(١) الاقتراح في اصول النحو للسيوطي : ٢٣ .

(٢) ايضاح المكنون: ٩٣/٣ .

جاء السيوطي فالف كتابه المعروف بـ «الاقتراح في علم أصول النحو» (١).

وقد رتبته على مقدمة وسبعة كتب واستمد فيه من كتاب الخصائص لابن جني وكتاب لمع الأدلة للأنباري، وكتاب الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ومصادر أخرى وقد حظى الاقتراح بعناية العلماء بالشرح والتوضيح ولا يزال قسم منها مخطوطاً (٢).

ويبقى الاقتراح مرجع الباحثين في أصول النحو بالإضافة الى ماسبقه من مصنفات أخرى حتى يدخل القرن الحادي عشر الهجري فينشط البحث في هذا العلم وتؤلف الكتب فيه فمن مختصر ومن مطنب ومن أخذ جزئية من جزئياته ليثري الحديث عنها .

وقد اطلعت على رسالة للشيخ عبد القادر المحلي من علماء أوائل القرن الحادي عشر الهجري في أصول النحو سماها «النفحة الزكية في أصول العربية» فرغ من تأليفها سنة ١٠١٨هـ وهي مخطوطة (٣).

ثم يأتي كتاب «ارتقاء السيادة» ليحيى الشاوي وهو الكتاب الذي نقدم بين يديه هذه المقدمة ونتناول الحديث عنه وعن مؤلفه بالتفصيل .

وهكذا استمرت جهود العلماء قائمة -على قلة- بالكتابة والبحث في هذا العلم وبدأت تنشط أكثر في وقتنا المعاصر من خلال البحوث العلمية التي تقدم في المعاهد والجامعات .

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٢٩٦هـ ١٩٧٦م بتحقيق الدكتور احمد محمد قاسم في جامعة الازهر .

(٢) من ذلك كتاب داعي الفلاح لمخبات الاقتراح لابن علان المتوفى سنة ١٠٥٧هـ مخطوط

في المكتبة الازهرية تحت رقم خاص ٩٥ نحو عام ١٩٤٩ .

(٣) في المكتبة الازهرية تحت رقم خاص ١٩٢٨ نحو وعام ٢٢٧٥ .

١ املحلف

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن محمد بن محمد بن عبدالله بن عيسى أبو زكريا
النايلي الشاوي المغربي الملياني الجزائري المالكي . يتصل نسبه
بالشيخ ابي البركات شارح خليل. (١)

ألقابه ووصافه:

مما قالوا فيه: الشيخ الاستاذ القدوة الامام، الذي ختمت بعصره
أعصر الاعلام، واصبحت عوارفه كالاطواق في اجياد الليالي والأيام،
مفسر فقيه نحوي متكلم ناظم، سيبويه زمانه .
قال فيه محمد أمين المحبي: «منتهى الكلام، وخاتمة الاعلام،
الجهبذ النحرير، مالك أرمّة التقرير والتحرير .
فاق أهل الآفاق، وانعقد على تفرده الوفاق .
فهو المقرّر ببرهان التّطبيق توحيدُهُ، فلا تمنع فيه إلّا من
مُعانِدٍ عُلِمَ مرجعُهُ عن الحقِّ ومُحيِدُهُ .
فكل منهل ينضب إلّا منهل الزّأخر، وكلُّ قدرة تلتقي طرفاها إلّا
قدرة بنّانه التي أعى الأول منها الآخر .

(١) ترجمته في المصادر التالية :

نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة للمحبي: ٤٥/٥، خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي
عشر للمحبي: ٤٨٦/٤، طبقات المزيله لي مخطوط: ٤١٤، شجرة النور الزكية في
طبقات المالكية: ٣١٦، ترجمة رقم ١٢٣٢، الطبقة الثانية والعشرون، الاعلام للزركلي:
١٦٩/٨، معجم المؤلفين عمر رضا كحالة: ٧٢٧/١٣ ، فهرس الفهارس والاثبات ومعجم
المعجم والمشيخات والمسلسلات تأليف عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني باعتناء
الدكتور احسان عباس طبع دار الغرب الاسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م
١١٣٢/٢ رقم الترجمة ٦٤٠ .

إذا استُخْذَ القَلَمُ أَبْدَى سِحْرَ العقول، وإن جرتْ على لسانِ
الحروفِ وَفَّقَ بين المعقول والمنقول .

وعلى الجملة فهو كما قيل: لو باراه سَحْبَان سَحَب ذيل الخجل،
أو مَارَاه صَغْصَعَةً (١) تَصْغَصَع (٢) قلبه من الوجَل .

أو بارزه الفرز فرز سِحْرُهُ، أو جَارَاه ابن بَحْر (٣) غاضَ بَحْرُهُ .
يُخِلُّ لسانَ الخليل في «عَيْنِهِ» وَيُدْرِدُّ ابْنُ دُرَيْدٍ بإظهار مَيْنِهِ (٤)
ويوهي سَيَبُوبِيهِ نَحْوُهُ، ويطفئُ تَارَ نَفْطُوبِيهِ (٥) مَحْوُهُ .

ويَهْشُمُ أَنْفَ أَبِي هَاشِمٍ (٦) في اعتزاله، ويتجنبُ الْجُبَّائِي (٧)
صَوْلَةَ انْخِرَالِهِ .

مُرْهَفٌ طَبْعُهُ مُشْحَذٌ قَاطِعٌ، وَوَجْهُهُ إِقْبَالُهُ كَأَنَّمَا صُورٌ مِنْ نُورٍ
سَاطِعٍ .

يَلْمَعُ نُورُ الْعِلْمِ فِي جَبِينِهِ، وَفَضْلُهُ لَا يَخْفَى عَلَى مُسْتَبِينِهِ .
سَرِيعُ الْجَوَابِ ، ظَاهِرُ الصُّوَابِ .

(١) هو صغصعة بن صوحان بن حجر العبدي، المتوفى نحو سنة ستين، وقد عرف بعقله
وبلاغة خطبه .

(٢) تصغصع : تفرق وجبن وذل .

(٣) يعني الجاحظ أبا عثمان عمرو بن بحر .

(٤) المين : الكذب .

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، الإمام في النحو، المتوفى سنة ثلاث وعشرين
وثلاثمائة . انظر إنباء الرواة : ١٧٨/١ .

(٦) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من كبار المعتزلة، وكانت وفاته
سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . وفيات الاعيان : ٣٩٨/٣ .

(٧) هو محمد بن عبد الوهاب بم سلام الجبائي، والد السابق ، وكان أيضا من أئمة
المعتزلة، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة . وفيات الاعيان : ٣٩٨/٣ .

مُفَجِّرُ بَبْيَانِهِ، مُفِيدٌ فِي كُلِّ أَحْيَانِهِ .

إِلَّا أَنْ طَبَعَهُ أَحَرُّ مِنَ الْقَيْظِ، وَإِذَا غَضِبَ يَكَادُ يَتَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ .

ولادته: ١٠٣٠هـ - ١٦٢١م

وفاته: ١٠٩٦هـ - ١٦٨٥م

ولد بمدينة مليانة (١) في الجزائر سنة ١٠٣٠ هـ ثلاثين وألف هجرية كما أخبر هو نفسه، ويقابل ذلك سنة ١٦٢١ ميلادية .

وتوفي قي السفينة وهو في سفره الى الحج بحراً من مصر يوم الثلاثاء عشري شهر ربيع الاول (٢) سنة ١٠٩٦ هـ ست وتسعين والف هجرية وتقابلها سنة ١٦٨٥ ميلادية .

وأراد الملاحون القاءه في البحر لبعد البرّ عنهم فقامت ريح شديدة قطعت شراع السفينة فقصدوا البرّ لاصلاحه وأرسوا بمكان يقال له « رأس ابي محمد » فدفن به .

ثم نقله ولده الشيخ عيسى الى مصر فدفنه بالقرافة الكبرى بتربة السادة المالكية . (٣)

(١) «مليانة» بكسر الميم وسكون اللام مدينة من عمل الجزائر تقع على سفح جبل زكار الغربي على ارتفاع ٧٢٠م عن سطح البحر، وهي مدينة رومية قديمة فيها آثار وآبار وأنهار وأشجار واسواق وتشتهر الآن بمعدن الحديد والحمامات المعدنية . معجم البلدان: ١٩٦/٥، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط الجزائر.

(٢) في طبقات المزيلى لي: «عشري شهر رمضان» .

(٣) ذكر الذين ترجموا له ان جسده وجد صحيحاً لم يتغير منه شيء ولما وصل الى مصر جمع ولده الناس للنظر اليه . واتفق انه لما أرسل ولده بعض العرب ليكشف له عنه القبر ويأتوا به اليه تاهوا عن قبره، فاذا هم برجل يقول لهم: ماتريدون؟ فقالوا: قبر الشيخ يحيى فأراهم اياه فكشفوا عنه فوجدوه بحاله لم يتغير منه شيء فوضعوه في تابوت واتوا به الى مصر فدفنوه بتربة المالكية التي كان جدّها ورممها ولم يلبث بعده ولده الشيخ عيسى الا نحو ستة اشهر فمات فدفنوه على ابيه ووجدوه على حاله لم يتغير منه شيء . خلاصة الاثر: ٤/٤٨٨ .

حياته:

ولد بمدينة مليانة ونشأ بمدينة الجزائر من أرض المغرب وقرأ في هاتين البلديتين بعض العلوم على يد شيوخ اجلاء صالحين فأجازه شيوخه وتصدر للاقراء والافادة في بلده فقد كانت له حافظة قوية وذاكرة متقدة .

وفي سنة ١٠٧٤ هجرية قدم الى مصر قاصداً الحج والزيارة وكان عمره أربعاً واربعين سنة، فلما قضى حجه رجع الى القاهرة فاجتمع به فضلائها وأخذوا عنه كما روى هو عن علمائها وأجازوه بمروياتهم فتصدر لاقراء العلوم بالجامع الأزهر حتى اشتهر بالفضل وحظي عند اكابر الدولة واستمر في الأزهر مدة قرأ فيها كثيراً من المؤلفات في فنون متعددة ودرسها غيره .

ثم رحل متوجهاً الى بلاد الروم فمر في طريقه بدمشق، وعقد بجامع بني امية مجلساً علمياً اجتمع فيه علماءها وشهدوا له بالفضل التام وقاموا على اكرامه بما يجب له، ومدحه شعراؤها، واجاز كثيراً منهم بمروياته .

ثم توجه الى قسطنطينية فاجتمع به فضلائها واكابر الموالى وبالغ في اكرامه شيخ الاسلام يحيى المنقاري، والصدر الاعظم أحمد باشا بن الوزير محمد باشا الكوبرلي ودرّس بحضرة السلطان الاعظم سلطان الروم وحضر درسه العلماء فبحث معهم وجادلهم واشتهر بالعلم عند اكابر الدولة بها .

ثم عاد راجعاً الى مصر مجللاً معظماً مهاباً موقراً فتولى بها التدريس في المدرسة الاشرفية والسلمانية والصرغتمشية وغيرها وهكذا أقام بمصر مدة .

ثم رجع الى الروم فانزله مصطفى باشا صاحب السلطان في

داره فدرس عليه جماعة من اهل العلم وطلاب العلم الذين قدموا من دمشق وغيرها واجازهم جميعاً باجازه نظمها شعراً .

ثم رجع الى مصر وصرف أوقاته الى الافادة والتأليف حتى سافر الى الحج في آخر أيامه بحراً فمات في السفينة كما تقدم في وفاته .

شيوخه: (١)

تعددت شيوخ الشاوي وتنوعت، وذلك لانه درس عليهم مختلف فنون العلم في اكثر من مكان فقد درس في بلاد المغرب حيث ولادته ونشأته وفي مصر حيث مروره ونزله وفي بلاد الروم حيث زيارته للقسطنطينية . كما تقدم في ملخص حياته وحسبنا ان نذكر قسماً من شيوخه دون حصر .

أ- شيوخه في الجزائر:

١- العلامة المحقق الشيخ محمد بن محمد بهلول السعدي .

٢- الشيخ سعيد قدوره مفتي الجزائر بسنده

٣- الشيخ ابوالحسن علي بن عبدالواحد الانصاري السجلmani.

٤- الشيخ أبو مهدي عيسى الثعالبي .

(١) انظر تاريخ خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر: ٤٨٦/٤، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣١٦ طبقات المزيه لي مخطوط صفحة ٤١٤ .

ب- شيوخه في مصر :

١- الشيخ سلطان المزاحي

٢- الشيخ الشمس البابلي

٣- الشيخ النور الشبراملسي

تلاميذه:

يبدو ان تلاميذ الشيخ يحيى الشاوي كثيرون لا يحصى لهم عدد؛ لان المصادر التي ترجمت له ذكرت انه تصدر للاقراء والافادة بعد ان اجازه شيوخه على ذلك فاستفاد منه طلاب كثر في المغرب ومصر والشام والقسطنطينية وقد ذكرت المصادر (١) قسماً من البارزين فيهم والمشهورين منهم .

١- الشيخ محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي توفي ١١١١ هـ وهو الذي ترجم لشيخه الشاوي في كتابيه تاريخ خلاصة الاثر، ونفحة الريحانة في الشام .

٢- الشيخ أبو الاسعاد بن الشيخ أيوب في الشام .

٣- الشيخ الدين بن أحمد البُصْرَوِي الشافعي الدمشقي نسبة الى بصرى الشام توفي سنة ١١٠٢ هـ رحل الى الشيخ يحيى الشاوي ببلاد الروم فاجازه مع جماعة من الدمشقيين . (٢)

(١) شجرة النور الزكية ٣١٦ رقم الترجمة ١٢٣٢ . تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٧/٤

(٢) نفحة الريحانة : ٤٢٠/١ .

- ٤- الشيخ عبدالرحمن المجلد في الشام .
- ٥- السيد أبو المواهب سبط العرضي في الشام
- ٦- الشيخ علي النوري في مصر .
- ٧- الشيخ عبدالعزيز الفراتي الصفاقسيان في مصر .
- ٨- السيد عبد الباقي بن مُغَيِّز الشافعي الدمشقي مع
الدمشقيين توفي سنة ١١٣٩هـ اخذ عن الشيخ يحيى الشاوي اصول
الدين، (١)
- ٩- الشيخ عثمان بن محمود بن حسن خطاب الكفرسوسي
الشافعي المعروف بالقطان توفي سنة ١١١٥ هـ . (٢)
- ١٠- السيد ابراهيم محمد بن محمد كمال الدين بن محمد بن
حسين بن محمد بن حمزة الحنفي المحدث النحوي الدمشقي توفي سنة
١١٢٠هـ قرأ على الشيخ يحيى بدمشق . (٣)

مؤلفاته :

قالوا: إنَّ للشيخ يحيى الشاوي مؤلفات كثيرة في اكثر من
علم، ويظهر لنا من كتب التراجم انه بالاضافة الى عمله في التدريس
والافادة انصرف الى التأليف آخر حياته في مصر حين أن استقر بها
بعد رجوعه من بلاد الشام والروم (٤) . وقالوا في تأليفه: «وله تأليف
هطلت سحب افادتها الدُّوارف فاضحى فيها وهو العلم الفرد أعرف

(١) نفحة الريحانة : ٤٩٦/١ .

(٢) نفحة الريحانة : ٥٩٤/١ .

(٣) نفحة الريحانة : ٨٦/٢ .

(٤) تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ ، شجرة النور الزكية: ٣١٦ .

- المعارف» ، وقالوا: «وكان له قوّة في البحث وسرعة الاستحضار للمسائل». (١)
- ١- حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي بنحو عشرين كراساً .
- ٢- نظم لامية في اعراب الجلالة . جمع فيها أقاويل العلماء النحويين وشرحها شرحاً حسناً أحسن فيه كل الاحسان .
- ٣- رسالة في اصول النحو وهو «ارتقاء السيادة» هذا الذي نقدمه موضوع بحثنا وتحقيقنا .
- ٤- شرح التسهيل لابن مالك .
- ٥- حاشية على شرح المرادي «توضيح مقاصد الالفية» مخطوط في المكتبة الازهرية تحت رقم خاص [٤٦٣] نحو وعام (٢٩٨٧). (٢) تقع (٤٧٠) ورقة فيها نقص وخروم .
- ٦- توكيد العقد فيما أخذ الله علينا العهد . (٣) مخطوط
- ٧- المحاكمات بين ابي حيان والزمخشري (٤)، مخطوط بالمكتبة الازهرية في مصر والزيتونة^٢ في تونس .
- ٨- قرّة العين في جمع البين في علوم التوحيد (٥) مخطوطة في الزيتونة بتونس .
- ٩- النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق (٦)

(١) نفحة الريحانة : ٤٧/٥ . تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ .

(٢) فهرس المكتبة الازهرية: ١٦٥/٤ علم النحو .

(٣) الاعلام للزركلي: ١٦٩/٨ ، بروكلن: ٧٠١/٢ ، معجم المؤلفين: ٧٢٧/١٣ .

(٤) المصادر السابقة .

(٥) بروكلن: ٧٠١/٢ ، ايضاح المكنون : ٢٢٤/٢ ، معجم المؤلفين : ٧٢٧/١٣

(٦) ايضاح المكنون : ٦١٩/٢ ، معجم المؤلفين : ٧٢٧/٣ .

كتاب ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو

هذا هو عنوان الكتاب الذي نقدم بين يدي تحقيق نصه هذه المقدمة وقد ذكرته المصادر التي ترجمت للشيخ يحيى الشاوي بأنه أحد مؤلفاته . (١)

قال محمد أمين المحبي: «وله مؤلف صغير في أصول النحو، جعله على اسلوب الاقتراح للسيوطي أتى فيه بكل غريبة وجعله باسم السلطان محمد وقرظ له عليه علماء الروم منهم العلامة المنقاري قال فيه: «لا يخفى على الناقد البصير ان هذا التحرير كنسج الحرير مانسج على منواله في هذه العصور تنشر بمطالعة الصدور». اهـ (٢)

وقال صاحب طبقات المزيه لي: «ومؤلف في اصول النحو جعله على اسلوب الاقتراح للسيوطي سماه - ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده- أتى فيه بكل غريبة من غرائب العربية جعله باسم السلطان الاعظم محمد بن ابراهيم خان أيده الله بنصره، وقرظ عليه علماء القسطنطينية الى غير ذلك» اهـ (٣)

وفي النسخة المخطوطة للكتاب في مكتبة شيخ الاسلام احمد عارف حكمت بالمدينة المنورة والتي زمّرت لها ب (ع) وجدت تقريض الشيخ المنقاري أذكر نصه لدى وصف النسخ الخطية فيما بعد .

من هذايبدو أن هذا الكتاب ذو أهمية بالغة لدى العلماء تناقلوه ودرسوه وحفظوه لأنه جمع اصول النحو بأقل كلام وأخصر عبارة .

(١) انظر مصادر ترجمة المؤلف السابقة .

(٢) تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ .

(٣) طبقات المزيه لي مخطوط : ٤١٤ .

منهج الكتاب «ارتقاء السيادة» :

١- ترتيب الكتاب:

رتب الشاوي كتابه -كما ذكر في مقدمته- على مقدمة وسبعة كتب ذكر في المقدمة عشر مسائل تعدّ مقدمات لاصول النحو وذلك كتعريف اصول النحو، وتعريف النحو، وتعريف اللغة ووضعها، ومناسبة الالفاظ للمعاني، والدلالة النحوية وانواعها، والحكم النحوي وأنواعه والرخص النحوية واجتماعها، والعوض والبدل والقلب، وعلامات الكلام العربي والعجمي، ومحل الاحكام النحوية .

والكتاب الاول - في السماع .

والكتاب الثاني - في الاجماع .

والكتاب الثالث - في القياس والحديث عن العلة ومسالكها وموانعها .

والكتاب الرابع - في الاستصحاب .

والكتاب الخامس - في ادلة شتى وطرق الاستدلال .

والكتاب السادس - في التعارض والترجيح .

والكتاب السابع - في احوال المستنبط لهذا العلم وواضعه .

ويلاحظ في هذا الترتيب ان الشاوي اتبع فيه ترتيب الانباري في كتابه «لمع الأدلة في اصول النحو» مع اختصار في الابواب عمّا هناك في لمع الأدلة .

٢- مصادر الكتاب:

واضح كل الوضوح ان الشاوي كان عالماً بالنحو واصوله ودقائقهما من خلال اطلاعه على مصادرهما ونجد أثر ذلك في هذا الكتاب حيث انه كان يستفيد من جميع من سبقه من العلماء وكتاباتهم

غير ان اعتماده على ابن جني والانباري كان بارزاً في هذا الكتاب .
اما اعتماده على الاول فكان متمثلاً في كتاب الخصائص الذي
نقل عنه كثيراً مع انه لم يصرح بذلك في غالب الكتاب .
واما اعتماده على الانباري فكان في كتابيه احدهما كتاب في
علم جدل النحو والثاني لمع الادلة في علم اصول النحو .
وقد اعتمد الى جانب هذه المصادر آراء العلماء القدامى
المعتمدين كالخليل وسيبويه وابن ابي اسحاق والمبرد والافخش والمازني
ويونس بن حبيب وغيرهم .

٣- اسلوب الكتاب :

دأب الشاوي في هذا الكتاب: «ارتقاء السيادة» على الاختصار
الشديد الذي لا بالمعنى عند ذوي الاختصاص وهو مولع بالسجع
واستعمال الكلمات الغريبة . وله اسلوب جميل في التعبير، وقد التزم
التمثيل بالجزئيات لما يذكر من قواعد عامة .
وله آراء ومناقشات وترجيحات يوافق غيره فيها احياناً
ويخالف في بعضها .

مما يظهر استقلاله في الآراء وشخصيته فيما يذهب اليه من
افكار . وقد أوضحت جميع ذلك في هامش التحقيق .

نسخ الكتاب الخطية:

استطعت أن أعثر على ثلاث نسخ خطية لهذا الكتاب بعد رحلة
طويلة في معظم المكتبات التي تُعنى بالخطوط في العراق
والسعودية ومصر والمغرب وبريطانيا وبعد متابعة وتفتيش في فهارس

المخطوطات . توصلت الى ثلاث نسخ خطية للكتاب .
وها أناذا أذكر عن هذه المخطوطات الثلاث شيئاً من التفصيل

١- النسخة التي رمزت لها بحرف «ي» :

وهي في مصر بدار الكتب المصرية في التيمورية تحت رقم (٥٨٤) نحو تيمور باسم «ارتقاء السيادة» وقد سقط من هذه النسخة بداية الكتاب الى ما يقرب من نصف ديباخته فتكون بدايتها من قوله «لاعلى التخيل» .

وقد كتبت بخط حروفه صغيرة . لذلك جاءت مكونة من ١٥ خمس عشرة ورقة كل ورقة مكونة من وجهين وفي كل وجه ٢٠ عشرون سطرأ في كل سطر ١٢ اثنتا عشرة كلمة تقريباً .
وقد كتبت هذه النسخة سنة ١٨٦٩ ميلادية كما جاء في آخرها .

٢- النسخة التي رمزت لها بحرف «ك» :

وهي من مصر بدار الكتب المصرية في التيمورية تحت رقم (٦٦٧) نحو تيمور باسم «ارتقاء السيادة» .

وهي نسخة كاملة بخط واضح لا يخلو من اخطاء . وقد جاءت مكونة من ٢٨ ثمان وثلاثين ورقة في كل ورقة وجهان . وفي كل وجه ١١ احد عشر سطرأ وفي كل سطر ١٠ عشر كلمات تقريباً .

٣- النسخة التي رمزت لها بحرف «ع» :

وهي في السعودية بمكتبة شيخ الاسلام أحمد عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٨٠/٢٩ مجاميع . ضمن مجموعة مؤلفة من

ست رسائل مخطوطة وهي على النحو التالي:

- ١-تنوير الجنان من ورقة ٢-الى- ٥٧ .
- ٢- ارتقاء السيادة من ورقة ٦٣-الى- ٨٠ .
- ٣- فوائد نفيسة من ورقة ٨١ -الى- ٨٤ .
- ٤- رسالة في علم معرفة السنين من ورقة ٨٥ -الى- ٩٠ .
- ٥- رسالة فيما يتعلق بالسنة الرومية من ورقة ٩١-الى- ١٠٣ .
- ٦- رسالة في سؤال وجواب في الوقف على قراءة الربعة من ورقة ١٠٥ -الى- ١٠٨ .

وعلى هذا يكون عدد أوراق هذه النسخة ١٩ تسع عشرة ورقة وعدد السطور في كل ورقة ١٩ تسعة عشر سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد ١٠ عشر كلمات تقريباً .

ونوع الخط نسخ واضح ومشكول احياناً والنسخة موقوفة في المكتبة سنة ١٢٦٧ هجرية . وقد كتب على الورقة الاولى من هذه النسخة والتي تبدأ في المجموعة بالورقة رقم ٦٣ ما يلي:

هذا كتاب: «ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده» .

للشيخ الامام، والحبر الهمام، خاتمة المحققين، وانسان عين المدققين، الشيخ يحيى المغربي رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين .
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين آمين .

وقد كتب التقريظ الآتي على نفس هذه الورقة فيما يلي نصه:

«لا يخفى على الناقد البصير، ان هذا التحرير كنسج الحرير،
تأليف مانحى نحوه الى هذا الامر في النحو ناح، لطيف بمطالعته
تنشرح الصدور وتتلذذ الارواح نحو قد أسس بنيانه على قواعد
الاصول حري بان يتنسم عليه قبول القبول من اهل العقول» .

وجاء أيضاً على الورقة نفسها ما يلي :

«هذا التقرير لشيوخ الاسلام، ومفتي الانام، من صارت العلوم
بعده باكية، واهل الفضل لفقده شاكية يحيى افندي المنقاري، ازال ثوابه
بعد موته هو الجاري» قال هذا الشيخ يحيى المغربي مؤلفه رحمه الله .

أخراج هذا الكتاب:

كما هو المجهود في تحقيق المخطوطات فقد عارضت النسخ
الثلاث وكانت الفروق كثيرة - كما يرى القارئ - ثم أثبت ما رأيته
أنسب وأصلح لاستقامة الكلام وقد أضيف كلمة أو عبارة للغرض نفسه
واضعها بين قوسين لتمييزها من ذلك عناوين بعض المسائل والابواب
والفصول.

ثم خرجت النصوص والآراء ناسباً كلاً الى مصدره وقائله
وشرحت ما خفي فهمه من الغريب، وأوضحت ما ذكر مجملاً من الاحكام
وفسرت بعض الاصطلاحات وبخاصة القديمة منها لدى العلماء، وعقبت
في بعض المواضع على ما حصل فيه خلاف مقارناً بين الآراء .

ثم صنعت فهرساً في آخره فصلت فيه ما تضمنه الكتاب من
مسائل وآراء ونصوص واعلام ومؤلفات واماكن وغير ذلك .

إِرْتِقَاءُ السِّيَادَةِ لِحَضْرَةِ شَاهِ زَادِهِ فِي أَصُولِ النُّحُو

لِلشَّيْخِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي زَكْرِيَا الشَّارِي الْمَغْرِبِيِّ الْجَزَائِرِيِّ

تقديم وتتميم

الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْفَرِدِ بِعِلْمِ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ
والتفصيلِ ، والمفيضِ على بعضِ عبيده حُسْنَ الاستنباطِ بالتَّحْلِيلِ
والتَّجْمِيلِ . والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مِنْ عِلَّا رُتْبَةٍ
التَّفْضِيلِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَهْلِ الْإِدْرَاكِ الثَّامِ وَالتَّحْصِيلِ .

وبعدُ : فَإِنِّي لَمَّا رُضْتُ^(٢) الْعُلُومَ فَتَذَّلْتُ^(٣) لِي مِنْهَا مَا قَدَّرَهُ
الْجَلِيلُ ، وَرَكِبْتُ سَنَامَ^(٤) ذُرُوتِهَا بِأَدَقِّ نَظَرٍ وَأَشْرَفِ دَلِيلٍ ، وَوَجَدْتُ بَيْنَ
الْجُزْئِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ تَعَاقِباً^(٥) فِي الْأَخْذِ وَالتَّحْوِيلِ ، وَلِكُلِيهِمَا أُصُولٌ
لَيْسَ إِلَى تَفْرِيعِهَا مِنْ سَبِيلٍ ، فَهِيَ كُلِّيَّاتُ الْكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتُ^(٦)
مُلْتَزِمَةٌ التَّأْصِيلِ .

(١) ع : بعد البسملة « وصلى الله على سيدنا محمد » ، وقد سقطت البسملة من نسخة
« ك » ، أما نسخة « ي » فقد سقط منها أول هذا الكتاب الى قوله : « فكانت نصب العين »
في صفحة (٣٠) ، وعلى هذا فالنسخة تبدأ بقوله : « الاعلى التخييل » .

(٢) ك : علق الناسخ فوق هذه الكلمة بعبارة « من الرياضة » اهـ .
قلت : الرياضة هنا بمعنى اقتحام الشيء وتذليله ، يقال : رُضْتُ المَهْرَ أَرَوْضَهُ رياضاً
وررياضة فهو مَرُوضٌ إذا ذللته ووطنته انظر الصحاح : ١٠٨١/٣ « روض » ، تاج
العروس : ٣٨/٥ ، « روض » .

(٣) ك : هذا التعليق : « من التذلل وهو الانقياد » اهـ .

(٤) ك : التعليق التالي : « اضافة بيانية » اهـ .

(٥) ك : التعليق التالي : « يعني تارة تؤخذ الجزئيات من الكليات ، كالفقه والنحو من
أصولهما ، وتارة عكسه كعلم الخلاف » اهـ .

(٦) ك : علق الناسخ بكلمة « حال » .

- [ك/٣] أَرَدْتُ^(١) أَنْ أَجْمَعَ مُخْتَصِراً مِنْ مُتَفَرِّقَاتِ^(٢) كَلَامِهِمْ
يَكُونُ مَرْجِعاً لِلنَّحْوِيِّ فِي التَّعْوِيلِ ، لَمَعَ^(٣) بِهِ أُنْمَةُ النَّحْوِ كَسِيْبِيَّهِ
وَالْخَلِيلِ ، لَكِنَّهُ فِي غُضُونِ^(٤) كَلَامِهِمْ كَالنَّتِيْجَةِ الْمُطَوِّيَّةِ فِي الدَّلِيلِ^(٥) .
وَقَدْ كُنْتُ - وَغُصْنُ الشَّبَابِ غُضٌّ^(٦) - جَمَعْتُ مِنْ كُلِّ بَابٍ مَنْ
أَبْوَابِ النَّحْوِ مَا إِلَيْهِ الْمَرْجِعُ فِي التَّكْمِيلِ ، مِنَ الْخَصَائِصِ ، وَالسَّرَاجِيَّةِ ،
وَالْكِتَابِ الْجَلِيلِ ، وَامْتَزَجَتْ بِالذَّهْنِ فَكَانَتْ نَصَبَ الْعَيْنِ / [ي/٣] لَا عَلَى
التَّخْيِيلِ^(٧) ، فِي مُسَوِّدَاتِ الْوَرَقِ وَبَيَاضِ الذَّهْنِ لَمْ تُبْرَزْ إِلَى مَحَلِّ
التَّحْصِيلِ ، إِلَى أَنْ وَجَدْتُ سُدَّةً^(٨) أُبْرِزْتُ مِنْ خَالِصِ فِكْرَةِ التَّصْقِيلِ^(٩) ،
فَحَصَلَ التَّنَاسُبُ ، وَأَنْ أَوْأَنَّ التَّقَارِبَ لِإِتْحَافِ^(١٠) الْخَلِيلِ .

(١) ك : كلمة « أردت » مكررة ، وهي جواب « لما » المتقدمة .

(٢) ك : مفترقات .

(٣) ك : التعليق التالي : « بمعنى برق » اهـ .

(٤) الفضون جمع غُضْنٍ بالفتح ، وهو كل كسر أو تشنٍّ في ثوب أو جلد أو درع أو غيرها .

(٥) عبر المناطق من مثل هذا اللون من الاستدلال بأنه القياس الاستثنائي ، وهو ما ذكرت

فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وصورتها في أحد مقدمتيه ، كأن يقال : كلما كان

الإنسان قرشياً كان عربياً ، لكنه قرشي ، فهو عربي . شرح السلم للأخضري : ٣٦ .

(٦) الغضُّ الطريُّ اللسان : ١٩٦/٧ « غضض » .

(٧) « لا على التخيل » من هنا تبدأ النسخة الخطية لهذا الكتاب في التيموريه وقد

رمزت لها بحرف « ي » ، وقد كتب فيها على الهامش ما يلي : « لم نعثر على أول

المقدمة من هذه النسخة » .

(٨) السدة مكان بارز أمام باب الدار . اللسان : ٢٠٩/٣ « سد »

(٩) التصقيل مصدر معناه الجلاء ، ويقال : صَقِلُ الفرس : صنعته وهيبته . اللسان :

٢٨٠/١١ « صقل » .

(١٠) التَّحْفَةُ ما يقدم من البرِّ واللطف . اللسان : ١٦/٩ « تحف » .

فَجَمَعْتُهَا وَرَتَّبْتُهَا عَلَى أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ ، فَاِنْقَادَتْ سَهْلَةً
مُسَهَّلَةً لِلتَّسْهِيلِ ، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً الْحِجْمِ فَإِنْسَانُ الْعَيْنِ ^(١) أَقْلُ
مَنْ الْقَلِيلِ / [ك/٤] فَلَا يَخْضِرُ قَلْتُهَا مَعَ كَثْرَةِ مَا نَبَعَ مِنْهَا مِنْ خَالِصِ
السُّلْسَبِيلِ ^(٢) .

فَلْيَثِقْ مَنْ ظَفَرَ بِهَا بِبُلُوغِ الْأُمْنِيَةِ ^(٣) وَالظَّفَرِ بِمَسَالِكِ التَّعْذِيلِ ،
وَالِارْتِفَاعِ عَنْ حَضِيضِ التَّقْلِيدِ إِلَى ذُرْوَةِ الْمَجْدِ وَكَمَالِ ^(٤) التَّكْمِيلِ .

فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ حَافِظُهَا مِنْ / [ع/٦٤] صَادٍ ^(٥) يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ
وَقَلْبِهِ نَقَاتٍ ^(٦) عَقْدَ ^(٧) التَّحْلِيلِ ، وَلَا يُعْرِضُ عَمَّا فِيهَا إِلَّا مَنْ مَلِئَ أَدِيمُهُ
^(٨) بَدَاءِ حَسَدِ التَّجْهِيلِ ، لَا سِيَّمَا ^(٩) وَقَدْ وُضِعَتْ غَرِيبَةٌ شَكْلٍ ، أَبُوهَا
خَالِصُ الْفِكْرِ وَأُمُّهَا مَحَبَّةُ الْمَلِكِ ^(١٠) الْجَلِيلِ ، وَقَدْ وُلِدَتْ فِي حِمَاهُ وَهِيَ
نَبَتْ دُرَاهُ مُتَّقِيَةٌ بِهِ ^(١١) مِنْ مُبَدَّلِ الْحَقِّ بِالتَّضْلِيلِ ، عَلَى أَنَّهَا ذَاتُ غَيْرَةٍ

(١) انسان العين : المثال الذي يرى في سواد العين . اللسان : ١٣/٦ « أنس » .

(٢) السلسبيل : هو اللين الذي لا خشونة فيه ، يقال : شراب سلسبيل أي سهل المدخل في
الحلق ، وهو اسم عين في الجنة ويطلق على الخمر . انظر تاج العروس : ٣٨٠/٧
« السلسبيل » .

(٣) الامنية : الصورة الحاصلة في النفس كما قال الراغب . تاج العروس : ١٠ / ٣٤٩ « منى »
المفردات للراغب : ٧٢٢ « منى » .

(٤) ك : أمجد كمال .

(٥) يقال : صدّه من الأمر يصدّه صدّاً منعه وصرفه عنه . اللسان : ٢٤٥/٣ « صد »

(٦) النفات الساحر حين ينفخ في العقد بلاريق - اللسان : ١٩٦/٢ « نفث » .

(٧) العقد جمع عقدة وهي ماتعقده الساحرة ، المفردات للراغب : ٥١١ « عقد » .

(٨) هو الرعاء من الجلد . اللسان : ٩/١٢ « آدم » .

(٩) ع ، ك : « سيما » بحذف « لا » .

(١٠) ع : « الملك » ساقطة . والمراد به السلطان الآتي ذكره .

(١١) ك : « به » ساقطة .

من الشُّرْكة في مَحَلِّ التَّسْجِيل ، فَزَفْتُ^(١) بِنَفْسِهَا إِلَى مَنْ هُوَ خَالِي^(٢)
الذَّهْنُ مِنَ الْقَالِ وَالْقِيلِ ، فَيَأْتِيهِ هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ سَوَاهَا
فَيَتِمَكَّنُ^(٣) مِنَ الشَّمِّ وَالتَّقْبِيلِ / [ك/هـ] ، فَوَافَقَ أَبُوهَا وَأَسْلِمَ فُوهَا
وَجَعَلَ صَدَاقَهَا حُسْنَ نَظَرٍ وَالتَّفَاتِ عَلَى التَّعْجِيلِ .

فَهِىَ حَلِيلَةٌ لِسَاحَةِ زَادَةٍ^(٤) رَزَقَهُ اللَّهُ^(٥) الْإِفَادَةَ بِأَتَمِّ دَلِيلٍ ، فَعَلَيْهَا
رَوْنَقُ الْعِلْمِ وَالْمُلْكِ ، فَقَازِفُهَا مَحَلٌّ لِلْعَذَابِ وَالتَّنْكِيلِ ، فَهِىَ بَيْنَ ضَرْسِ
الْأَسَدِ وَنَابِهِ فَمُدْخَلُ يَدِهِ فِيهِ هُوَ الْقَتِيلُ .

وَسَبَبُ وَقُوعِ الْفِكْرَةِ عَلَيْهِ أَنِّي رَأَيْتُهُ يَوْمَ ارْتِحَالٍ وَتَعْزِيلٍ ،
وَعَلَيْهِ أَنْوَارُ الْمُلْكِ وَالْهَيْئَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ نَاطِقَةٌ بِأَنَّهُ الثَّانِي بَعْدَ عُمَرَ^(٦)
لِلْأَكْبَرِ طَوِيلٍ ، يُسَلِّمُ عَلَى الْأَفْقَرِ الْأَحْقَرِ بِحَرَصٍ وَلَا^(٧) يُصَاحِبُهُ تَخْجِيلٍ ،
وَأَثَارُ النِّجَابَةِ ظَاهِرَةٌ عَلَيْهِ يَعْلَمُهُ كُلُّ سَالِمِ الطَّبَعِ مِنَ التَّخْبِيلِ^(٨) ،
وَكَيْفَ لَا وَهُوَ فِكْرٌ مِّنْ دَوْخٍ^(٩) أَمْلُوكِ الْأَرْضِ ، فَانْقَادَتْ بَعْدَ شَدِيدِ التَّهْوِيلِ .

اللَّهُمَّ احْفَظْهُمَا / [ي/هـ] بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ ، وَاکْنَفْهُمَا بِكَنْفِكَ^(١٠)

(١) زَفْتُ : أَسْرَعْتُ .

(٢) ي : « هُوَ خَالِي » مَطْمُوسٌ .

(٣) ك ، ع : فَتَتِمَكَّنُ .

(٤) هُوَ السُّلْطَانُ الْأَعْظَمُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ خَانَ الْآتِي ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ

(٥) ك : « وَرَزَقَهُ » وَقَدْ سَقَطَ مِنْهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ .

(٦) ي : « عُمَرُ » .

(٧) ع ، ك : « لَا » .

(٨) ي : التَّخْجِيلُ .

(٩) ي ، ك : دَوْخٌ بِالْهَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَمَعْنَاهُ فَرْقٌ .

ع : بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ فَوْقٍ وَمَعْنَاهُ ذَلَّلٌ .

(١٠) كَنَفَ اللَّهُ رَحْمَتَهُ وَحَفَظَهُ كَمَا فِي اللِّسَانِ : ٢٠٨/٩ « كَنَفَ »

الَّذِي لَا يُرَامُ مِنْ كُلِّ حَاسِدٍ ضَلِيلٌ .

ومن عَجِيبِ الاتفاقِ [ك/٦] أَنْ اسْمَ واضِعِهَا إِذَا ضُمُّ لِلْمُرَكَّبِ
الْإِضَافِيِّ لِصَاحِبِهَا حَصَلَ تَمَامُ التَّارِيخِ^(١) عَلَى التَّكْمِيلِ ، وَمِنْ طَيِّ مَا فِيهَا
نَشَرُ مَدَائِحِ الْخَلِيفَةِ فَإِنَّهَا لَصَغْرَهَا لَا تَحْتَمِلُ التَّطْوِيلَ ، فَطَوَتْ الْمَسَافَةَ لِمَا
عَلِمَتْ أَنَّهَا لَوْ مَسَكَتْ دُرَّةً مِنْ ثَنَاهُ لَتَنَاسَقَتْ الدُّرَرُ^(٢) وَأَوْجَبَتْ التَّكْمِيلَ ،
وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ بِالْوَرَقِ الْمَفْتُوحِ وَالْمَكْسُورِ^(٣) وَلَا عَلَى أَقَلِّ مِنَ الْقَلِيلِ .

هُوَ السُّلْطَانُ الْخَاشِعُ لِلَّهِ الْمُتَوَاضِعُ لِأَهْلِ اللَّهِ الْقَامِعُ
لِأَعْدَاءِ [٦٥/٤] اللَّهُ السَّالِكُ بِالْمُسْلِمِينَ أَحْسَنَ سَبِيلٍ ، هُوَ السُّلْطَانُ
الْأَسْعَدُ مَوْلَانَا خَلِيفَةُ الْخُلَفَاءِ السُّلْطَانُ مُحَمَّدٌ مَحَلُّ كُلِّ أَمَلٍ وَتَأْمِيلٍ ،
لَا زَالَتْ أَلَوِيَّتُهُ الْخَفَاقَةُ^(٤) تَخَفِّقُ بِالرُّعْبِ مِنْهَا قُلُوبُ أَهْلِ التَّشْفِيلِ^(٥) ،
وَلَا زَالَ^(٦) مَبْسُوطاً لَهُ الْوُدُّ بِمَوَاقِفِهِ اسْمُهُ الْوَكِيلُ .

وَهَذَا أَوَّانُ الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ ، فَاقُولُ وَمِنْ
اللَّهِ الْمَأْمُولُ :

هَذَا كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ غَايَةُ^(٧) [ك/٧] الْإِخْتِصَارُ مُبَيِّنٌ غَيْرُ
مُحْتَاجٍ عَنِ الْأَبْصَارِ ، وَهُوَ كَأَصُولِ الْفَقْهِ مَعْقُولٌ مِنْ مَنْقُولٍ ، وَحَاصِلُ
مَا فِيهِ^(٨) : مَعْنَى أَصُولِ النُّحُو ، وَفَائِدَتُهُ ، وَأَقْسَامُ أُدْلَتِهِ ، وَالنَّقْلُ

(١) ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ تَارِيخَ تَالِيفِ هَذَا الْكِتَابِ مُسْتَعْمِلًا الْحُرُوفَ الْإِبْجِدِيَّةَ وَهِيَ طَرِيقَةُ جَرَى
عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ فَوَاضِعُهَا الْمُؤَلَّفُ نَفْسُهُ وَصَاحِبُهَا السُّلْطَانُ شَاهُ زَادَهُ

(٢) ك : الدَّر .

(٣) ك : وَالْمَكْسُور .

(٤) ك : الْخَفَاق .

(٥) ك : التَّشْفِيل .

(٦) ي : وَلَا زَالَ .

(٧) ك : « غَايَةُ » مَكْرَرَةٌ .

(٨) يَلَاظِحُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ اتَّبَعَ فِي تَرْتِيبِ هَذِهِ الْبَحُوثِ طَرِيقَةَ الْكَمَالِ الْإِنْبَارِيِّ فِي لِمَعِ الْأَدْلَةِ ،
كَمَا ذَكَرَهَا السَّيُوطِيُّ فِي الْإِقْتِرَاحِ ، انْظُرِ الْإِقْتِرَاحَ : ٢٣ .

وأقسامه ، وشرط نقل التواتر ، وشرط نقل الأحاد ، وقبول نقل الأحاد ، وأمر المرسل والجهول ، وجواز الإجازة ، والقياس وتركيبه ، والرد على منكر القياس ، وحل شبه ترد على القياس ، وقياس الطرد ، وكونه شرطاً في العلة ، وكون العكس شرطاً في العلة . وجواز التعليل بعلتين فصاعداً لحكم واحد ، وإثبات الحكم في محل النقل : أباقياس^(١) أم بالنص ؟ والعلة القاصرة ، وإبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة ، والأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه ، وإلحاق الوصف بالعلة مع عدم الاخالة ، وما يلحق / [ي/٥] بالقياس ويتفرع عليه ، ووجوه الاستدلال ، / [ك/٨] والاستحسان ، والمعارضة ، ومعارضة النقل بالنقل ، والقياس بالقياس ، واعتبار استصحاب الحال ، هذا ما يختص بأصوله .

وأما تنزيل الجدال عليه على نحو جدل الفقه ، وهو المسمى عند البعض ، بأدأب البحث - فينحصر في السؤال ، ووصف السائل ، المسئول به ، ومنه ، وعنه^(٢) ، ووصف الجواب ، ووصف^(٣) الاستدلال والاعتراض على الاستدلال بالنقل أو بالقياس أو باستصحاب الحال ، وترتيب الأسئلة ، وترجيح الأدلة .

وينحصر الكتاب في مقدمة وسبعة / [ع/٦٥] كتب :

(١) ي : « بالقياس » بسقوط الهمزة .

(٢) يعني والمسئور منه ، والمسئول عنه .

(٣) ي : « وصف » ساقطة .

المقدمة وفيها مسائل

١ - مسألة

[في تعريف أصول النحو]

أُصُولُ النُّحُو :

دَلَالَتُهُ الإِجْمَالِيَّةُ ^(١) ، وَقِيلَ : مَعْرِفَتُهَا .
وَالْأَصُولِيُّ : الْعَارِفُ بِهَا ، وَيُطْرَقُ ^(٢) اسْتِفَادَتُهَا ^(٣) ، وَمُسْتَفِيدُهَا ^(٤) .

وَالْأَدَلَّةُ أَرْبَعَةٌ :

سَمَاعٌ ، وَإِجْمَاعٌ ، وَقِيَاسٌ ، وَاسْتِصْحَابُ الْحَالِ ^(٥) .

وَالنُّحُو :

الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الْجَزْئِيَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ [ك/٩] مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ ،
كَالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ .

(١) احترز بذلك عن التفصيلية كالبحت من دليل خاص بجوار العطف على الضمير المجرور

من غير إعادة الجار : لأن ذلك من مسائل علم النحو لا أصوله . انظر الاقتراح : ٢٨ .

(٢) ك : وطرق .

(٣) وذلك بمعرفة المرجحات عند تعارض الأدلة ، كتقديم السماع على القياس ، وأقوى

العلتين على أخضعهما ونحو ذلك .

(٤) أي وبطرق مستفيدها ، ويعني بذلك صفات المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة .

(٥) انظر الاقتراح : ٢٧ .

وفائدة الأصول :

التعويلُ عَلَى اثْبَاتِ الْحُكْمِ بِالْحُجَّةِ ؛ ليرتفع عن ^(١) حَضِيضِ التقليد .

٢- مسألة

[في تعريف النحو]

حَدُّ النُّحُو :

انتحاءُ سَمْتِ ^(٢) كلامِ الْعَرَبِ فِي تَصَرُّفِهِ مِنْ إِعْرَابٍ ، وَتَثْنِيَةٍ ، وَجَمْعٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِيَلْتَحِقَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِهِمْ ^(٣) .

٣ - مسألة

[في تعريف اللغة وبيان وضعها]

اللَّغَةُ :

أَصْوَاتٌ يُعَبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ مُرَادِهِمْ ، بَوَضعِ اللَّهِ ، عَلَّمَهَا بِالْوَحْيِ ، أَوْ بِخَلْقِهَا فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ ، فَسُمِعَتْ وَنُقِلَتْ ، أَوْ عَلَّمَهَا عِلْمًا ضَرُورِيًّا لِبَعْضِ عِبَادِهِ ^(٤) .

أَوْ لَيْسَتْ بَوَضعِ اللَّهِ ، بَلْ أَقْدَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا آدَمَ فَقَوْلُهُ : « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ » ^(٥) - عَلَى هَذَا - بِمَعْنَى أَقْدَرَهُ .

(١) لك : من .

(٢) السمتُ هنا الطريق ، كما في اللسان ، ويلاحظ أن ما ذكره المؤلف هنا في حدِّ النحو مختصر من كلام ابن جني . انظر الخصائص : ٣٤/١ .

(٣) قال ابن جني : « فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليها » . الخصائص : ٣٤/١ .

(٤) انظر الخصائص لابن جني : ٤٠/١ ، والصاحبي لابن فارس : ٦ ، والمزهر للسيوطي : ٨/١ ، ومقدمة تاج العروس للزبيدي : ٥/١ .

(٥) سورة البقرة آية : ٣١ .

أو هي باصطلاح من البَشَر ، استنباطاً فكرياً ، أو من الأصوات
المسموعة كدويِّ الرِّيح والرُّعد ، وخريرِ الماء ، وأصواتِ الحيوانات .
وقيل : بالوقف ، أي : لَأَنْذِرِي (١) :

فَعَلَى أَنَّهَا بَوَضَعَ اللّٰهُ لَاجَوْزُ قَلْبُ اللُّغَةِ (٢) / [ك/١٠] .
ثم هَلْ وَضِعَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ مُتَلَاخِقَةً ؟ وَالتَّحْقِيقُ
الثَّانِي (٣) :

وَجَوِّزَ أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُهَا بِتَغْيِيرِ اجْتِهَادٍ ، أَوْ بِمُخَالَفَةِ [ي/٦]
الْمُتَاخِرِ لِلْمُتَقَدِّمِ بِرُؤْيَيْهِ مَا لَمْ يَرَهُ . (٤)

وَالصَّحِيحُ اِحْتِمَالُ سَبْقِيَّةِ وَضْعِ كُلِّ مِنْ أَجْنَاسِ الْكَلِمِ الثَّلَاثَةِ (٥)
وَأَنْ مَعْنَى اعْتِبَارِ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِلَحْظِ أَنَّهَا
سَتَكْثُرُ (٦) وَيَحْتَمَلُ عِلْمُ الْكَثْرَةِ بَعْدَ الْوُقُوعِ .

(١) أهي من وضع الله أو من وضع البشر لعدم دليل قاطع في ذلك ، وهو الذي اختاره ابن
جني كما يفهم من كلامه . الخصائص : ٤٧/١ ، المزهر للسيوطي : ١٧/١ .

(٢) في هذا إجابة على اعتراض قد يردُّ على ذكر الخلاف في أصل اللغة ما فائدته ؟ وقد
ذكر السيوطي في الاقتراح فائدتين الأولى فقهية ، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصول
الفقه ، والثانية نحوية ولهذا ذكرت في أصول النحو وهي أن اللغة إن كانت اصطلاحية
جاز قلبها وإن كانت توقيفية لا يجوز قلبها ، فلا يجوز تسمية الثوب فرساً ، والفرس
ثوباً . انظر الاقتراح للسيوطي : ٣٣ ، المزهر له : ٢٦/١ .

(٣) وهو رأي أبي الحسن الاخفش وابن جني . انظر الخصائص : ٢٨/٢ ، صاحبِي لابن
فارس : ٨ ، المزهر للسيوطي : ٥٥/١ ، الاقتراح له : ٣٣ .

(٤) الخصائص لابن جني : ٢٩/٢ ، والاقتراح للسيوطي : ٣٤ .

(٥) وهي الاسماء ، والافعال ، والحروف .

(٦) وهذا مذهب أبي علي واختيار ابن جني . الخصائص : ٣٠/٢ - ٣١ المزهر للسيوطي :
٥٦/١ .

والتحقيقُ الأوَّل (١) : إذ هو أدلُّ على حكمتِها ومعرفة (٢) مآلِ
الأُمُورِ قَبْلَ وقوعِها .

٤ - مَسْأَلَةٌ

[في مناسبة الالفاظ للمعاني]

كَثُرَتْ (٣) مُنَاسِبَةُ الْإِلْفَافِ لِلْمَعَانِي (٤) :
كَالْغَلِيَّانِ وَالنَزَوَانِ لِلْحَرَكَةِ (٥) وَالصَّرُّ (٦) لِلْمُسْتَطِيلِ كَصَوْتِ
الْجُنْدَبِ ، وَالصَّرُّ لِلْمُتَقَطِعِ كَصَوْتِ الصَّقْرِ . (٧)

(١) وهو احتمالُ أَسْبَقِيَّةِ وضع كل واحد من أجناس الكلم فيجوز ان يكونوا عند التواضع
قَدَّمُوا الاسم قبل الفعل ، ويجوز ان يكونوا قَدَّمُوا الفعل في الوضع قبل الاسم وكذلك
الحروف حسب حاجتهم الى التعبير عن المعاني . انظر الخصائص لابن جني : ٣١/٢ .

(٢) ع ، ك : ومعرفتها .

(٣) ي : كثرة .

(٤) اختلف علماء اصول الفقه في ثبوت المناسبة بين اللفظ ومدلوله ، واتفق اكثر علماء
اللغة على ثبوت ذلك ، قال ابن جني : « باب في امساس الالفاظ أشباه المعاني ، اعلم
ان هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبه اليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول
له ، والاعتراف بصحته » . الخصائص : ١٥٢/٢ .

(٥) ذكر ذلك سيبويه في المصادر التي جاءت على فَعْلَان مبيناً أن في النزوان زعزعة
واهتزاز وتحرك . الكتاب : ١٤/٤ . قال ابن جني : « فقابلوا بتوالي حركات المثال
توالي حركات الافعال » . الخصائص : ١٥٢/٢ .

(٦) الصَّرُّ بالفتح مصدر صَرَّ يَصِرُّ على وزن قَرَّ يَفِرُّ بمعنى صَوَّت وصاح شديداً . تاج
العروس : ٣٣٠/٣ « صَرَّرَ » .

(٧) قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدأ فقالوا : صَرُّ ، وتوهموا في
صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صَرَّصَرَّ . الخصائص لابن جني : ١٥٢/٢ ، اللسان : ٤٥٠/٤

« صرر »

وللتكرير الزعزعة / [ع/٦٦] والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقة^(١) والقرقرة^(٢) .

والجَمْزُ^(٣) للسرعة .

واستفعل^(٤) للطلب ؛ لتقدم الحرف الزائد كما يتقدم الطلبُ على المطلوب^(٥) ، وجعلوا الخالي من الطلب / [ك/١١] أصولاً وشبههاً كخرج واكرم .

وتكريرُ العين لتكرير الفعل كفرَّحَ ، وخُصَّت^(٦) العين للقوة ؛ لتحصنها بين الفاء واللام .

وجعلوا^(٧) الخَصْمَ - بالخاء^(٨) - لأكل الرطب ، - وبالقاف - لأكل

(١) ك : القعقة .

(٢) قال ابن جني : « وذلك انك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير » . الخصائص : ١٥٣/٢ . والزمزمة : تحريك الريح الشجرة ونحوها ، والقلقلة : الحركة ، والصلصلة : الابعاد والتهديد ، والقعقة : تحريك الشيء او شدة صريف الاسنان في الاكل ، والقرقرة : هدير البعير أو صوت الحمام إذا هدر .

(٣) الجَمْزُ - يسكون الميم - مصدر معناه ال في المشي ، وقد ذكره ابن جني بصيغة جَمْزَى على وزن فَعَلَى مصدرأ وصفة يقا حمار جمزى وثأب سريع ، الخصائص : ١٥٣/٢ اللسان ٣٢٢/٥ « جمز »

(٤) ع : والاستفعل ، ك : واستفعلل .

(٥) قال ابن جني : « فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الاصول الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وَفَّقَ المعنى الموجود هناك ، وذلك ان الطلب للفعل والتماسه واسمعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه ثم وقعت الاجابة اليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه فكلما تبعت افعال الاجابة افعال الطلب كذلك تبعت حروف الاصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة » الخصائص : ١٥٣/٢ .

(٦) ك : وحصة .

(٧) ع ، ك : وجعل .

(٨) ك : بالخاء .

اليابس : لرخاوة^(١) الخاء وصلابة القاف .
والنضج - بالحاء^(٢) المهملة - للخفيف ، وبالمعجمة للقوي^(٣) .
والقد طويلاً : لاستطالة الدال ، والقط عرضاً : لأن الطاء
أحصر^(٤) للصوت .

وهذا الباب لا يمكن استقصاؤه .^(٥)

٥ - مسألة

[في الدلالة النحوية وأنواعها]

الدلالة : لفظية ، وصناعية ، ومعنوية :

كما في « نصر » مادة ، وصورة ، واستلزاماً للفاعل ، وهي
دلالة المطابقة^(٦) ، والتضمن ، والالتزام^(٧) .

وقيل : هو للحدث بصيغته ، واختلافها من كونه واقعاً أو غير
واقع ، وينجر مع ذلك الزمان ، فيدل عليه بالالتزام ، وقيل عكسه .^(٨)

(١) ك : لرخوبة .

(٢) ك : بالحاء .

(٣) قال ابن جني : « النضج للماء ونحوه ، والنضج أقوى من النضج ، قال الله سبحانه

: « فيهما عينان نضاختان » فجعلوا الحاء لرققتها للماء الضعيف ، والحاء لغلظها لما هو

أقوى منه ، الخصائص : ١٥٨/٢ .

(٤) المخطوطات : أحصر بالحاء المعجمة وهو تحريف .

(٥) ك : استقصاءه .

(٦) ي : مطابقة .

(٧) مادة هذا الفعل النون والصاد والراء تدل بالمطابقة على مصدره وهي الدلالة اللفظية ،

وصورة هذا الفعل هي صيغته التي تدل بالتضمن على زمانه وهي الدلالة الصناعية ،

ودلالة معناه على وجود فاعل دلالة التزام وهي الدلالة المعنوية . انظر الخصائص : ٩٨/٣ .

(٨) أي : أنه يدل على الزمان بذاته ويدل على الحدث بالانجرار وهو الالتزام .

وقد نقل السيوطي هذه المذاهب الثلاثة في الاقتراح عن أبي حيان في تذكرته . انظر

الاقتراح : ٢٨ .

٦ - مسألة

[في الحكم النحوي وأنواعه]

ينقسم حكمه - أي النحو - :

- إلى واجب : كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجرّ المضاف إليه ، وتنكير الحال / [ك/١٢] والتمييز ، ونحو ذلك .
- والى مَمْنُوع : وهو مُقَابِل ما ذكر . (١)
- والى حَسَنٍ : كرفع المضارع بعد الماضي في الجزاء . (٢)
- والى قَبِيحٍ : كرفعه بعد المضارع . (٣)
- والى خلافِ الأولى : ك « نصرَ غلامه زَيْدًا » (٤)
- والى جائز : كحذف المبتدأ والخبر ، حيث لمانع ولامقتضي . (٥)
- وينقسم (٦) إلى رخصة وغيرها .

- (١) كنصب الفاعل أو جرّه ، ورفع المفعول أو جرّه ، ورفع المضاف إليه أو نصبه . وتعريف الحال والتمييز .
- (٢) ورفع مَن سبويه على الاستثناف والجواب مقدر ، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير الفاء الرابطة للجواب وقيل : لما لم يظهر أثر لأداة الشرط في الماضي لم يظهر في الجواب . وذلك كقول زهير بن أبي سلمى :
وإن أناه خليلُ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبَ مالي ولا حرمُ
انظر شرح الألفية للاشموني : ١٦/٤ ، ولابن عقيل : ٣٧٣/٢ .
- (٣) ع ك : مضارع . أي كرفع المضارع الواقع جزاء بعد المضارع الواقع شرطاً وذلك قبيح كقول عمرو بن خثارم البجلي :
يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ انك إنْ يُصرعُ اخوك تُصرعُ
انظر المصدرين السابقين .
- (٤) وذلك لعود الضمير من الفاعل الى المفعول وهو متأخر لفظاً ورتبة .
- (٥) كأن يسأل سائل : « من عندك » ؟ فنقول : « زيد » أو « زيد عندي » فلا مانع من حذف الخبر ولاموجب لذكره .
- (٦) أي الحكم النحوي .

فالرُخصة : ما أبيح للضرورة ، وهي ما وقع في الشعر مما لا يباح في غيره .

وقيل : ما لا يمكنُ تبديله فيه . (١)

وَرُدُّ : بَعْدَ تَصَوُّرِهَا إِذَا .

وأسهل الضرورات - تسكين عين « فَعَلَات » كقوله :

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا (٢)

وأقبحها - تنوين « أَفْعَلِ مَنْ » (٣) و « مَطَاعِمِ »

جمع مطعم / [ي/٧] ؛ لالتباسه بمطعام . (٤)

و أَدْنُو فَأَنْظُرُ (٥)

(١) ع : تبديل فب . وهو قول لابن مالك نقله السيوطي في الاقتراح : ٤٢ .

(٢) البيت من الرجز، والشاهد فيه اسكان الغاء من زفراتها ضرورة حسنة والقياس فتحها، لان المفرد اذا كان اسماً ثلاثياً سالم العين ساكنها لمؤنث تتبع عينه فاءة في الحركة اذا جمع بالالف والتاء مثل زفرة ودعد ، وسدرة وهند ، وغرفة وجمل والزفرات جمع زفرة ، والزفير ادخال النفس بآئين والشهيق اخراجه ، ونصب تستريح بان المقدرة بعد الغاء في جواب لعل في البيت السابق ، والنفس فاعل وأل فيه عوض عن الياء أي: نفسي . اللسان : ٣٢٥/٤ « زفر » ، شرح شواهد الشافعية : ١٢٨/٤ ، شرح الالفية للاشموني : ١١٩/٤ .

(٣) اجازة البصريون ومنعه الكوفيون . شرح الالفية للاشموني : ٢٨٠/٤ .

(٤) مطعم بجمع على مطاعم وزيادة ياء بعد العين باشباع كسرتها يجعل وزنه على مطاعم وهو جمع مطعم فالتبس جمع هذا بذاك ومن ثم اجازة قوم ومنعه آخرون . انظر ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ .

(٥) آخر بيت من البسيط ، لم ينسبه الاكثرون إلى أحد ، ونسبه الزوزني الى ابراهيم بن هرمة وقبله بيت آخر وهما :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَا فِي تَلَفَّتِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ

وإنتي حيثما يُثْنِي الهوى بصري من حيث ما سلكو أدنوا فأَنْظُرُ

والشاهد فيه اشباع الواو عن ضمة الغاء في « فانظر » للضرورة الخصائص لابن جني : ٤٢/١ و ٣١٦/٢ ، المحتسب له : ٢٥٩/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٥ ، الاقتراح للسيوطي : ٤٢ .

٧ - مسألة

[في الرخص النحوية واجتماعها]

قد يَصَحَّ اجتماعُ الخصائص ، وقد لا يصح :

- فالأول ^(١) - كمسوغات الابتداء [ع/٦٦] بالنكرة ^(٢) ، وتنكيرِ
ذي ^(٣) الحال ^(٤) ، وأل ^(٥) مع التصغير والتكسير . ^(٦)
والثاني - كأل والإضافة والتنوين . ^(٧)

٨ - مسألة [ك/١٣]

[في العوض والبدل والقلب]

التحقيقُ أَنَّ العَوِضَ لا يَخْصُ مَحَلَّ المَعْوِضِ مِنْهُ كَعِدَةٍ : ^(٨)

وَأَنَّ البَدَلَ يَخْصُصُ بالمَوْضِعِ ^(٩) ، ولا يَخْصُصُ حُرُوفَ العِلَّةِ ، كطاء

- (١) ك : والأول .
(٢) فكل واحد منها مسوغ على انفراده ، ويجوز اجتماع اثنين منها فأكثر . انظر الاقتراح
للسيوطي : ٤٣ .
(٣) ك : « ذي » ساقطة .
(٤) الاصل في صاحب الحال ان يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغات ذكرها النحاة منها
ان يكون نكرة خاصة ، أو بعد نفي ، أو يتأخر عن الحال وقد يجتمع أكثر من مسوغ في
صاحب حال نكرة مثل : جاء راغباً رجلاً مؤمن فقد اجتمع التأخر والتخصيص .
(٥) ي : « والى » .
(٦) هذه من خواص الاسم قد تنفرد فيه وقد يجتمع منها اثنان مثل : الرجال ،
والرُّجُل .
(٧) هذه من خواص الاسماء ولا يجتمع منها اثنان في اسم واحد .
(٨) مدة أصلها وَعْدٌ ، فالتاء في الآخر عوض عن الواو في الأول .
(٩) ي : « بالوضع » . قال ابن جني : « الأتراك تقول في الألف من قام إنها بدل من الواو
التي هي عين الفعل ، ولاتقول فيها إنها عوض منها » الخصائص : ٢٦٥/١ .

مصطفى^(١) ، وأنَّ ا يَخْصُ حُرُوفَ الْعِلَّةِ مِنْ مِثْلِهَا وَسَادَ^(٢)

وفي كونِ القلبِ اسْتِحَالَةً الحرفِ الى آخَرَ كَتَخْلَلَ الخمر ، أو
إِذْهَابِ حَرْفٍ وَاتِّيانِ بغيرِهِ - قَوْلَانِ .^(٣)

وعليهما قوله صلى الله عليه وسلم : « أَوْ مُخْرِجِيْ هَمْ » ؟ ^(٤)
أَمْرَفُوعُ بِمَوْجُودٍ - وَانِ اسْتِحَالِ يَاءٍ - أَمْ بِمَحْذُوفٍ ؟ ^(٥)

ويُضَعِّفُ الثَّانِي أَنَّكَ لَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي نَحْوِ « بَاب » : إِنَّهُ
مَحْذُوفُ الْعَيْنِ ، وَإِلَّا لَمْ يَزْنُوهُ بِ « فَعَلَ » ، وَيَقُولُونَ : فِي عِدَّةٍ عِلَّةٌ .
ثُمَّ إِنَّ الْعَوْضَ وَالْمَعْوَضَ عَنْهُ لَا يَجْتَمِعَانِ ، فَلَا يَقَالُ : وَعِدَّةٌ ،
كَمَا لَا يَقَالُ فِي لَامٍ غَازٍ^(٦) ، وَعَيْنٍ قَامَ - عَوْضُ^(٧) ، وَفِيهِ بَحْثٌ ! ^(٨)

(١) فان الطاء بدل من التاء .

(٢) أصلهما جَوَدَ وَسَوَدَ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٣) فعلى القول بالاستحالة يكون القلب مباحيناً للابدال ؛ لان الاحالة تكون بين الاشياء
المتشاكلة المتقاربة ، وعلى القول الثاني يكون الابدال أعم والقلب أخص ؛ لانه في حروف
العلة فقط . انظر الاشموني وحاشية الصبيان : ٢٩٥/٤ .

(٤) الحديث في البخاري : ٤/٨ باب بدء الوحي .

(٥) الأصل في هذا « مُخْرِجُوِي » قلبت الواو ياءً على قاعدة اجتماع الواو والياء متطرفتین
وسبق احدهما بالسكون فيقلب الاول منهما ياء ويدغمان ويكسر ما قبلهما فتصير
« مخرجي » فاذا قلنا بالذهب الاول وهو أَنَّ القلب استحالة فالكلمة مرفوعة بموجود
وهو الواو المقلوبة ياءً ، واذا قلنا بالثاني فالكلمة مرفوعة بمحذوف وهو الواو الذاهب .

(٦) ك : غَازِي .

(٧) لان الباء في غَازِي والالف في قام بدلٌ عن الواو . انظر الخصائص لابن جني : ٢٦٥/٨ .

(٨) ي : على الهامش كتب التعليق التالي :

« وجهه ان العوض قيل بمرادفته البديل وقد سبق عمومهُ في حروف العلة وغيرها ، فاذا
يصح ان يقال في لام غاز ونحوه عوض « ا هـ .

٩ - مسألة

[في الكلام العربي والعجمي وعلامتهما]

التحقيقُ أنْ كلُّ ماخالفَ العربيةَ عَجَمِيَّةٌ ، من رُومٍ وفُرسٍ ،
وبَربرٍ ، وسودان . (١)

وأثبت ابنُ عصفور الواسطة فجعلها الملحُون منْ كلام العرب (٢) ،
وهو يحتمل الوفاق .

وتعرف العُجْمَةُ في المستعملات / [ك/١٤] في العَرَبِيَّة :

١ - بنقل الأئمة .

٢ - ومخالفةِ أوزانِ الأسماء العربية كأَبْرَيْسَمُ (٣)

٣ - ونون مع راء أولاً كنرجس (٤)

٤ - وزاي (٥) بعد دالٍ في آخره كمُهَنْدَر (٦)

(١) عنى بهم أهل البصرة السوءاء من غير العرب كبعض الدول الافريقية .

(٢) قال ابن عصفور : « اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي :
الاسماء الاعجمية ، كاسماعيل ونحوه ، لانها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه
اللغة ... الخ » . الممتع لابن عصفور : ٢٥/١ ، الاقتراح للسيوطي : ٤٥ .

(٣) ك : كابريسيم .

قال ابو منصور الجواليقي : « والأَبْرَيْسَمُ أعجميٌّ معرب بفتح الالف والراء ، وقال
بعضهم : إِبْرَيْسَم بكسر الالف وفتح الراء وترجمته بالعربية الذي يذهب صُعْدًا » اهـ
المعرب : ٧٥ ويلاحظ أن مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي .

(٤) بفتح النون وكسرها أعجمي معرب وليس له نظير في الكلام وهو نوع من الرياحين .
انظر المعرب للجواليقي : ٣٧٩ .

(٥) ك : وراء .

(٦) ابدلوا الزاي سيناً فقالوا : المهندسُ لانه ليس في كلام العرب زاي بعد دال وهو الذي
يقدر مجاري القنَّي حيث تُحَفَّر فهو مشتق من الهنداز وهي فارسية والاسم الهندسة .
المعرب للجواليقي : ٥٩ و ٤٠٠ .

٥ - والجيم والصاد كالصولجان ^(١) ، والجِصَّ . ^(٢)

٦ - والجيم والقاف كمنجنيق . ^(٣)

٧ - وخلوه من حروف الذَّلَاقَةِ ^(٤) رباعياً فصاعداً وهي

« مُرْبِنْفَلٍ » ^(٥) ؛ إذ لا تخلو ألفاظ العرب منها ، نحو :

« قَدْ عَمِلٌ » ^(٦) و « قِرْطَعْبٌ » ^(٧) و « جَحْمَرِشٌ » ^(٨) بخلاف

« إسحق » و « داود » ونحو ذلك . ^(٩)

٦٠ - مسألة

[الحكم النحوي خاص باللفظ المركب]

محل الاحكام الخمسة والرخصة المركبات دائماً ، وقد تكون في

المفردات . ^(١٠)

(١) بفتح اللام المَحْجَنُ . المعرب : ٥٩ ، ٢٦١

(٢) بكسر الجيم وفتحها معروف وليس بعربي صحيح . المعرب : ٥٩ و ١٤٣ .

(٣) بفتح الميم وكسرهما آلة ترمى بها الحجارة وهو أعجمي معرب . المعرب : ٣٥٣ .

(٤) الذَّلَاقَةُ الفصاحة والخفة في الكلام ، وحروقتها ستة وهي أخف الحروف وقد ذكرها المؤلف

كثيره مجموعة في قولهم : « مُرْبِنْفَلٍ » وضدها الحروف المُصَنَّنَةُ . شرح الشافية

للرضي : ٢٥٨/٣ - ٢٦٢ .

(٥) ي : « قرنفل » .

(٦) ك : « قديم » ، وفي ي : « قز عمل » . والقذعمل - بضم القاف وفتح الذل المعجمة -

الضخم من الابل ، والقذ عمل المرأة القصيرة الخسيصة . تاج العروس : ٨٧/٨

« قذعل » .

(٧) في ضبطها ثلاثة أوجه : أ - كسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء وسكون العين .

ب - ضم القاف والراء والعين وسكون الطاء .

ج - ضم القاف وفتح الراء والعين وسكون الطاء .

يقال : ماعنده قرطعبة اي ليس عنده شيء لاقليل ولاكثير . تاج العروس : ١/ ٤٣٧

« قرطب » .

(٨) بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء ، ومعناه العجوز الكبيرة .

(٩) انظر شرح الشافية للرضي : ٢٥٨/٣ - ٢٦٢ ، والاقتراح للسيوطي : ٤٥ .

(١٠) انظر ماتقدم في المسألة السادسة .

الكتاب الأول

في

السماع

والمرادُ به الكلامُ الذي اتَّفَقَ على فصاحته ^(١) ككلامِ الله، ونبيِّه - حيثُ تَحَقَّقَ أَنَّهُ كلامُهُ صلى الله عليه وسلم - ولم يحتجُ المحققونُ بالحديث ؛ لجواز نقله [ع/٦٧] بالمعنى ، أو جوازِ لحنِ ناقله ممن ليس بفصيح . ^(٢)

وكلامُ العرب :

والعربُ المأخوذُ / [ك/١٥] عنهم هم الموثوق بعربيَّتِهِمْ ، وهم قيس ، وتميم ، وأسد ، ثم هذيل ، وبعضُ الطائيين .
لأنَّ قُرَيْشاً أجودُ العربِ انتقاداً ^(٣) للأفصح ، ولغتهم أسهلُّ على اللسانِ . ^(٤)

(١) ك : والمراد به كلام من يوثق بفصاحته .

(٢) تناول العلماء قضية الاحتجاج بالحديث النبوي فبحثوا فيها قديماً وحديثاً حتى اشبعَت درساً مفصلاً من زمن ابن الضائع وأبي حيان وإلى عصرنا هذا . انظر الاقتراح : ٥٢ . وانظر مثلاً كتاب اتحاف الامجاد في ما يصح به الاستشهاد للسيد محمود شكوي الالوسي ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ، والشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان ، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال وغيرها كثير .

(٣) ي : انتقادياً .

(٤) الاقتراح للسيوطي : ٥٦ .

ولم يؤخذ عن غير من ذكر من قبائلهم ، ولا عن حضريٍّ منهم ،
أو مخالطِ الحضريِّ (١) ، كلخمٍ ، وجذامٍ ، وتغلبٍ ، ونَمِرٍ ، وبكرٍ ، وعبدِ
القيس ، وأزدِ عُمَانَ ، وأهل اليمن ، وبني حنيفة ، وسكان اليمامة ،
وسكان الطائف ، ولأمن ثَقِيفٍ ، وحاضرةِ الحجاز ؛ لمخالطتهم الأمم وقت
الآخذ عنهم . (٢)

وكانت صنائعُ الموثوق بعربيَّتِهِم الرعايةَ ، والصَّيْدَ ،
واللَّصُوصِيَّةَ ، وهم أقوى نفوساً ، لهم أنْفَةٌ (٣) تمنعهم الخضوعَ ،
واحتمالَ الضَّيْمِ .

وَيُعْتَدُّ بما نُقِلَ شاذاً لم يخالف ما عرف من (٤) القياس ، وإلا
قُبِلَ ولم يُقَسَّ عليه ، كاستحوذ ، ويأبى . (٥)

ومن ثَمَّ احتجَّ بـ « لتفرحوا » (٦) وإنْ شَذَّ [ك/١٦] -كالمتواتر
في « وَلَنَحْمِلَ » . (٧)

(١) وهم الذين سكنوا البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم . الاقتراح للسيوطي : ٥٦ .

(٢) فساد لغة لخم وجذام لمجاورتهم القبط بمصر ، وفساد لغة تغلب والنمر بن قاسط لمجاورتهم الثبَّط ، وفساد لغة عبد القيس وأهل اليمامة وأزد عمان لمخالطتهم الفرس والهند وهكذا سكان الطائف والحجاز وثقيف لمخالطتهم الهند والحبشة . انظر المغني في النحو لابن فلاح اليمني بتحقيقنا ص ١٢ ، والمصدر السابق .

(٣) ي : : اللغة .

(٤) ك : منه .

(٥) حاصل هذا الكلام أن المسموع منه المطرد وهو كثير الورد ومنه الشاذ وهو قليل الورد عن العرب كما سيذكره المؤلف قريباً .

(٦) ع : باستفرحوا . والآية من سورة يونس آية : ٥٨ والشاهد فيها دخول لام الامر على المضارع المبدؤ بتاء الخطاب على قراءة يزيد القعقاع ، إعراب القرآن للنحاس : ٦٥/٢ .

(٧) سورة العنكبوت آية : ١٢ . دخلت لام الامر على المضارع المبدؤ بالنون في القراءة المتواترة .

وَبِأَن أَصْلَ « اللّٰهُ » « لاه » بما ^(١) شذُّ من قراءة :

« وهو الذي في السَّماء لاه » ^(٢)

فَيَبْطُلُ الطَّنُّ فِي مَوَاضِعَ :

منهُ ^(٣) قراءة حمزة ^(٤) لتواترها ، كخفض « الأرحام » ^(٥)

ونصب « أولادهم » ^(٦) ، وتسكين لام « ثُمَّ لِيَقْطَعْ » . ^(٧)

وأثر عثمان وعائشة : « سَتَقِيْمُهُ » أوَّلَ بمخالفة ^(٨) لغة قريش ^(٩) ،

أو ماخالف خطَّهُ لفظُهُ كـ « الرَبَو » .

(١) ي : وبما .

(٢) سورة الزخرف آية : ٨٤ .

(٣) ي ، ع : من .

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن اسماعيل أبو عمار الكوفي التميمي أحد القراء

السبعة ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٦ هـ . غاية النهاية في طبقات القراء : ٢٦١/١

ترجمة « ١١٩٠ » .

(٥) ك : الأرحم . وهي من سورة النساء آية : ١ . والشاهد في الآية قوله تعالى : « والأرحام »

فانه معطوف على لفظ الجلالة في قوله تعالى : « اتقوا اللّه » ، وقرأ حمزة بخفض

الأرحام عطفاً على الضمير المجزور في قوله تعالى « الذي تسألون به » ، وذلك لاجتزاء

عند جمهور النحويين إلا بإعادة الجار وفي ذلك كلام للنحويين .

(٦) سورة الانعام آية : ١٣٧ والآية هي : « وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم

شركائهم » بنصب قتلَ وجرَّ أولادهم ورفع شركائهم وهي قراءة اهل الحرمين واهل

الكوفة واهل البصرة . وقد يفهم من عبارة المؤلف هنا ان قراءة نصب أولادهم لحمزة ،

بل انها لابن عامر وأهل الشام قرءوا بضم الزاي من زين وضم لام قتل ونصب أولادهم

وجر شركائهم بالإضافة ، فحصل على هذه القراءة فصلٌ بين المضاف اليه بفعول

المضاف . اعراب القرآن للنحاس : ٥٨٢/١ .

(٧) سورة الحج آية : ١٥ . والشاهد في الآية تسكين لام الامر على قراءة حمزة .

(٨) ك : أو لمخالفة .

(٩) روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال لما عرضت عليه المصاحف : « إن فيه لحناً ستقيما

العرب بالسننيتها » . وعن عروة قال : سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله : « إن هذا

لساحران » فقالت : يا ابن اختي : هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب » وقد

تكلم العلماء عن هذين الاثرين من ضعف واضطراب في الاسناد وتحريف في الرواية

انظر عن ذلك الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : ٥٨/١ وما بعدها ٢٧/٢ وما بعدها

والاقتراح له : ٥٠ .

وناقِلُ اللّغة أهلُ البلدتين ، ومن ثمَّ كان الاجماعُ كنايةً عن اتفاقهم ، كما سيأتي . (١)

ثم ينقسم المسموع :

إلى مطرّد ، أي: مقيس ، وإلى شاذّ، (٢) وكلُّ منهما أربعة أقسام :

١- مطرّدٌ قياساً واستعمالاً :

كرفع الفاعل ، ونصب المفعول .

٢- ومطرّدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمال :

نحو : ماضي يَذَرُ ، وَيَدَعُ ، وَمَكَانٌ مُبْقِلٌ (٣) ، والاكثَرُ سماعاً بِاقِلٌ ، وإِفْرَادُ خَبَرٍ عسى . (٤)

٣- ومطرّد استعمالاً ، لا قياساً :

كاستحوذ ، واستنوق الجمل ، وأبى يأبى . (٥)

٤- / [ك/١٧] وشاذٌّ فيهما (٦) ، كثوبٍ مَصْنُونٍ (٧) ، وفرسٍ

مَقْوُودٍ ، ورجلٍ مَقْوُودٍ من مرضه . (٨)

(١) في الكتاب الثاني ص ٥٥ .

(٢) انظر هذا الموضوع في الخصائص لابن جني : ٩٦/١ ، والاقتراح للسيوطي : ٥٨ .

(٣) البقل نوع من الثبات يقال : ابقلت الارض انبتت البقل . اللسان : ٦٠/١١ « بقل » .

(٤) مثل عسى زيد قائماً هذا هو القياس غير ان السماع ورد بحظّره واكثر ما سمع كونه مضارعاً مقروناً بأن . الخصائص : ٩٨/١ .

(٥) أما استحوذ واستنوق فقياسهما قلب الواو الفاء لتكون استحاذ واستناق ، وأما أبى فقياسه كسر عين الفعل . الخصائص لابن جني : ٩٨/١ ، ١١٧ ، والاقتراح : ٥٩ .

(٦) أي في القياس والاستعمال .

(٧) الثوب المصنوع في وعاء يصونه .

(٨) القياس والاستعمال في هذه المفاهيم التي جاءت أعمقها واواً ان يقال مَصْنُونٌ وَمَقْوُودٌ وَمَقْوُودٌ على حذف الواو ، وخلاف ذلك شاذّ قياساً وسمعاً . انظر المصدرين السابقين .

وأما / [ع/ ٦٧] الغالب، والكثير، والنادر، والقليل^(١) - فمتخلف،
والمطرّد ليس بمتخلف^(٢) ، فالعشرون من ثلاثة وعشرين^(٣) غالبها ،
والخمسـة / [ي/ ٩] عشر منها كثير، وثلاثة منها قليل، والواحد^(٤) نادر .

وإنما اعتمد النّقل عن الكفّار من العرب لبعد التدليس^(٥) ، فلا
يشترط عدالة العربي المنقول عنه ، وتشترط عدالة الناقل عنه .

ومن ثمّ لم يعتمد أشعار المولّدين^(٦) ، وإن زعموا انتحاء سمت
كلام العرب ؛ لعدم الثقة بهم .

فإن أبهم الراوي وعلم من الناقل اعتماده على ثقة - كقول
سيبويه^(٧) : حَدَّثَنِي الثَّقة ، ويعني أبا زيد الأنصاري^(٨) - قُبِلَ .

(١) ك ، ع : « والقليل » ساقطة .

(٢) أي لا يتخلف عنه أفراد هذه الالفاظ فإنها تدل على نسبة معينة كما ذكرها
المؤلف في هذه الأعداد . انظر الاقتراح : ٥٩ .

(٣) ك : والعشرين ، ي : وعشرون .

(٤) ك : واحد .

(٥) التدليس مصطلح لعلوم الحديث وهو أن يروي الراوي عن لقيه ولم يسمع منه أو عن
عاصره ولم يلقه موهما أنه سمعه منه ، أو الاتيان باسم المروي عنه أو كنيته على خلاف
المشهور به تعميةً لامره وهو نوع من الكذب انظر الباعث الحثيث لابن كثير : ٥٣ - ٥٥ .

(٦) المولّدون من الشعراء هم المحدثون وهم طبقات متفاوتة ، وقد وضع قسم منهم اشعاراً
ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب ومن المولدين يشار بن برد وأبو
نواس والاصح أنه لا يحتج بشعرهم . انظر العمدة لابن رشيق : ١١٣/١ ، والمزهر
للسيوطي : ٤٨٨/٢ ، الاقتراح له : ٦٠ ، اتحاف الامجد للآلوسي : ٦٩ .

(٧) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر توفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ . ، وفيات الاعيان :
٤٦٣/٣ ، بغية الوعاة : ٢٢٩/٢ .

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الخزرجي توفي سنة ٢١٥ هـ قال السيرافي :
كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : « أخبرني الثقة » فأتنا أخبرته به . نزهة
الالباء : ١٢٥ ، بغية الوعاة للسيوطي : ٥٨٢/١ .

ولا يحتج بمصنوع^(١) ، كما صنِعَ فعَالٌ من أُحَادَ الى عُشَارَ .^(٢)

ويُقبلُ الفردُ من الألفاظ الذي لم يوجد ما يوافقه ولا ما^(٣) يخالفه [ك/١٢] ، كَشَنَنْيٍّ من شَنُوَّةَ .^(٤)

ويقبل ما تفرّد بنقله واحدٌ لم يُعرفَ فسادُ لغته ، وإن خالف في هذا الحرف ما عليه الجمهور ؛ لأمكن أخذه من لغةٍ قديمةٍ انْدَرَسَتْ ، كما نقل عن عمر رضي الله عنه أن اشتغالهم بالجهادِ أتلَفَ كثيراً من لغة العرب ، فراجعوا بَعْدَ فُشُوِّ الاسلام فلم يَجِدُوا إِلَّا القليل .^(٥)

فإن انفرد شخصٌ بنقل ولم يسمع ما يوافقه ولأما يخالفه - قبل ؛ لاحتمال كونه من لغةٍ قديمةٍ ، أو ارتجله ؛ لقوة فصاحته . كما حُكِيَ عن رُؤبة وأبيه^(٦) ارتجالهما^(٧) الألفاظ .

(١) قال السيوطي : « والفرق بين المولّد وبين المصنوع أن المصنوع يُورده صاحبه على أنه عربي فصيح وهذا بخلافه » اهـ . المزهري : ١٧١/١ - ٣٠٤ .

(٢) ي : عشرة ، ع ك : عشر ، وما اثبتته موافق لما عند الحريري والسيوطي . قال الحريري : « وقد اختلف أهل العربية فيما نطقت به العرب من هذا البناء ، فقال الأكثرون : إنهم لم يتجاوزوا رُبَاعَ إِلَّا إلى صيغة عُشَارٍ لا غير . . . وروى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسّقاً الى عُشَارٍ وانشد ما عزي الى أنه موضوع منه . . . الخ » اهـ درة القواص : ٢٠١ ، الاقتراح : ٦٠ .

(٣) ع : « ما » ساقطة .

(٤) الشَنُوَّةُ في اللغة التقرّز من الشيء ، وأزْدُ شَنُوَّةَ قبيلة من اليمن والنسب اليها شَنَنْيٍّ ، أجروا فَعُولَةً مجرى فَعِيلَةٍ لمشابهتها اياها من عدة أوجه ذكرها ابن جني وابن منظور وقاسوا عليها رَكْبِيٍّ نسبة الى رَكُوبَةٍ وحَلْبِيٍّ نسبة الى حَلُوبَةٍ .

الخصائص لابن جني : ١١٥/١ ، لسان العرب : ١٠٢/١ « شَنَ » .

(٥) الخصائص لابن جني : ٢٨٥/١ ، الاقتراح للسيوطي : ٦١ .

(٦) رُؤبة بن العجاج الراجز توفى سنة : ١٤٥ هـ . وابوه العجاج عبد الله بن رُؤبة التميمي السعدي توفى سنة ٩٠ هـ . الاعلام : ٣٤/٣ ، ٨٦/٤ .

(٧) ك : وارتجالهما .

فان خالف ما عليه الجمهور لم يُقْبَلْ ، إلا ان يَكْثَرَ نَاقِلُوهُ ، ولم يكن عديم الوجه .

فان عُدِم وجهه في القياس^(١) احْتَمَلَ انه لم يُحْكَمْ قِيَّاسُهُ ، أو نحن لم ندرك^(٢) وجه قِيَّاسِهِ ، أو يكونُ سَمِعَ مَعْنٍ ليس فصيحاً فَسَرَى^(٣) في كلامهم ، إلا أن ذلك قليل؛ لعدم مطاوعة ألسنتهم على ما [ك/١٩] ليس بفصيح .

واللغاتُ كُلُّهَا حَجَّةٌ ، حَاجِزِيَّةٌ أو غيرَهَا .^(٤)

واستشكال وجود التواتر مردودٌ ؛ لثبوته في لغة القرآن ، وما تَوَاتَرَ من السُّنَّةِ . وكلام العرب .

وخبرُ الآحاد يفيدُ الظنَّ .^(٥)

وعدالة الراوي كالحديث .^(٦)

(١) وذلك كرفع المفعول وجرَّ الفاعل ورفع المضاف اليه . الخصائص لابن جني : ٣٨٧/١ .

(٢) ي : أو ممن لم يدرك .

(٣) ك ، ع : فسرا .

(٤) الخصائص لابن جني : ١٠ / ٢ .

(٥) قال السيوطي : « واما الآحاد فما تفرَّدَ بنقله بعضُ أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط

التواتر وهو دليلٌ مأخوذ به واختلفوا في افادته فذهب الاكثرون الى انه يفيد الظن

وزعم بعضهم انه يفيد العلم » . المزهري : ١١٤/٨ .

(٦) قال ابن الانباري : « يقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه غيره في النقل »

ا هـ . وهذا هو الثابت لدى علماء الحديث . المزهري : ١ / ١٣٨ .

ولا يقبل / [ع/٦٨] المرسل^(١) ، ولا المجهول^(٢) إلا ممن لايتهم^(٣)
 في إرساله ومجهوله^(٤) .
 والصحيح جواز الإجازة^(٥) .

* * *

-
- (١) المرسل الذي انقطع سنده مثل أن يروي ابن دريد عن أبي زيد وهو غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة لأنه لم يذكر فلم تعرف عدالته وذهب بعضهم إلى قبول المرسل . المزهري للسيوطي : ١/ ١٢٥ .
- (٢) الذي لا يعرف قائله ، أو الذي لا يعرف ناقله كان يقول حدثني رجل عن ابن الأعرابي الاقتراح : ٧١ - ٨٦ .
- (٣) ي : يهتم .
- (٤) ع : ومجهوليته .
- (٥) الإجازة مصطلح لعلماء الحديث وهي أن يجيز المحدث لمعين في شيء معين كان يقول أجزت لك الكتاب الفلاني ، والإجازة هنا تكون في رواية الكتب والأشعار المدونة المزهري : ١٦٢/١ .

الكتاب الثاني في الإجماع

وهو: إجماع أهل البلدين^(١). مالم يخالف نصاً أو قياساً؛^(٢) إذ لم يرد أنَّهُم معصومون^(٣) ككلِّ الأمة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللغة. فكلُّ [ي/١٠] من حَكَمَ عن علَّةٍ صحيحة ، وطريق نهْجَةٍ^(٤) - كان خليل^(٥) نفسه ، وسيبويه جنسه ، إلَّا أنَّنا لانسمح له - مع ذلك^(٦) - بالاقْدَام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدُّم نظرها ، إلَّا بعد إمعانٍ واتقان .^(٧)

كمنع المبرد^(٨) تقديم خبر ليس مع تجويز [ك/١٠] أهل البلدين^(٩) له .^(١٠)

(١) البصرة والكوفة . الاقتراح : ٨٨ .

(٢) الخصائص لابن جني : ١٨٩/١ .

(٣) ي : يتصوبون .

(٤) ك : بهجة . والطريق النهجة ، البيئة الواضحة .

(٥) ك : قليل .

والخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري توفي سنة ١٧٠ هـ استاذ سيبويه وواضع علم العروض . نزهة الالبياء : ٤٥ ، انباه الرواة : ٣٢١/١ .

(٦) أي مع ما ساغ ارتكابه من حكم وتعليل . الخصائص : ١٩٠/١ .

(٧) ي : اتقان وامعان .

(٨) هو محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري أبو العباس المبرد امام العربية في بغداد توفي سنة ٢٨٦ هـ . انباه الرواة : ٢٤١/٣ ، بغية الوعاة : ٢٦٩/١ .

(٩) ك ، ع : البلدتين .

(١٠) هذا الكلام يوهم أن المبرد قد انفرد في منع تقديم خبر ليس عليها مخالفاً البصريين والكوفيين .

وكأجماعهم في : « جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ » - على أنه مخفوضٌ
 بالجوار (٢) ، وخالفهم ابن جنى (٣) ، فقال (٤) : عندي منه في القرآن ما
 يَنيفُ على ألف موضع إذ هو من حذف المضاف أي : خَرِبٍ جُحِرُهُ . (٥)
 واعتبر كثيرُ الاجماع في الأمور اللغوية ، فخرقه ممنوعٌ ، وإن
 تردد بعضهم فيه .

ومن ثم قال ابنُ الخشاب (٦) : « لو قيل : إنَّ » مَنْ « الشرطيةُ
 لامحلَّ لها من الاعراب ، مثل « إنَّ » - لم يبعد ، لكن مخالفة المتقدمين

= لكن واقع الامر أن هذه المسألة من مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة ، فمنعه
 الكوفيون ووافقهم المبرد والسيرافي وابن الأنباري ، وجوزة قداماء البصريين واختاره
 أبو علي والزمخشري .

انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١٤/٧ ، شرح الكافية للرضي : ٢٩٧/٢ الايضاح لابي
 علي : ١٠١ الانصاف لابن الأنباري : ١٦٠/١ ، المغني لابن فلاح : ٨٢٤ .

(٢) مع أن « خرب » صفة « للحجر » .

(٣) هو عثمان بن جنى الموصلي النحوي أبو الفتح توفي سنة ٣٩٢ هـ .

نزهة الالباء للأنباري : ٣٣٢ ، بغية الوعاة للسيوطي : ١٣٢/٢ .

(٤) ك ، ع ، وقال .

(٥) ي : خرب حجر ، في ك : حجره . وقد تصرف المؤلف هنا في مباراة ابن جنى ،

وحاصل رأيه أن الاصل : « هذا جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ جُحِرُهُ » فيجري خرب وصفاً على ضب
 وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول : مررت برجل قائم ابوه فتجري قائماً وصفاً
 على رجل وإن كان القيام للاب لا للرجل . انظر الخصائص : ١٩١/١ - ١٩٢ .

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد توفي سنة

٤٦٧ هـ . وفيات الاميان : ١٨٨/٢ ، شذرات الذهب : ٢٢٢/٤ .

لَا تَجُوزُ^(١).

وكذا إجماعُ العربِ حجةٌ ، لكنْ ادراكه عسيرٌ ؛ لكثرة الاختلاف ،
وقد قيل به ^(٢) في بيت الفرزدق ^(٣) :

وإِذَا مَا مِثْلَهُمْ ^(٤) بَشَرٌ ^(٥)

- بنصب « مثلهم » .

وهو وإن كان تميمياً فله أصدادٌ يتمنون الظفر بزلته ، ولم ^(٦)
يخطئوه ^(٧) ، فثبت النصبُ مع التقديم ^(٨) إجماعاً ، ولا يعتد بمن قال :
إنه لكونه تميمياً لم يحسن شرطاً ما عند الحجازيين .

(١) هذا منقول عن ابن الخشاب في كتابه المرتجل بتصرف ؛ لأن ابن الخشاب كان في معرض الحديث عن اعراب « مَنْ » الشرطية ، فذكر انه لو قيل إنها مبتدأ لآخبر لها لقيامها مقام ما لا يحتاج إلى خبر وهو « أَنْ » الشرطية لكان قولاً ، ولا يكسر هذا القول ، ثم قال بعد ذلك : وبَعْدُ فالاتباع أولى وما قال به المتقدمون في تقدير الخبر حسن قوى . انظر المرتجل لابن الخشاب : ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) ع : « به » ساقط .

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي توفي سنة ١١٠ هـ . الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٤٧١ ، شذرات الذهب : ١٤٠/١ .

(٤) ي : وانه امثلهم .

(٥) عجز بيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ،
وصدوره : فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

استدل العلماء بهذا على جواز توسط خبر ما الحجازية مع بقاء نصبه وهو « مثلهم » ، وجعله بعضهم من الشواذ ، وقيل : انه غلط سببه أن الفرزدق تميمي وتكلم بلفظ الحجاز ، ولم يدر أن شرط عمل « ما » عندهم الترتيب . انظر ديوان الفرزدق : ٣١٦/١ ، شرح الاشموني : ٢٥٩/١ .

(٦) ك ، ع : قلم .

(٧) ك : يخطوه .

(٨) ك : فثبت به التقديم ، ع : فثبت التقديم .

/ك/ [٢١] وقد يضمّ العربيّ إلى لغته^(١) أخرى فيحفظ الجميع ،
فتختلف^(٢) اللغات في اللسان الواحد .^(٣)
وقد يضمها ويبني على غير ما به ابتدأ^(٤) ، فتتداخل اللغات
كقلى يقلى^(٥) ، وطهر^(٦) فهو طاهر .^(٧)
فقليل : على التحليل ، أي : ردُّ كلِّ لغةٍ إلى ما يليق بها .^(٨)
وقيل^(٩) : يجوزُ بلا ردٍّ ، فتكون مركّبة .
وقيل : يجوزُ بقيدٍ عدمِ أدائه إلى مهملٍ . كالحبكِ .^(١٠)
ولا يحتجُّ بكلام المولدين ، وقيدٌ بغير أئمة اللغة ، ولذا استشهد
بقول حبيب^(١١) : لأنه / [ع/ ٦٨] من علماء العربية .

- (١) ي : لغة .
(٢) ك : فتختلف .
(٣) الخصائص لابن جني : ٧١/٣ .
(٤) ك : ابتدأ .
(٥) ك : قلا يقلا .
(٦) ي : وجنتك وطهر .
(٧) ي : « فهو طاهر » ساقط .
(٨) بأن أخذ الماضي وهو « قلى » من لغة من يقول في المضارع « يقلّي » بكسر العين من باب ضرب يضرب وأخذ المضارع « يقلى » من لغة من يقول في الماضي « قلّي » بكسر العين من باب عِلْم يعلم ، ذلك لأن فعلً يفعل يفتح عينها يجب كون عينه أو لامه حرفاً حلقياً مثل فتح يفتح ، وليس كذلك « قلى يقلى » ، فحصل التداخل والجمع بين لغتين . وهكذا الوصف من مضموم العين يكون على فعيل مثل خُبْتُ فهو خبيث ، وأما طاهر فهو من طَهَرَ - بفتح العين - يطهر - بضمها أخذ الماضي من لغة من يجعله من باب قتل يقتل ، والمضارع من لغة من يجعله من باب حُسْن يحسن بضمهما . انظر : الخصائص لابن جني : ٣٧٤/١ - ٣٧٦ ، المزهر للسيوطي : ٢٦٢/١ .
(٩) ع : وقد قيل .
(١٠) ي : الحبكِ .
والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه والجمع حَبِيك ، وحبائك وحُبْك - بضم الحاء والباء - ومنه « والسماء ذات الحبكِ » يعني طرائق النجوم أما بكسر الحاء وضم الباء فذلك ثقيل أهملت العرب فلم تستعمله . انظر اللسان : ١٠ / ٤٠٨ « حبك »
(١١) هو حبيب بن أوس الطائي أبو تمام الشاعر المعروف صاحب الحماسة ، توفي بالموصل سنة ٢٣١ هـ . وفيات الأعيان : ١١/٢ .

وقد قال أحمد ^(١) : « كلامُ الشافعي ^(٢) في اللغة حجة » ^(٣)

فإن سَمِعَ لُغَتَانِ مِنْ شَخْصٍ ^(٤) كَقَوْلِهِ :

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ * إِلَّا لَأَنْ عَيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا ^(٥)

- فمن تواطىء القوم ان استويا ^(٦) ، وإلا فالقليلة من مخالطة قوم غيرهم ^(٧).

ومما يشبهه تداخل اللغات تركيب الأقوال، وهو مثل إحداث قول

ثالث في الفقه، كما وقع للمازني ^(٨) في تركيبه/[ك/٢٢] قولاً من قولي ^(٩)

يونس ^(١٠) وسيبويه ، حيث رَدَّ وصَرَفَ في تام الصيغة من نحو: يَرَى ^(١١)

(١) هو الامام احمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الوائلي امام الحنابلة ولد في بغداد وتوفى فيها سنة ٢٤١ هجرية. الاعلام: ٢٠٣/١، مناقب الامام احمد لابن الجوزي: ١٦.

(٢) هو الامام محمد بن ادريس أبو عبد الله الشافعي امام الشافعية توفى في مصر سنة ٢٠٤ هجرية . شذرات الذهب : ٩/١ ، وفيات الاعيان : ٣/٣٠٥ .

(٣) قرر علماء العربية من المتقدمين والمتأخرين ان كلام الامام الشافعي حجة يصلح شاهداً لغوياً ونحويّاً وصرفياً ، وكانوا يقولون : لغة الشافعي لغة الحجاز ولغة تميم ، ونص الامام أحمد هذا قد ذكره السيوطي مسنداً في الاقتراح : ٥٧ ، وانظر الكوكب الدرّي: ٥٥ مناقب الشافعي للبيهقي: ٤١/٢ ، طبقات الشافعية للاستوي ١٣/١.

(٤) هذا الموضوع عقد له ابن جني باباً بعنوان: «في الفصحيج يجمع في كلامه لغتان فصاعداً. الخصائص: ١/٢٧٠.

(٥) البيت من البسيط ، رواه ابن جني عن قُطْرُب . والشاهد فيه أن الشاعر استعمل فيه لغتين أولاهما اشباع ضمة الضمير في قوله : « نحوه » حتى كتبها بعضهم « نحو هو » بالواو ، وثانيتها اسكان الضمير في قوله : « عيونه » وعند السيوطي : « سال وادياها » الخصائص لابن جني : ١/١٢٨-٣٧١ و ١٨/٢ ، والمحاسب له : ١/٢٤٤ ، همج النورامح للسيوطي : ١/٥٩ ، الدرر اللوامع للشنقيطي : ١/٣٤ .

(٦) بان كانت اللغتان متساويتين في الاستعمال والكثرة فقد تواضعت القبيلة عليه . حاجتهم اليه في أوزان الشعر . المزهرة للسيوطي : ١/٢٦٢ .

(٧) فتكون قليلة الاستعمال هي الطارئة عليه والكثيرة هي الاولى الاصلية. المصدر السابق

(٨) هو بكر بن محمد ابو عثمان توفى سنة ٢٤٩ هـ من أئمة النحوي في البصرة . انباء الرواة للقفطي : ١/٢٤٦ .

(٩) ي ، ك : قول .

(١٠) هو يونس بن حبيب الضبي البصري توفى سنة ١٨٢ هـ . بغية الوعاة للسيوطي :

٢/٣٦٥ ، الاعلام للزركلي : ٨/٢٦١ .

(١١) ك : يرا .

ويضع^(١).

فإن يونس يرد ولا يصرف عكس مالمسيبويه ، فعند يونس
« يُرَيِّنِي »^(٢) ، وعند سيبويه « يَرِي » ، فَيُرَيِّنِي - بالصرف والرد -
مركبٌ منهما^(٣).

وقد يحدث ثالث خارق لهما دون تركيب منهما كما في ضمير
« لولاي » و « لولاك » بالخفض عند البصريين ، وبالرفع عند غيرهم^(٤).
فأحدث أنه لامحل له ؛ لعدم العامل كضمير الفصل . أو أنه
منصوب ولاناصب^(٥) ، كما قالوا في مثل : تمييز عشرين^(٦) ، ولا يبعد
في ضمير « لولاك » ؛ لأنه من ضماير النصب ولاناصب .

ولا يبعد نقضا للاجماع ، إذ لا قول أجمع عليه ، وإنما هو مسكوت
عنه^(٧) ، وقد جاز في الفقهيات ، فتحمل اللفظة عليها .

(١) ي : ويضع .

(٢) ع : يرني .

(٣) هذا التلقيق بين المذاهب النحوية قد يحصل كما في المذاهب الفقهية ليحصل مذهب
ثالث من ذلك . فالمازني يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف الى الكلمة عند تصغيرها
وأما سيبويه فلا يرد ، وكان المازني يرى مذهب سيبويه في صرف الممنوع إذا أصبح
علما مثل « جوار » إذا سمي أحداً بها وأما يونس فلا يصرفه . فكلية « يَرِي » و « يضع »
علماً تصغر عند يونس برد المحذوف ولا تصرف فتقول : ضربت يَرِيْنِي ، ويؤيضع . وأما
سيبويه فيصرف ولا يرد فيقول : ضربت يَرِيّاً ويضعاً . أما المازني فقد حصل له
مذهب مركب من مذهب الرجلين فصرف ورد فقال : رأيت يَرِيْنِيّاً ويضعاً برد الهمزة
والوار فيهما وصرفهما . انظر الخصائص لابن جني : ٧١/٣ ، الاقتراح للسيوطي : ٩١ .
(٤) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر الانصاف للانباري : ٦٨٧/٢
مسألة رقم « ٩٧ » .

(٥) نقل السيوطي هذين الرأيين عن أبي البقاء العكبري في التبيين . انظر الاقتراح : ٩٢ .

(٦) نحو عندي عشرون درهماً فالتمييز لاناصب له على التحقيق وإنما هو مشبه بالمفعول .
المصدر السابق

(٧) أي لم يجمعوا صراحة على منع هذا الوجه .

الكتاب الثالث في القياس

وهو : حمل^(١) غير منقول^(٢) / [ك/٢٣] على منقول في معناه. (٣)

وهو معظم^(٤) مسائل النحو ، ولذا قيل - في حده - :

عِلْمٌ مُسْتَخَرَجٌ بِالْمَقَاسِ ، وَقِيلَ - فِي مَدْحِهِ - :

« إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُتَّبَعُ »

فأخذَ بالسماعِ ، وبالقياسِ ، وبالاقتراع من عِلْمٍ آخر ، كجعلهم مُخْتَلَسَ الحركة^(٥) في حكم المتحرك أخذاً من عِلْمِ العروض ، وكقولهم : الحركات صاعدٌ وعال^(٦) ، وسافلٌ ، ومتوسطٌ أخذوه من الموسيقى . (٧)

فلا يتحققُ انكار القياس في النحو : إذ هو أغلب ، فانكاره انكاره ، فيقاس « عمرو » على « بشر » في : « كتب بشرٌ » مسموعاً^(٨) ، وكذا في المنصوبات .

(١) ي : عمل .

(٢) ك : المنقول .

(٣) انظر الاقتراح للسيوطي : ٩٤ .

(٤) ك : معظم .

(٥) وهو الحرف الذي تختلس حركته .

(٦) ك : وعالي .

(٧) ك : الموسيقين .

(٨) فإذا قال العربي : كتب بشر فانه يجوز أن يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمى يصح

منه الكتابة نحو عمرو وزيد الى ما لا يدخل تحت الحصر . انظر الاقتراح : ٩٥ .

ولولا القياس لانسَدَّ بابُ النحو، بخلاف اللَّفَّة فلا قياس ^(١)
 فيها، ومن ثَمَّ ^(٢) / [ع/٦٩] لم يُسمَّ كلُّ مُستَقَرٍّ [فيه] ^(٣) «قَارُورَةً»، وكلُّ
 مستدير «داراً». ^(٤)

وأركان القياس :

أصلٌ، وفرعٌ، وحكمٌ، وعلةٌ جامعةٌ، كرفع مالم يسم فاعله قياساً
 على الفاعل، بجامع الاسناد .

وشرطُ الأصل عدمُ شذوذه/[ك/٢٤] كاستَحُوذَ واستَنَوَقَ ^(٥)
 و«اضْرِبَ» ^(٦) عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا * ضَرَبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ ^(٧)
 وضمَّ ضميرِ دُونِ صلةٍ في نحو :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ ^(٨) حَادٍ ^(٩)

(١) ك : يقاس .

(٢) ع : ثمة .

(٣) زيادة يقتضيهما الكلام .

(٤) ذلك لان اللغة وضعت وضعاً نقلياً لاعقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ماورد
 به النقل . الاقتراح : ٩٥ .

(٥) وجه الشذوذ في هذين الفعلين تصحيح الواو فيهما وكان حقه ان يقلب الفأ بعد نقل
 فتحته الى ما قبله .

(٦) ي ، ك : وأصرف ، وقد سقط منهما عجز البيت .

(٧) هذا البيت من المنسرح ينسب الى طرفه ويقال انه مصنوع والشاهد فيه ان الاصل:

اضربنْ عنك فحذف نون التوكيد وهو شاذ في الاستعمال . وطارقها يعرب بدلاً من
 الهموم ، وقونسَ الفرس مقدمة رأسه . نواذر أبي زيد : ١٦٥ ، الخصائص لابن جني :
 ١٢٦/١ ، الاقتراح للسيوطي : ٩٧ .

(٨) في النسخ المخطوطة : « خَنَسٌ » .

(٩) صدر بيت من الوافر للشماخ بن ضرار يصف به حماراً وحشياً ، وعجز البيت
 إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةُ أو زَمِيرٌ

وفي ديوانه : له زَجَلٌ تقولُ اصواتُ حَادٍ « فلا شاهد فيه ، وفي اكثر المصادر « له زَجَلٌ
 كانه اصوات حَادٍ » . والشاهد فيه قوله : « كانه » ضعيف في القياس لانه ليس على
 الوصل حيث لم يتمكن فيه واوه . ولاعلى الوقف حيث لم يسكن الهاء بحذف الواو
 والضمة بل هو على حذف الواو وابقاء الضمة منزلة بين المنزلتين ولم تعهد قياساً .
 والزجل صوت فيه حنين ، والحادي سائق الابل ، والوسيقة اثنى الصار ، والزميز
 صوت المزمار . الخصائص لابن جني : ١٢٧/١ ، الاقتراح للسيوطي : ٩٧ ، ديوان الشماخ : ١٥٤

إِذْ لَمْ يَسْكُنْ، وَلَمْ يُمَكَّنْ بِالصَّلَةِ .
والضرورة ليست من الشاذ، فَإِذَنْ يُقَاسُ عَلَيْهَا فِيهَا ^(١)، كَرُخَصِ
الفقه، فَأَنَّهُ مَقِيسَةٌ فِيهَا .

وَضُرُورَتُهُمْ - وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَى مِنْ ضُرُورَتِنَا ؛ لِتَرْسُلِهِمْ - فَقَدْ
لَايْتَرَسَّلُونَ / [ي/١٢] وَلَهُمْ ضَرَائِرُ ^(٢) .

كَحَوَالِيَاتِ زَهِيرِ ^(٣) السَّبْعِ فِي سَبْعِ سَنِينَ ^(٤) ، وَأَبِي حَفْصِ ^(٥)
كَذَلِكَ كَانَ ^(٦) يَقُولُ : أَعْمَلُ الْقَصِيدَةَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرَ ، وَأَحْكُمَهَا فِي
أَرْبَعَةِ ، وَأَعَارِضُهَا فِي أَرْبَعَةِ ^(٧) ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِهَا عَلَى النَّاسِ ^(٨) .
« وَكَمَا لَا يُقَاسُ عَلَى الشَّاذِ نُطْقًا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ تَرْكًا ^(٩) ، فَلَا يَبْرُكُ
مَاضِي « يَزُنْ » قِيَاسًا عَلَى مَاضِي « يَذُرْ » ^(١٠) .

وَالجَارِي عَلَى الْقِيَاسِ يَقْبَلُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ سَمَاعًا ،
وَعَكْسُهُ عَكْسُهُ ^(١١) ، فَتَقُولُ : رَكَبِي ، وَحَلَبِي / [ك/٢٥] وَقَتَبِي ،

(١) أي : يُقَاسُ عَلَى الضَّرُورَةِ فِي الضَّرُورَةِ .

(٢) هَكَذَا جَاءَتِ الْعِبَارَةُ فِي النُّسخِ الْمَخْطُوتَةِ ، وَأَرَى أَنَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ « لَعَدَمِ تَرْسُلِهِمْ فَقَدْ
يَتَرَسَّلُونَ وَلَهُمْ ضَرَائِرُ » . لِأَنَّ قُوَّةَ ضُرُورَتِهِمْ تَأْتِي مِنْ ارْتِجَالِهِمُ الشَّعْرَ دُونَ تَرْسُلِ أَوْ
تَأْنِي ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَتَأَنُّونَ وَلَهُمْ ضَرَائِرُ .

(٣) هُوَ زَهِيرُ بْنُ أَبِي سَلَمَى رَبِيعَةُ بْنُ رِيَّاحِ الْمَزْنِيِّ حَكِيمُ الشُّعْرَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .
الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ لِابْنِ قَتَيْبَةَ: ٥١ ، انْسَابُ الْعَرَبِ لِابْنِ حَزْمٍ: ٢٠١ ، الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ: ٥٢/٣ .

(٤) الْخَصَائِصُ لِابْنِ جَنِيٍّ : ٣٢٤/١ .

(٥) هُوَ مَرْوَانُ الْأَكْبَرُ مَاتَ سَنَةَ ١٨٢ هـ . مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ : ٣٩٦ .

(٦) ع : لِأَنَّهُ كَانَ .

(٧) ي : فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرَ . وَفِي الْخَصَائِصِ : وَأَعَارِضُهَا أَيْ أَظْهَرُهَا .

(٨) انْظُرِ الْخَصَائِصَ لِابْنِ جَنِيٍّ : ٣٢٤/١ وَفِيهِ : ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ .

(٩) قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : « فَإِنْ كَانَ الشَّيْءُ شَاذًا فِي السَّمَاعِ مَطْرَدًا فِي الْقِيَاسِ تَحَامَيْتَ مَا
تَحَامَتِ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وَجَرِيتَ فِي تَغْلِيْرِهِ عَلَى الْوَاجِبِ فِي امْتَالِهِ ، مِنْ ذَلِكَ امْتِنَاعُكَ
مِنْ وَذَرٍ وَوَدَّعَ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوْهُمَا وَلَا غَرَوُ عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ تَغْلِيْرَهُمَا نَحْوَ : وَزَنَ وَوَعَدَ
لَوْ لَمْ تَسْمَعْهُمَا » ا هـ . الْخَصَائِصُ : ٩٩/١ .

(١٠) ك : يَزُرُ .

(١١) أَيُّ الْكَثِيرِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

في (١) رَكُوبَةٌ ، وَحَلُوبَةٌ ، وَقَتُوبَةٌ (٢) ، قِياساً عَلَى شَنْئِي (٣) فِي شَنْوَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ غَيْرُهُ ، إِذْ لَمْ يَرِدْ مَا يَخَالِفُهُ ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ فِي أَصْلِهِ إِذْ هُوَ نَظِيرُ فَعْلِيَّةٍ (٤) ثَلَاثِيَّةٍ ، وَتَانِيثًا ، وَكَوْنُ حَرْفِ الْعِلَّةِ ثَالِثًا ، وَتَوَارِدًا (٥) ، فَقَدْ وَرَدَ : أَثِيمٌ وَأَثُومٌ ، وَرَجِيمٌ وَرَجُومٌ ، وَرَحِيمٌ وَرَحُومٌ ، وَمَشِيٌّ وَمَشُوءٌ (٦) ، وَنَهِيٌّ وَنَهْوٌ (٧) .

فَجَرَتْ شَنْوَةٌ مُجْرَى حَنِيفَةٍ (٨) ، وَمَنْعٌ فِيهَا مَامَنْعٌ فِي فَعْلِيَّةٍ ، فَلَا حَذْفَ فِي جَلِيلَةٍ ، وَضُرُورَةٌ (٩) ، وَحُرُورَةٌ (١٠) .

٤ ولا يقاس على ما كثر سماعه خارجاً عن القياس ، كما سمع من (١١) نحو : قَرَشِيٌّ ، وَثَقْفِيٌّ ، وَسَلْمِيٌّ ، فِي نَسَبِ قُرَيْشٍ ، وَثَقِيفٍ ، وَسَلِيمٍ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ (١٢) شَنْوَةٍ ؛ لِجَرِيَانِهَا عَلَى الْقِيَاسِ وَخُرُوجِ مَا ذَكَرَ ، / [٦٩/ع] فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، سَعِيدٌ ، وَكَرِيمٌ (١٣) .

- (١) أي في النسب إلى هذه الكلمات .
- (٢) وهي الأبل التي توضع الاقتاب علي ظهورها .
- (٣) في النسخ المخطوطة : شَنَائِيٌّ .
- (٤) وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها في كون صيغة كلٍ منهما ثلاثيةً ، وثالثتهما حرف لين وفيهما تاء التانيث الخصائص : ١١٥/١ .
- (٥) أي ترد الصيغتان في موضع واحد .
- (٦) ك : ومشنوء . والمشي الدواء المسهل .
- (٧) ك : ونهيه ونهوء . والنهي الناهي عن الشيء .
- (٨) أي جرت وار شنوءة مجري ياء حنيفة .
- (٩) مثل ابن جني بضرورة بالصاد المهملة وهو الذي لا يأتي النساء . الخصائص : ١١٧/١ .
- (١٠) الحرورة من الحرية ضد الرق أو من الحرارة . اللسان : ١٧٨/٤ « حرر » ، فيقال في النسب إلى هذه الألفاظ : جليليٌّ ، وضُرُوريٌّ وحُرُوريٌّ .
- (١١) ك : منه .
- (١٢) ع ، ك : منه .
- (١٣) فيقال : سعيدي وكريمي ولا يقال : سَعْدِيٌّ وَلَا كَرَمِيٌّ .

ويحمل الفرع على الأصل كما يحمل النظير على النظير ،
وهما قياس ^(١) المساوي .

ويحمل الأصل على الفرع ، وهو قياس ^(١) الأولى .

[ك/٢٦] والضدّ على الضدّ ، وهو قياس الأدون . ^(٢)

فالأول - كحمل الجمع على المفرد اعلالاً وتصحيحاً ، كقيم ،
وديم ، وزوجة ، وثورة . ^(٣)

والثاني - إمّا لفظاً :

كزيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية ، والموصولة ، حملاً
على «ما» النافية . ودخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً على
«ما» الموصولة . وتأكيد الفعل ^(٤) بعد «لا» النافية حملاً على الناهية . ^(٥)
وحذف فاعل «أفعل به» تعجباً حملاً على فعل ^(٦) الأمر . وبناء «حذام»
^(٧) حملاً على «دراك» . وبناء «حاشا» ^(٨) الاسمية حملاً على الحرفية .
وادغام الحرف المقارب في المخرج .

(١) ع ، ي : القياس .

(٢) ع ، ي : القياس الأدنى .

وهذه هي أقسام القياس في العربية :

١ - حمل فرع على أصل .

٢ - حمل نظير على نظير .

٣ - حمل أصل على فرع .

٤ - حمل ضد على ضد .

انظر الاقتراح : ١٠١ .

(٣) ومفرداتها قيمة وديمة وزوّج وثور . انظر الخصائص لابن جني : ١١٢/١ - ٣٠٣ .

(٤) أي تأكيده بنون التأكيد .

(٥) ع : لا الناهية .

(٦) ي ، ك : مفعول .

(٧) أي على الكسر .

(٨) ي : حاش .

وإمّا معنى :

نحو : غَيْرُ قَائِمِ الزيدانِ^(١) . واهمال « أن » المصدرية^(٢) حملاً على « ما » المصدرية .

وإمّا في اللفظ [ي/١٣] والمعنى :

كحمل التفضيل على التعجب في عدم رفع الظاهر . وحمل التعجب عليه في التصغير ؛ لاتفاقهما وزناً ، وأصالة ، وزيادة .

والثالث^(٣) - [ك/٢٧] كإِعْلَالِ المصدر لإِعْلَالِ فعله ، كقمت

قياماً ، وتصحيحه لتصحيحه ، كقاومت قواماً^(٤) ، ونصب « الوجه » بعد الحَسَنِ حملاً على منصوب الضارب ، المحمول في جرّه عليه ؛ لأن العرب إذا شَبَّهَتْ شيئاً بشيء مكنّت الشبه^(٥) بينهما ، كما بين المضارع والاسم ، إعراباً وإعمالاً ، والوصل بالوقف وعكسه ، والنصب بالجرّ وعكسه ، والمعتل بالصحيح نحو :

وَمَنْ يَتَّقْ^(٦) فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ (٧)

(١) قال السيوطي : « حملاً على ما قام الزيدان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ

إما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر » اهـ . الاقتراح : ١٠٦ .

(٢) أي اهمالها مع المضارع .

(٣) ي : والسادس .

(٤) الخصائص لابن جني : ١١٢-٢٠٢ ، الاقتراح : ١٠١ .

(٥) ع : التشبه .

(٦) ع : يتق الله .

(٧) صدر بيت من الوافر وعجزه :

وَرَزَقَ اللَّهُ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

والشاهد فيه قوله : « يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل وسلط الجازم عليها وقياسها الكسر قياساً على الصحيح . ومؤتاب : راجع من إشتاب مثل أب اذا رجع

وغادي : جائي . انظر : المحتسب لابن جني : ٣٦١/١ ، الخصائص له : ٣٠٦/١ ، ٣١٧/٢ -

٣٣٩ ، صاحبني : ٢٨ ، لسان العرب : ٢١٨/١ أوب ، شرح الشافية : ٣٩٩/٢ .

وعكسه نحو : « عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى » (١) ، وكحمل الياء (٢)

على الألف في نحو :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ (٣) بِالْقَاعِ الْقَرِقِ (٤) (٥)

وعكسه نحو :

. وَلَا تَرْضَاهَا (٦)

وكاشتراطهم اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين حملاً على
التثنية في اشتراط الاتحاد ، ويمكن أنه من حمل النظير اعتباراً بكون
العطف في الفعل نظير التثنية في الاسم . (٧)

والرابع (٨) - كالجزم/[ك/٢٨] ب (لن) حملاً على (لم) مع تضادهما

(١) سورة القيامة : ٤٠ . قرأ الجمهور « يُحْيِي » بفتح الياء ، وقرأ طلحة بن سليمان
والفيض بن غزوان بسكون الياء وهي موضع الشاهد هنا حيث ان الفتحة حركة اعراب
غير لازمة . راجع المحتسب لابن جني : ٣٤٢/٢ ، تفسير البحر المحيط : ٣٩١/٨ ،
الاقتراح : ١٠٣ ، معجم القرأت القرآنية : ١٤/٨ .

(٢) ي : الهاء .

(٣) ي : ايديهن .

(٤) ي ، ك : الفرق .

(٥) قاله رؤبه وهو من الرجز وبعده :

أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرَقَ

يصف الأبل بسرعة السير ، والقرق الأرض المستوية والورق ادراهم والشاهد فيه
اسكان الياء في « ايديهن » تشبيهاً لها بالألف في عدم تحمله الحركة ، ديوان رؤبة :
١٧٩ ، المحتسب لابن جني : ١٢٦/١ ، الخصائص له : ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، الخزانة : ٣٤٧/٨ .

(٦) هذا جزء بيت لرؤبة من الرجز وتامه :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ

والشاهد فيه عدم حذف الألف للجزم تشبيهاً لها بالياء حالة الاشباع . ديوان رؤبة : ١٧٩ ،
الخصائص لابن جني : ٣٠٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٤/١ - ١٠٦ ، الاقتراح :
١٠٤ ، الخزانة : ٣٥٩/٨ .

(٧) وهو رأي ابي حيان نقله عنه السيوطي في الاقتراح : ١٠٥ .

(٨) وهو حمل الضد على الضد في القياس .

/ [ع/٧٠] استقبلاً ومضياً^(١) ، ولم يضرب الرجلُ حملاً على الجرّ ، واضرب الرجلُ حملاً على الضدّ بواسطة ؛ لحمه على « لم يضرب الرجلُ » المحمول على الجرّ .^(٢)

ويجوز حمل فرع على أصل متعدّد كأيّ^(٣) ، أعربت في الاستفهام والشرط حملاً على بعضٍ ، وكلّ : نظير ونقيض .^(٤)

والمقيس على كلام العرب منه ، أعراباً^(٥) ، وتصريفاً كبناء نحو : شَمَلَّ من خَرَجَ وضَرَبَ ودَخَلَ بتضعيف الأخير^(٦) ومثال : صَمَحَ من ضَرَبَ ضَرَبَ^(٧) وقاسموا على المقيس واستظهر^(٨) كحمل الصفة المشبهة على الوصف^(٩) عند الجريان على غير من هو له في ابراز الضمير ، وقد كان الوصف محمولاً على الفعل ، حيث يُجرّد^(١٠) عند رفعه الظاهر .

وكجعل « لا » أصلاً لـ « لات » ، وفرعاً لـ « ليس » .^(١١)

- (١) لن لنفي الاستقبال ولم لنفي الماضي .
- (٢) في المثال الاول حمل الجزم على الجرّ وفي الثاني حمل الجزم على الكسر الذي هو مقابل الجر . الاقتراح : ١٠٧ . (٣) ع : وكأي .
- (٤) اعربت أي حملاً على نظيرتها بعض وعلى نقيضتها كل . الاقتراح : ١٠٧ .
- (٥) ع : اعراباً منه .
- (٦) أي الحرف الأخير فتقول خرَجَ وضَرَبَ ودَخَلَ - يقال : شمل الرجل إذا اسرع كما في اللسان : ٢٧١/١١ . شمل
- (٧) ك : ضريب .
- والصمحمج من الرجال الشديد . كما في اللسان : ٥١٦/٢ . صمح
- (٨) أي جعل جواز القياس على ما ثبت بالقياس هو الظاهر .
- الخصائص لابن جني : ١٨٦/١ ، الاقتراح : ١١٠ .
- (٩) وهو اسم الفاعل .
- (١٠) فلا تلحقه العلامات .
- (١١) الاقتراح : ١١١ .

ويجوزُ القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به . لدليل [ك/٢٩] ، فهو عند قائله كالمُتَّفَق عليه ، كقياس «إلا» على «يا» بجامع (١) الحرفية ، والقيام مقام فعل ، وعملُ «يا» نصباً مختلفٌ فيه . (٢) وَعِلْلُ الفقه أماراتُ فيصحّ تخلفها ، وعلل النحو أقربُ منها للعلل العقلية فهي غير مدخولة ، وحيث لا تظهر العلةُ (٣) فيقال في النحو [ي/١٤] مسموعٌ وفي الفقه تعبدٌ . (٤)

وفائدة العلة العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة .

قال ابن جنّي : وهل يحسن الظنّ لعامل أن اطراد رفع الفاعل مثلاً - وقع منهم على غير رواية (٥) ؟ . قال سيبويه : وليس شيءٌ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً . (٦) ثم اعلم أنها علي قسمين : (٧)

أ - مُظْهَرَةٌ حكمةً ، وسماها بعضهم : عِلَّةُ العِلَّةِ ، وبعضهم : مَتِمَّةُ العِلَّةِ ، أي : باظهار حكمتها ، فهي شرح لها ، يصح الاستغناء بها ، كأن يقال في العِلَّةِ (٨) : رُفِعَ زيدٌ لأنه فاعل ، فيقال في حكمة ذلك : إنما ارتفع الفاعل لأنه أُسند إليه / [ك/٣٠] . فلو بدأت بهذا لأغنى .

وقد تكون الحكمة صالحةً لتتميم (٩) العلة والحكمة ، كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه وبين المفعول .

(١) ي : على ما يجمع .

(٢) من العلماء من قال ان «يا» عاملة ومنهم من يقول : فعل مقدر . الاقتراح : ١١١ .

(٣) الخصائص لابن جني : ٤٨/١ - ٥٣ .

(٤) ي : مقيد .

(٥) ي : رؤية . وانظر الخصائص : ٤٨/١ - ٥٣ - ١٤٤

(٦) كتاب سيبويه : ٣٢/١ .

(٧) الاقتراح : ١١٥ .

(٨) ع ، ي : علة .

(٩) ع : لتعميم .

ب - وعلةٌ موجبةٌ ؛ لطرْد (١) كلامهم وسوقه [ع/٧٠] على قانون لغاتهم . وهذا القسمُ هو الأكثر ، وأقسامه كثيرةٌ والمشهورُ منها أربعةٌ وعشرون نوعاً : (٢)

١- علةٌ سماعٍ : كثدياء ، ولم يسمع أثدى ، ولامانعٌ غيرُ عدم السَّماعِ . (٣)

٢- وعلةٌ تشبيهيةٌ : كإعرابِ الفعلِ وبناءِ الاسمِ .

٣- وعلةٌ استغناءٌ : كتركِ عَنْ وَدَعَ . (٤)

٤- وعلةٌ استثقالٌ : كالموجبةِ لحذفِ واوِ « يعد » .

٥- وعلةٌ فَرَقٍ : كرفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعول ، وفتحِ نونِ الجمعِ وكسرِ نونِ المثنى .

٦- وعلةٌ توكيدٌ : كتأكيْدِ الفعلِ بالنونِ ، لتأكيْدِ إيقاعه أو رفعه . (٥)

٧- وعلةٌ تعويضٌ : كَاللَّهُمَّ .

٨- وعلةٌ تنظيرٌ : كالكسرِ للسَّاكنِ بالجزمِ حملاً على الجرِّ ، إذ هو نظيره (٦) في الاختصاص .

٩- وعلةٌ نقيضٌ : كحملِ « لا » / [ك/٣١] على « إن » .

١٠- وعلةٌ حمل (٧) : كتذكيرِ الفعلِ المؤنثِ حملاً على المعنى ،

نحو : « فمن جاءهُ موعظةٌ » (٨) [أى : وعظ] (٩) .

(١) ي : الطرد .

(٢) الاقتراح : ١١٥ .

(٣) امرأةٌ ثدياء : عظيمةُ الثديين ، وهي فعلاء لا أفعل لها لان هذا لا يكون في الرجال ولا يقال : رجل أثدى . اللسان : ١٤ / ١٠٩ « ثدي » .

(٤) ع : ورع .

(٥) ع ، ي : وانتزاعه .

(٦) ك : نظير .

(٧) ي : عمل .

(٨) ك : موعظه . سورة البقرة : ٢٧٥ .

ك : ما بين القوس ساقط .

- ١١- وعلةٌ مشاكلةٌ : كـ « سَلَسِلًا » . (١)
- ١٢- وعلةٌ معادلةٌ : كما في أحمد ومسلمات . (٢)
- ١٢- وعلةٌ مجاورةٌ : نحو : « هذا جُحْرٌ (٣) ضَبٌّ خَرِبٌ » ، (٤)
- وضم لام « الحمدُ لهُ » .
- ١٤- وعلةٌ وجوبٌ : كرفعِ الفاعل .
- ١٥- وعلةٌ جوازٌ : كأسبابِ الإمالة .
- ١٦- وعلةٌ تغليبٌ : مثل « وكانت من القانتين » . (٥)
- ١٧- وعلةٌ اختصارٌ : كالترخيم .
- ١٨- وعلةٌ تخفيفٌ : كالادغام .
- ١٩- وعلةٌ أصلٌ : كاستحوذ ، ويؤكرم ، وصرفٍ ما لا ينصرف .
- ٢٠- وعلةٌ أولىٌ : كتقديمِ الفاعل على المفعول .
- ٢١- [ج/ي/١٥] وعلةٌ دلالةٌ حالٍ كـ « الهلالُ » -عند استسهلته-
- أي : هذا الهلالُ .
- ٢٢- وعلةٌ اشعارٌ : كـ « مصطَفَوْنَ » . (٦)
- ٢٣- وعلةٌ تضادٌ : كمنعِ إلغاءِ الفعلِ القلبي عند تأكيده ،
- للمضادة بين الإلغاء والاعتناء .
- ٢٤- وعلةٌ تحليلٌ : ذكرها ابن الخشاب وغيره (٧) -وفسروها

- (١) سورة الانسان : ٤ .
- (٢) قال السيوطي : « جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً علي النصب ، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم » ا هـ . الاقتراح : ١١٦ .
- (٣) ك ، ي : حجر .
- (٤) الخصائص : ١٩١/١ .
- (٥) سورة التحريم : ١٢ .
- (٦) بفتح ما قبل الواو اشعاراً بأن المحذوف ألفٌ .
- (٧) انظر المرتجل لابن الخشاب : ٢٦ .

[ك/٣٢] بـ « كيف » حيث حُلَّتْ^(١) شبهة القائل بحرفيتها لمولاتها^(٢) الفعل وتام الكلام بها .^(٣)

وتفسير أبي حيان^(٤) لها بـ « قُسِيَّ » جمع قوس^(٥) على فَعُول كَفُرُوخٍ^(٦) ، ثم قلبت عينه للامه ، وصار الى قِسَى - بعيدٌ ؛ إذ لَاحِلٌ . وقد خالف تفسير من ذكرها^(٧) من المتقدمين .

ويمكن ان يمثل لها^(٧) بـ « مَرْمَوِيَّ » حيث خالف كرسياً .

كثير العلل موجبة ، وقد تكون مُجَوِّزَةٌ [ع/٧١] كما في الإمالة ، وواو « أَقْتَتَ »^(٨) ، والوصف الذي يصحح حالاً ونعتاً .^(٩)

قال ابن^(١٠) : وهذا الضرب وان كان يسمى علّة فهو^(١١) في الحقيقة سبب .

(١) ك : حُلَّتْ .

(٢) ي : بمولاتها .

(٣) كأنّ هناك من ادعى حرفيتها فاستدلوا على اسميتها بالتحليل بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها ؛ لجاورتها الفعل بلا فاصل . الاقتراح : ١١٨ .

(٤) هو أثير الدين ابو حيان محمد بن يوسف الاندلسي النحوي صاحب تفسير البحر المحيط وله مؤلفات كثيرة توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ . فوات الوفيات : ٧١/٤ ، بغية الوعاة : ٢٨٠/١ ، الاعلام : ١٥٢/٧ .

(٥) يجمع قوس على قِسِيٍّ - بكسر القاف - وقُسِيٍّ - بضمها . وعلى اقواس وقياس . والجمعان الأولان مقلوبان عن قَوْوُسٍ على وزن فَعُولٍ وان كان لم يستعمل واستغنوا عنه بقسي فلم يأت إلا مقلوباً بقلب العين وهي الواو الى اللام . انظر : تاج العروس : ٢٢٤/٤ .

(٦) ي : كفروح .

(٧) الضميران يعودان الى علّة التحليل .

(٨) سورة الرسائل : ١١ ، والآية « واذا النسل أَقْتَتَ » . والاصل « وَقَتَّتْ » فلما ضمت الواو ضمّاً لازماً جاز قلبها همزة .

(٩) مثل مررت بزيد رجل صالح ورجلاً صالحاً . الاقتراح : ١٢٠ .

(١٠) عبارة ابن جني : « وضرب آخر يسمى علّة وانما هو في الحقيقة سبب يجوز ولايوجب » الخصائص : ١٦٤/١ .

(١١) ي : وهو ، ع : هو .

ثم العلة الموجبة قد لا يتصور رفع حكمها كاعراب الفتى^(١)، وهو لاحق بعلة المتكلمين ؛ لعدم قبولها النقص. ومنها ما يتصور، لكن يستثقل^(٢) كحركات المنقوص ، وقد يمكن أن يكون منهما كبقاء واو عصفور في الجمع مع / [ك/٢٣] بقاء الكسر أو التبديل^(٣)، وكذا قلب الألف بعد ضم أو كسر مع البقاء والتحويل ؛ وكذا واو «ميزان»^(٤) وجعلوا من الأول الجمع بين الألفين للزوم وقوع الألف^(٥) بعد السكون ، وهو عندي من الثاني .

وثبوت الحكم في محل النص قليل به^(٦)، وقيل بها^(٧)، وألزم الأول فقد العلة فلا يمكن الإلحاق^(٨)، وأجيب : بأنها موجودة . لكنها لا يستند إليها لضعفها ؛ لأنها مظنونة ، والنص قطعي^(٩)، فلا يعدل عن الأقوى .

ولا يثبت بهما ؛ للتناقض [بين القطع والظن ؛ لأن الحكم تابع لموجبه ، ومنع التناقض]^(١٠) بأن الحكم مثبت بالنص ، والعلة داعية ، ونحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن هذه العلة داعية للوضع فلم يتحد محل القطع والظن ، أمّا الملحق^(١١) فيثبت بها لانفرادها .

(١) في وجوب كونه بحركات مقدرة أبداً .

(٢) ع : يشتغل .

(٣) مصفور يجمع على مصافير ويجوز ابقاء الواو بعد الكسرة فتقول : عصافير مع المشقة والكراهة .

(٤) ويجوز على كره « مؤزان » لانه من الوزن .

(٥) أي الألف الثانية انظر الاقتراح : ١٢١ .

(٦) أي بالنص .

(٧) أي بالعلة . انظر الاقتراح : ١٢٢ .

(٨) معنى هذا أن القول بثبوت الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي الى سد باب القياس لان هذا القول يبطل تأثير العلة فيبطل الإلحاق . انظر الاقتراح : ١٢٢ .

(٩) وهو كلام العرب .

(١٠) ك : ما بين القوسين ساقط .

(١١) وهو الفرع المقيس على الاصل .

والعلةٌ بسيطةٌ ومركبةٌ (١) :

فالأوّل - كالاستثقال ، والجوار ، والمشابهة (٢) .

والثاني - كقلب / [ك/ ٣٤] واو ميزان ؛ لسكونها (٣) وكسر ما قبلها .

ومن شرط العلة ايجابها الحكم (٤) ، كالالتباس / [ي/ ١٦] في حمل الفعل على الاسم في الاعراب ، لا لام الابتداء والابهام والتخصيص ؛ إذ ليست موجبة في الأصل (٥) .

وفي التعليل بالعلة القاصرة خلافٌ كتسكين الفعل المسند إلى الضمير ؛ لتوالي أربع حركات ؛ فالسكون عام ، والعلة قاصرة على الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي .

قال ابن جنّي: وكتعليل النصب بجاء وعسى في نحو: « ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ » (٦) و « عسى الغُوَيْرُ أَبُوساً » (٧) مع قصرهما على هذين الموضعين (٨) .

(١) ع : واو العطف ساقطة .

(٢) العلة البسيطة هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بهذه الامور الثلاثة ونحوها .

والعلة المركبة هي المكونة من أوصاف عديدة كما مثل لذلك المؤلف . انظر تفصيل ذلك في الاقتراح : ١٢٣ .

(٣) ي : سكونها .

(٤) أي في المقيس عليه .

(٥) حيث ان الموجب لاعراب الاسم قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها الا الاعراب . الاقتراح : ١٢٤ .

(٦) قال ذلك الخوارج لابن عباس حين أرسله اليهم علي وفيه أن « جاء » عملت عمل صار التي من اخوات كان وحاجتك منصوب خبرها واسمها ضمير يعود على ما .

انظر : كتاب سيبويه : ٥٠/١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ ، شرح الفصل لابن يعيش : ٩٠/٧ .

(٧) هذا مثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق وبات بالغوير في الطريق وصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ، وفيه مجيئ خبر عسى اسماً مفرداً وهو أبوساً .

انظر : الخصائص : ٩٨/١ ، مجمع الامثال : ١٧/٢ ، مفتي اللبيب : ٢٠٣ .

(٨) فلا يجوز ان يجري مجرى « صار » في غير هذين الموضعين . الاقتراح : ١٢٥ .

قلت : هذا عكس ما قيل . إذ فيه تخلف الحكم عن العلة .
وَوَجْهُ صحة التعليل بالعلة القاصرة بمشابهتها المتعدية في
الإخالة (١) والمناسبة ، وزادت (٢) بظاهر النقل ، فإن لم يكن علماً
للصحة / [ك/٣٥] فلا يكون علماً للفساد ، وليست فائدتها مقصورة على
التعدية ، بل من فوائدها الإخالة ، ومعرفة الفرق بين النصوص التي
يعرف معناها والتي لا يعرف ، وتفيد منع رد غير المنصوص إليه ، وأن
الحكم ثبت (٣) في المنصوص عليه بهذه العلة .

والأصح جواز التعليل بعلتين (٤) ، كقلب واو مُسْلِمِيٍّ ؛ للاجتماع
مع الياء ؛ وللكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم ، فهي بسبب الإدغام
كالموالية لياء المتكلم .

وكذا « لاسيما » فهي كميزان وطى ولى من طويت ولويت (٥) .
فان اختلف المعلل أخذ بأقوى العلتين ، فان استويا جمعاً ؛ إذ
لا ينكر (٦) اعتقادهما جميعاً .

وقد تكثر العلل ، كتعليل تنزيل الفاعل منزلة الجزء من فعله :
١- بتسكين الفعل له .

٢- ومنع العطف عليه ضميراً (٧) .

(١) أي في الظن والحسبان .

(٢) أي على العلة المتعدية .

(٣) ي : يثبت .

(٤) الخصائص : ١٧٤/١ .

(٥) هي سِيٍّ وأصلها سَوِيٍّ قلبت الواو ياء لعلتين إحداهما- لأنها ساكنة بعد كسرة
مثل ميزان وثانيتها لأنها ساكنة قبل ياء مثل طي ولي والاصل طَوِيٍّ وَلَوِيٍّ ومصدرا
طويت ولويت . الخصائص : ١٧٧/١ .

(٦) ك : ولا يتكر .

(٧) ع : [ضمراً] ساقطة .

أي ان كان ضميراً متصلاً فلا يعطف عليه الا بعد تأكيده بمنفصل .

٣- ووقوع ^(١) الاعراب / [ك/٣٦] بعده . ^(٢)

٤- وتأنيث الفعل لتأنيثه .

٥- وقولهم : كُنْتِي . ^(٣)

٦- وَحَبُّذا . ^(٤)

٧- ولا أحبّذه . ^(٥)

٨- وَفَحَصْتُ . ^(٦)

بإبدال التاء طاءً لجاورة الصاد ، فهذه ثمان علل ، وحملها على
العلل المؤثرة حتى يمنع اجتماع علتين - قياس مع الفارق .

ويصحّ التعليل بعلتين متضادتين لحكمين متضادين ^(٧) في محل
واحد ، كما في باء التعدية أنها من الفعل كالهزمة ، ومن المجرور لعدم
جواز الفصل ^(٨) . ومنه القَوْدُ ، والحوَكَةُ ، علّل القلب في أمثاله بالحركة
، وعلّلوا عدم القلب حيث وجدّ بالحركة ، بناءً على أنها / [ي/١٧] بعد
الحرف ، فهي كالف جَوَاد ^(٩) ، مانعة من قلب حرف العلة ، وهو
مأخوذ ^(١٠) غريب!

(١) ع : أو وقوع .

(٢) كما في الأمثلة الخمسة مثل يضربون فإن علامة رفعه ثبوت النون وعلامة نصبه
وجزمه حذفها وهي بعد الفاعل .

(٣) وذلك في النسب الى كنت فتكسر التاء لياء النسب .

(٤) وذلك في تركيب الفعل مع فاعله واعراب حبذا كلها مبتدأ .

(٥) ك : ولا أحبّذ .

(٦) وهي فحست .

(٧) ع : مضادين .

(٨) الخصائص : ٣٤٢/١ ، الاقتراح : ١٣٠ .

(٩) شبهوا حركة العين بحرف اللين فكان فعلاً فعّال مثل جواب وهَيّام . الخصائص :

١٢٣/١ - ١٢٤ ، الاقتراح : ١٣٠ .

(١٠) ك : مأخوذ .

وهل يصحّ الدّور ؟ (١)

أجازه المبرد (٢) ، وعلّل (٣) سكون الفعل بدفع توالي أربع متحركات ، وعلّل تحريك الضّمير بسكون ما قبله علّل ما قبله علّل هذا بهذا ، ثم دار فاعتلّ لهذا بهذا . (٤)

وأحسن منه / [ك/٢٧] ما فعله سيبويه ، علّل جرّ معمول اسم الفاعل ونصب/ [ع/٧٢] معمول الصّفة المشبهة (٥) بحمل كلّ على الآخر . (٦)
ومسألة المبرد ضعيفة ؛ إذ الشئ لا يكون علّة لنفسه فكيف يكون علّة لعلّته ؟ (٧)

وتعارض العلل ضربان :

١- اتحاد موجبها ، وهو السابق في التعليل بعلتين . (٨)

٢- واختلاف الموجب (٩) ، كإعمال « ما » وإهمالها (١٠) لشبّها بليس في نفي الحال ، والدخول [على الجملة الاسمية ، وشبّها بهل في الدخول بمعناها] (١١) على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرتها لكلّ من

(١) الدور توقف شيئين كل واحد منهما على الآخر ، والمراد هنا دور الاعتلال بأن يعلل الشئ بعلة معللة بذلك الشئ. قال ابن جني: « هذا موضع طريف » الخصائص: ١/١٨٢ .

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري أبو العباس المبرد توفى سنة ٢٨٦ هجرية . نزهة الالباء : ٢١٧ ، بغية الوعاة : ٢٦٩/١ .

(٣) ع ، ك : علل .

(٤) الخصائص : ١/١٨٣ .

(٥) ع : « المشبهة » ساقطة .

(٦) كتاب سيبويه : ١/١٩٤-١٩٥ ، الخصائص : ١/١٨٣ .

(٧) هذا التعقيب لابن جني في الخصائص : ١/١٨٤ .

(٨) وهو حكم واحد يتجاذبه علتان فاكثر .

(٩) أي حكمان في الشئ الواحد المختلفان بعلتين مختلفتين . الخصائص : ١/١٦٦ .

(١٠) اهل الحجاز على اعمالها وبنو تميم على اهمالها .

(١١) ك : ما بين القوسين ساقط .

الجزئين . (١)

وكذا «ليتما» أهملت وأعملت حملاً على [أخواتها ، أو حملاً على] (١) حروف الجرّ مع قوّة شبهها بالفعل في الأفراد وعدد الحروف . (٢)
وكذا هَلُمَّ اسم فعل ، أو فعل (٣) ، فلا تلحقها الضمائر ، أو تلحقها ، وقد تجاذبها (٤) علتا الحال والأصل .
وتصحّ عدميّة كبناء الضمير باستغنائه عن الاعراب . (٥)

خاتمة

أ- العلل تعلیمیّة (٦) ، وه لتي يتو الى معرفة كلام العرب ، كأخذ / [ك/٢٨] اسم الفاعل مطرداً [من فعل ، اعتماداً على قولهم : ركب فهو راكب ، وقد رأيناه مطرداً] (٧) فأجريناه فيما لم نسمع . وكذا النّصب بأنّ ، ورفع الفاعل . (٨)
ب - وعلل قیاسیة كتعلیل النصب بأنّ ؛ لشبهها بالفعل المقدّم المفعول . (٩)

(١) الخصائص : ١٦٧/١ .

(٢) ع ، ي : ما بين القوسين ساقط .

(٣) مثل : قلما وطأنا . الخصائص : ١٦٧/١ - ١٦٨ .

(٤) أجرى اهل الحجاز هَلُمَّ مجرّئاً صه فهي اسم فعل لاتلحقها علامات التثنية والجمع والتأنيث .

والحقها بنو تميم بالافعال فالحقوا بها العلامات . الخصائص : ١٦٨/١ ، الاقتراح : ١٣٢ .

(٥) ع : تجاذبهما . ك : تجاذبا .

(٦) وذلك لاختلاف صيغه . الاقتراح : ١٣٣ .

(٧) في النسخ المخطوطة : تعليلية . والصواب ما اثبته من كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي : ٦٤ ، فهو الذي قسم العلل النحوية الى ثلاثة أضرب .

(٨) ع : ما بين القوسين ساقط . وفي ي : مطرد .

(٩) الايضاح في علل النحو : ٦٤ .

(١٠) فهي تشبه الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله نحو : « ضرب اخاك محمد » .

الايضاح في علل النحو : ٦٤ .

ج - وعلل جَدَلِيَّةٌ وهي تكون بعد ما سبق كأن يقال : من أين أشبهت (١) إنَّ الأفعال ؟ ، وهَلَّا شُبِّهَتْ بما أُخِّرَ مفعوله ، فكلَّ ما أُجيب به عن هذا فهو داخل في علَّة الجدَل والنظر . (٢)

مَسَالِكُ الْعِلَّةِ (٣)

منها الاجمَاعُ (٤) : كاجماعهم على علَّة تقدير الحركات بالتعذُّر والاستثقال في المقصُور والمنقوص .

ومنها النص : كقول العربيّ : أليسَ (٥) مَعْنَاهُ الصَّحِيفَةُ ؟ (٦) . وقول عُمَارَةَ بن عَقِيل : إِنَّهُ أَوْزَنَ . أي : أثقل على النفس ، أعني تنوينَ « سَابِقُ » مع نصب « النَّهَارَ » ، حين قيل له : ما تريد بقراءتِكَ : « وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ » (٧) ؟ [ك/٣٩] قال أريدُ «سابقُ النَّهَارَ» ، فقيل : هَلَّا قُلْتَهُ ؟ فقال : لو قُلْتُهُ لكان أَوْزَنَ ، أي : أثقلَ على النفس . فأخذ منه صَحَّة قولنا : أصلُ كذا كذا ، وعلّة كذا كذا ، وترك الأقوى طَلَباً للتخفيف . (٨)

وقال بعضهم : اللَّهُمَّ ضُبُّعًا / [ع/٧٢] وذئبًا ، قال سيبويه : فقلنا

- (١) ك : أشبهت .
- (٢) ي : والنظير .
- (٣) وهي الطرق التي تُعرف بها العلة .
- (٤) الخصائص : ١٨٩/١ .
- (٥) ع : ليس .
- (٦) حكى ذلك الاصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي ؟ قال : نعم أليس بصحيفة ؟ . الخصائص : ٢٤٩/١ .
- (٧) سورة يس : ٤٠ .
- (٨) انظر الخصائص : ٢٤٩/١ .

ما أَرَدْتَ ؟ فقال : أَرَدْتُ اللّهُمَّ اِجْمَعْ . (١)

ومنها الإيماء : كقول النّبيّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْمٍ قالوا

له : نَحْنُ بَنُو غِيَّان - « بل أنتم بنو رَشْدَان » (٢) . إشارة الى زيادة الألف والبنون . وكذا قول الفرزدق :

وَعَيْنَانِ قَالَ اللّهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعَلَانِ بِالْأَلْبَابِ (٣) مَا تَفْعَلُ الْخُمُرُ (٤)

في مَجْلِسِ ابنِ أَبِي اسحاق (٥) ، فقال له : ما عليك لو قلت : فَعُولَيْنِ ؟ . فقال الفرزدق : لو شئتُ أَنْ أُسَبِّحَ لَسَبَّحْتُ ، ونَهَضَ (٦) فلم يَعْرِفَ أَحَدٌ مِنَ الْمَجْلِسِ مَا أَرَادَ ، ومُرَّادُهُ لو نصب لاقْتَضَى أَنْ اللّهُ أَمَرَهُمَا بَعْدَ خَلْقِهِمَا أَنْ تَفْعَلَا ، والمُرَّادُ هما يَفْعَلَانِ [ك/ـ/٤٠] فكان تامة .

ومنها السُّبْر والتقسيم : بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة ، لا الغير (٧) المحتملة ، ثم يسبرها ، أي : يختبرها ، فيبقي منها ما يَصْلُحُ

(١) قال سيبويه : « وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب ومن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب ، من ذلك قول العرب في مَثَلٍ من أمثالهم : « اللّهم ضَبِّعاً وَذُبَّياً » إذا كان يَدْعُو بذلك على غنم رجل ، وإذا سألتهم ما يعنون ؟ قالوا : اللّهم اجمع أو اجعل فيها ضَبِّعاً وَذُبَّياً وكلهم يفسر ما ينوي » كتاب سيبويه : ٢٥٥/١ ، الخصائص : ٢٥٠/٨ .

(٢) قال أبو داود : وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم العاص وعزير وعتلة وشيطان وسمى حرباً سلماً وبنو الزنية سماهم بني الرشدة ، وسمى بني مُغَوِيَّة بني رَشْدَةَ . انظر سنن أبي داود كتاب الآداب باب تغيير الاسم القبيح : ٢٨٩/٤ ، الخصائص : ٢٥٠/٨ .

(٣) ك : بالباب .

(٤) البيت من الطويل لذي الرُّمَّة والذي انشده الفرزدق في مجلس ابن أبي اسحق ، والشاهد فيه قوله : « فَعُولَان » يجوز فيها الرفع نعتاً للعينين أو خبراً لمبتدأ محذوف على الاستئناف والنصب خبراً للكون . شرح ديوان ذي الرمة للباهلي : ٥٧٨/١ ، الخصائص : ٣٠٢/٣ ، الاشياء والنظائر : ١٢٥/٣ ، الاقتراح : ١٣٩ .

(٥) هو عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي اسحاق توفي بالبصرة سنة ١٢٧ هـ وقبل سنة ١١٧ هـ . نزهة الالباء : ١٨ بغية الوعاة : ٤٢/٢ .

(٦) أي الفرزدق .

(٧) هكذا في المخطوطات والاولى عدم تعريف غير فيقال : لاغير المحتملة .

للتعليل (١) ، كَانَ يقول في « مروان » : إِمَّا ان يكون فَعْلَان ، أَوْ مَفْعَالًا ،
أَوْ فَعْوَالًا ، لا يجوز مَفْعَالٌ ولا فَعْوَالٌ ؛ لعدم وجودهما في كلام العرب ،
فَتَحْتَمَّ فَعْلَانٌ ، ولا يذكر في السبر فَعْوَان (٢) وَنَحْوُهُ (٣) مَّا لم يقرب من
الوجود ، بخلاف مَفْعَال - مفتوح الميم - فَإِنَّهُ قريب من مكسورها
كمحrab .

فان لم يَصْلُح من الأقسام شيءٌ بطل الحكم كقولك : اللام في
خبر لكن ليس للتأكيد ، إذ هي مع إِنَّ (٤) لاتفاقهما فيه (٥) ، وَلَا لِلْقِسْمِ
لأنَّها فيما يَلْقَيه وهي إِنَّ ، ولكن لاتلاقيه فبطل دخول اللام في خبر
لكن (٦) .

وقد يكون السُّبْر فيما يليقُ بالحكم ، كَانَ تقول : النَّصْبُ بعد
إِلَّا ليسَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أُسْتَثْنِي ، لِأَنَّ معاني الحروفِ [ك/٤١] لاتعمل ،
وَيَلْزَمُ نَصْبُ الْمُفْرَغِ له ، ووجوبُ النصب في النفي ، وبطلانُ نصب
« غير » إذ لا يصحُّ تقدير : إِلَّا غَيْرَ زيد (٧) . وَمُعَارَضَتُهُ بتأويلها
ببمتنع (٨) ، فيلزم رفع المستثنى دائماً ، كما أوردَهُ عَضُدُ الدَّوْلَةِ (٩)

(١) الخصائص : ٦٧/٣ ، الاقتراح : ١٤٠ .

(٢) ي : فعلان .

(٣) قال ابن جني : « ليس لك أن تقول في تمثيله : لا يخلو ان يكون مَفْعَلَان أو مفعولا أو
فعوان أو مفعوان أو نحو ذلك لان هذه ونحوها انما هي امثلة ليست موجودة اصلاً
ولاقرية من الموجودة . الخصائص : ٦٨/٣ .

(٤) ع : ان .

(٥) اي لاتفاق إِنَّ واللام في معنى واحد وهو التأكيد .

(٦) الاقتراح : ١٤١ .

(٧) لو كان النصب بالآ لصار التقدير : إلا غير زيد وهو يفسد المعنى ولجاز الرفع بتقدير
امتنع . الاقتراح : ١٤٢ ، هـم الهوامع : ٢٣١/١ .

(٨) ك : بيمتنع .

(٩) هو فَنَّا خُسْرُو - بفتح الفاء وتشديد النون وضم الخاء المعجمة وسكون السين وضم الراء
بعدها واو - بن الحسن بن بويه عضد الدولة توفي سنة ٣٧٢ هـ احد علماء العربية تولى
ملك فارس ثم الموصل . وفيات الاعيان : ٥٠/٤ ، الشذرات : ٧٨/٣ ، بغية الوعاة : ٢٤٧/٢ .

عَلَى أَبِي عَلِيٍّ ^(١) ، حيث اعتلَّ به . وليس /[ي/١٩] لتركيبها من إنْ المخففة ولا النافية ، إذ المخففة لاتعمل والحرف المركب يخرج عن حكمه/[ع/٧٣] الى حكم آخر . وليس لكون التقدير : إِلَّا أَنْ زِيداً ^(٢) لم يَقم ؛ لِأَنَّ أَنْ لَاتَعْمَلْ مَقْدَرَةً . فبَقِيَ عَمَلُ الْفِعْلِ بِوَاسِطَةِ إِلَّا .

وَكَذَا نِعَمٌ وَبِئْسَ يُبْطِلُ حَرْفَيْتَهُمَا الْاجْمَاعُ ، وَاسْمَيْتَهُمَا بِنَاؤُهُمَا ^(٣) ، وَلَمْ تَشْبِهَا ^(٤) حَرْفًا ، فَتُبَيَّنَتْ أَنَّهُمَا ^(٥) فَعْلَان ^(٦) ، وَأَيْضًا لظهور الاشتقاق فيها ^(٧) ، لِأَنَّ نِعَمَ الرَّجُلِ مَعْنَاهُ : أَصَابَ نِعْمَةً - لَمْ تَكُنْ جَامِداً ، وَلَعَدَمُ ظُهُورِ الْمُوصُوفِ وَقْتًا مَّا ، وَعَدَمُ مُجَارَاةِ أَوْزَانِ الْأَوْصَافِ - لَمْ تَكُنْ وَصْفًا ، فَلَمْ تَكُنْ اسْمًا .

ومنها المناسبة : أى : الإخالة التي ^(٨) بها /[ك/٤٢] يظنَّ أَنَّ الوَصْفَ عَلَّةً ، وَيُسَمَّى ^(٩) قِيَاسَ عَلَّةٍ ، وَهُوَ أَنْ يَحْمَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ بِالْعَلَّةِ الَّتِي عَلَّقَ عَلَيْهَا الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ ، كَحَمَلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى الْفَاعِلِ بَعْلَةَ الْإِسْنَادِ ، وَالْمُضَارَعِ عَلَى الْأَسْمِ بِاعْتَوَارِ ^(١٠) الْمَعَانِي .

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي توفي سنة ٢٧٧ هـ أخذ عن الزجاج وابن السراج وأخذ عنه ابن جني له الإيضاح في النحو والتكملة في الصرف وغيرهما . انباء الرواة : ٢٧٣/١ ، نزهة الالباء : ٣١٥ .

(٢) ك : زيد .

(٣) ك : بناؤهما .

(٤) ك : تشبه .

(٥) ك : انها .

(٦) ك : فعل .

(٧) ع ، ي : فيهما .

وما اثبت في ك لان الحديث عن نعم فقط .

(٨) ك : أي .

(٩) ك : « ويسمى » ساقط .

(١٠) ي : باعتداد .

وفي وجوب إبراز المناسبة عند المطالبة خلاف^(١) .
وجه الأول : أن الدليل لا يثبت ما لم يرتبط به الحكم ، ولا يرتبط ما لم يظهر وجه الإخالة .

وجه الثاني : أن المستدل أتى بالدليل بأركان^(٢) ، وليس عليه بيان وجه الإخالة ؛ لأنها شرط ، بل على المعارض بيان عدمها ، ولو كلف به لكلف أن يستقل بالمناظرة ، فيورد الأسئلة ويجيب عنها ، وذلك لا يجوز والارتباط^(٣) موجود ، إذ قد صرح مع الحكم بالعلة ، فهي كالبيئة ، ووجه الإخالة كتعديل البيئة ، وليس ذلك عليه ، بل على الخصم القدح في الشهود .

ومنها الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم / [ك/٤٣] بلا إخالة ، كتعديل عدم البناء بمنع الصرف . وبناء ليس بالجمود .

ف قيل : غير معتبر ، فيعلل بالإصالة فيما سبق^(٤) ، فمجرد الطرد لا يكفي ، لئلا يلزم الدور ، بأن تقول : ما الدليل على أنها علة ؟ فيقال : وجود الحكم في موضع آخر ، فيقال : وبم ثبت الحكم في الموضع الذي ثبت الحكم فيه ؟ قيل : بها كونها علة ، فتقول : وبم علم كونها علة ؟ فيقول بثبوت الحكم معها ، فيدور .

وقيل : حجة ؛ لأن دليل العلة اطرأها وسلامتها / [ع/٧٣] من النقص ، وهذا موجود / [ي/٢٠] . ورد بأن الطرد نظراً بأن^(٥) بعد ثبوت العلة ، إذ به يستدل على صحتها ، وبأن تسليمهم بطلان العلة عند العجز عن إبراز المناسبة عند المطالبة دليل بطلان علة الطرد ،
(١) الاقتراح : ١٤٤ .

(٢) كان يقول : يجوز تقديم خبر كان عليها لأنها فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة . الاقتراح : ١٤٤ .

(٣) ك : « الارتباط » من غير واو .

(٤) وهو أن الأصل في الأسماء الأعراب وفي الأفعال البناء .

(٥) في النسخ المخطوطة : ثان .

والتمسك لاثبات الطرد بالطرد باطل ؛ لأنه اثبات الشيء بنفسه . (١)

ومنها إلغاء الفارق : وهو بيان/[ك/٤٤] أن الفرع لم يفارق

الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم الاشتراك في الحكم ، كقياس الظرف (٢)

على المجرور فانهما متوافقان دائماً إلا فيما لا يترتب عليه حكم . (٣)

فسادُ العلة (٤)

منها النقض (٥) : وهو وجودُ العلة ولا حكم ، على مذهب من

لا يرى تخصيص العلة ، والأكثرُ على اشتراط الطرد ، وهو أن يوجدَ

الحكم في كل موضع وُجِدَت فيه العلة كرفع الفاعل للأسناد ، ونُصِبَ

المفعول للوقوع ، وَوَجِبَ ذلك حملاً على العقلية (٦) ، وهي لاتقبل

التخصيص .

ولم يشترطه قوم ؛ لأنها أمارَة تقبل التخصيص .

وكما يتمسك بالعام المخصوص يتمسك بالعلة المخصوصة ،

كتعليل بناء « حذام » (٧) المنقوض (٨) بأعراب « أذر بيجان » (٩) ، وفي

الأول (١٠) التعريف [والتأنيث والعدل ، (١١) وفي الثاني (١٢) العلمية

(١) الاقتراح : ١٤٨ .

(٢) ك : الصرف .

(٣) ع : حكم عليه .

(٤) ويطلق على ذلك قواعد العلة ، وهي الامور التي تعيب العلة .

(٥) ع : التفطن .

(٦) اي العلة العقلية وهي لاتكون الا مطردة ولايدخلها التخصيص . الاقتراح : ١٥٠ .

(٧) ذكروا في بنائها اجتماع ثلاث علل : التعريف ، والتأنيث ، والعدل .

(٨) ك : المنقوص .

(٩) فان فيه ثلاث علل بل اكثر وليس بمبني .

(١٠) وهو « حذام » .

(١١) ع : ما بين القوسين ساقط .

(١٢) وهو « أذربيجان » .

والعُجْمَةُ والتأنيث والتركيبُ ، فانتقض التعليل للبناء باجتماع ثلاث
/[ك/٤٥] علل .

وعلى منع التعليل بالعلّة المنقوضة يكون جواب المعلل بالمنع
معنى ، أو في اللفظ ، أو بمعنى في اللفظ :

١- فالأول نحو تعليل نَصَبِ نعت المنادى المبني ^(١) بالحمل على
الموضع ، فينقض بوصف « أي » ^(٢) . فيمنع ؛ جرياً على مذهب من يرى
جواز النصب ^(٣) كالمازني ^(٤) .

٢- والدفع ^(٥) باللفظ كقولك في حدّ المبتدأ : هو الاسم العاري
عن العوامل [اللفظية] ^(٦) لفظاً وتقديراً ، فينقض بقوله : « وإنّ أحد » ^(٧)
فانه ليس مبتدأ بل فاعل ، فيجاب : بأنّ ما في لفظنا من ذكر التعري
لفظاً وتقديراً يدفعه .

٣- والدفع بمعنى في اللفظ كأن يقال : رُفِعَ يَكْتَبُ في نحو :
مررتُ برجلٍ يكتب - لقيامه مقام الاسم ، فينقض ^(٨) بكتَبَ ، فيجاب
/[ع/٧٤] : بأنّ القيامَ يوجبُ الرُّفْعَ لمعنى ، وهو ثبوت الاعراب ، ولا
إعراب في كَتَبَ .

أماً على/[ي/٢١] من يرى تخصيص العلّة فالنقضُ غير مقبول.

(١) مثل : يازيد الظريف .

(٢) مثل : يا أيّها الرجل .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٢ .

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب الامام أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية
من أئمة النحو في البصرة . نزّهة الاسماء ١٨٢ ، انباه الرواة : ٢٤٦/١ ، بغية الوعاة :
٤٦٣/١ .

(٥) ي : والرفع .

(٦) ي : « اللفظية » ساقطة .

(٧) سورة التوبة : ٦ .

(٨) ك : فينتقض .

/[ك/٤٦] ومنها^(١) تخلف العكس: عند من يشترط

العكس في العلة ، وهو - أي العكس - أن يعدم الحكم عند عدم العلة ، كعدم رفع الفاعل عند عدم الاسناد ، وعدم نصب المفعول عند عدم الوقوع عليه . (٢)

ولم يشترطه قوم ؛ لأنه كالدليل العقلي لا يلزم من عدمه العدم ، وذلك مثل الظرف حيث يكون خبراً ، عللوا نصبه بأنه لحذف الفعل لفظاً وتقديراً ، فهو^(٣) غير مطلوب ولا مقدر ، بل اكتفى بالظرف عنه وبقي^(٤) منصوباً ، فينقض^(٥) بقولك^(٦) : زيدٌ جلس أمامك ، فيجري على عدم قبول النقض^(٧) ، أو بأن ما به النقض أولى بالحكم . (٨)

ومنها عدم التأثير : وهو عدم مناسبة الوصف المضموم للعلّة ، أو عدم إفادته . والأكثر على منع إلحاق الأوّل^(٩) ، وجواز الثاني تأكيداً^(١٠) ، وإن لم يؤثر فانه مناسب .

فالأوّل كقولك : امتنع صرف « حبلى » لألف التانيث المقصورة . (١١)

(١) أي من القوادح في العلة .

(٢) الاقتراح : ١٥٢ .

(٣) أي الفعل المحذوف الناصب للظرف .

(٤) ع ، ي : ويقع .

(٥) ك : فينقص .

(٦) ك : كقولك .

(٧) ك : النقض .

(٨) ك : النقض أولوي .

(٩) وهو الوصف غير المناسب لانه حشو في العلة . انظر الاقتراح : ١٥٣ .

(١٠) الخصائص : ١٩٤/١ .

(١١) فذكر المقصورة حشو لانه لا أثر له في العلة ، حيث إن مطلق الف التانيث سبب لمنع الصرف .

والثاني كقولك : همز « أوائل » ^(١) لَمَّْا اُكْتَنَفَ ^(٢) الألفِ
 واوانٍ ^(٣) ، وقربت الثانية / [ك٤٧] من الطرف ، ولم يأت مَنبَهَةٌ على
 الأصل ، وليس هناك ياء مُقدَّرة ^(٤) ، والكلمة ثقيلة بالجمع ، فهذه خمس
 علل ، ولم يحتج الى ^(٥) الخامسة منها : إذ لو بنيت من القول مثله
 همزت ، فتقول : « قَوائل » ^(٦) ، وكذا من البيع ، فتقول : « بُوائع »
 لكن في الجمع مناسبة فيذكر تأكيداً لا وجوباً .

واحترز بالمنبهة من عواول ^(٧) ، وبغير ^(٨) المفصول من المفصول
 لفظاً كطواويس ، أو تقديرأ كالعواور من قوله :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ ^(٩)

فلا تقل ^(١٠) رفع طلحة في « قام طلحة » : لاسناد الفعل اليه ،
 وكونه مؤنثاً ، إذ لا دَخَلَ للتانيث .

(١) اصله « أوأول » .

(٢) ك : اُكْتَفَ .

(٣) ي : واوات .

(٤) الخصائص : ١٩٤/٨ .

(٥) ك : « الى » ساقطة .

(٦) على وزن « قَواعِل » بضم الفاء .

(٧) ي : عواوي .

العواول : جمع عَوَالٍ مصدر عَوَلَ إذا صاح . وهنا لاتقلب الالف همزة كما في أوائل .

انظر الخصائص : ١٩٤/٨ .

(٨) ك : بغير .

(٩) من رجز لجندل بن المثنى الطهوي وقبيله :

فَرَكْ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَابِرِ

حَتَّى مِطَامِي وَأَرَاهُ شَاغِرِي

وَكَحَلَّ

والعَوَار : الرمد ، بمعنى ان الدهر اصابه بضعف البصر والشاهد فيه قوله : « العواور :

فان اصلها العواوير لانه جمع عوار فالياء مقدرة قبل الطرف . الخصائص : ١٩٥/٨

الاقتراح : ١٥٤ ، شواهد الشافية : ٣٧٤/٤ .

(١٠) ك : فلا تقول .

ومنها القولُ بالموَجِب^(١) : وهو تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مع بقاء

النِّزاع، كَانَ يَسْتَدِلُّ البَصْرِيُّ عَلَى تَقْدِيمِ [ع/٧٤] الْحَالِ [عَلَى الْعَامِلِ]^(٢) الْمُتَصَرِّفِ^(٣) بِمَعْمُولِ الْمُتَصَرِّفِ غَيْرِ الْحَالِ ، فَيَقُولُ الْكُوفِيُّ: نَعَمْ ، بِشَرَطِ إِضْمَارِ ذِي الْحَالِ ، فَيَجِيبُ الْبَصْرِيُّ بِقَوْلِهِ : عَنِيتُ بِالْأَدِلِّ مَا وَقَعَ فِيهِ / [ك/٤٨] الْخِلَافِ ، [وَهُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ]^(٤) وَعَرَّفْتَهُ بِاللَّامِ فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ ، أَوْ يَقُولُ / [ي/٢٢] : هَذَا قَوْلٌ بِمَوْجِبِ الْعِلَّةِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ مَعَ عَمُومِ الْعِلَّةِ ، فَلَا يَكُونُ قَوْلًا بِمَوْجِبِهَا ، وَمَتَى تَوَجَّهَ الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ عَامًّا عُدَّ الْمُسْتَدَلُّ مُنْقَطِعًا .^(٥)

ومنها فساد الاعتبار : وهو أن يكون القياس مقابلاً للنص ،

كَأَن يَقِيسَ^(٦) مَنَعَ الصَّرْفِ عَلَى مَنَعَ مَدِّ الْمُقْصُورِ^(٧) ، فَيَعَارِضُ بِأَبْيَاتِ الصَّرْفِ^(٨) ، فَيَسْقُطُ الْقِيَاسُ لِمُعَارَضَتِهِ النَّصِّ .

والجواب يكون بمنع المعارضة بالطعن في السند^(٩)، أو بالتأويل

(١) الْمَوْجِبُ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَهُوَ الْقَوْلُ بِمَا أَوْجِبَهُ دَلِيلُ الْمُسْتَدَلِّ لَابْكَسْرِهَا لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْقَوْلَ بِالْأَدِلِّ الَّذِي اقْتَضَى الْحُكْمَ وَأَوْجِبَهُ .

(٢) ع : مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ .

(٣) مِثْلُ رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ .

(٤) ك ، ع : مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ .

(٥) الْاِقْتِرَاحُ : ١٥٥ .

(٦) بَانَ يَقُولُ الْبَصْرِيُّ لَا يَجُوزُ مَنَعَ الصَّرْفِ لِمَعَارَضَةِ الشَّعْرِ قِيَاسًا عَلَى مَدِّ الْمُقْصُورِ فَانَّهُ مَمْنُوعٌ .

(٧) ك ، ي : قَصْرُ الْمُدْرَدِ .

(٨) أَيِ بِالْأَبْيَاتِ الَّتِي تَرَكَ الْعَرَبُ فِيهَا صَرْفَ الْمُتَصَرِّفِ لِلزَّرُورَةِ مِثْلُ قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ :

نُصِّرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَيْطَالِ

فَتَرَكَ صَرْفَ حُنَيْنٍ مَعَ أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ »

سُورَةُ التَّوْبَةِ : ٩ ، الْاِنْصَافُ : ٢/٤٩٤ .

(٩) بَانَ يَطَالِبُهُ بِأَثْبَاتِهِ مِنْ مَصْدَرٍ مُعْتَمَدٍ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ ، أَوْ يَقْدَحُ فِي رِوَايَةٍ لِيَأْتِيَ بِطَرِيقِ

آخِرِ لِرِوَايَتِهِ . الْاِقْتِرَاحُ : ١٥٧ .

في المتن ، كأن يقال ^(١) في قول الشاعر :

وَمِئْسَنَ وَلَدُوا عَا مِرْ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرَضِ ^(٢)

- إِنَّهُ عَلَّمَ عَلَى الْقَبِيلَةِ .

وجواب الطَّعْن في الرجال بالتعديل ، وفي الثبوت بالاثبات بالإحالة على كتاب معتبر عند أهل اللغة ^(٣) .

وكذا إذا احتجَّ على إعمال الثاني بقوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ ^(٤)

فيعارض ^(٥) [ك/٤٩] بقوله :

وَلَكِنْ نَصَفًا لَوْ ^(٦) سَبَبْتُ وَسَبَّيْ بَنُو ^(٧) عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ ^(٨)

(١) القائل هو البصري .

(٢) البيت من الهزج لذي الاصبع العدواني . والشاهد فيه ترك صرف « عامر » مع انه منصرف وهو ما عليه الكوفيون اما البصريون فيرون انه غير منصرف لانه علم للقبيلة لا للضرورة. الاغاني : ٩٢/٣ ، الانصاف : ٥٠١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/١ .

(٣) الاقتراح : ١٥٧ .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لم تسم المصادر قائله ، وتامه :

جفوني ولم أجفُ الاخلاءُ إثنى لغير جميل من خَلِيلِي مُهْمِلُ

والشاهد فيه اعمال الفعل الثاني « أجف » في لفظ المعمول « الاخلاء » وهو مذهب البصريين في باب التنازع . المغني لابن هشام : ٦٣٥ ، شرح القطر له : ١٩٧ ، الهمع : ١٠٩/٢ - ١٠٩/١ .

(٥) ويطلق على هذا معارضة النص بنص آخر وليس في البيت الاتي معارضة للنص السابق كما سأوضحه عند الحديث عنه .

(٦) ع : من .

(٧) ع : بني .

(٨) البيت من الطويل للفرزدق . والشاهد فيه انه اعمل الفعل الثاني وهو « سبني » في

« بنو » ولو أعمل الاول لقال : « سببت وسببوني بني » وعلى هذا فلا يعارض البيت الاول لان البيتين على مذهب البصريين في اعمال الثاني . وكان على المؤلف ان يأتي بنص يؤيد مذهب الكوفيين في اعمال الاول . والتَّصَف - الانصاف والعدل وفي الديوان : وكن عدلاً . ديوان الفرزدق : ٥٢٣/٢ ، كتاب سيبويه : ٧٧/١ ، الانصاف : ٨٧/١ .

وكذا يُعَارَضُ النَّقْلُ بِاخْتِلَافِ^(١) الرَّوَايَةِ ، كَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى مَذْهِبِ الْمُقْصُورِ^(٢) بِقَوْلِهِ :

فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ^(٣)

فيعارض بأن المرويَّ قَتَحَ الغين ، وهو ممدود .

وكذا المعارضة^(٤) بمنع ظهور الدلالة كقول البصري :

المصدرُ أصلٌ أخذاً من اسمه ؛ إذ هو موضع صدور الفعل ،

فيقول الكوفي : الفعلُ أصل ، والمصدر كالْمَرْكَبِ ، فالمصدر بمعنى^(٥)

المصدر ، فالمصدر مصدر عن الفعل .

ومنها قَسَادُ الْوَضْعِ : وهو أَنْ يعلَقَ على العلة ضد مقتضاها ،

كَأَن يَقُولَ الكوفي : إِنَّمَا جاز^(٦) التَّعْجِبُ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ دُونَ

غَيْرِهِمَا لِأَنَّهُمَا أَصْلُ الْأَلْوَانِ ، فيقول/[ع/٧٥] البصري : إِنَّمَا امْتَنَعَ فِي

الْأَلْوَانِ لِلزُّومِ ، وَاللَّزُّومُ فِي الْأَصْلِ أُبْلِغَ .^(٧)

(١) ك : وباختلاف .

(٢) وهو مذهب الكوفيين .

(٣) عجز بيت من الوافر وصدره :

سَيُفْنِنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي

والشاهد فيه قوله : « ولاغناء » فإن أصل الكلمة « ولاغنى » بكسر الغين مقصوراً

فمدّه الشاعر لضرورة إقامة الوزن وذلك جائز عند الكوفيين ويرى غيرهم أن الكلمة

مدودة أصلاً لأنها بفتح الغين من قولهم : هذا رجل لاغْنَاءٌ عنده ، وزعم آخرون أنها

بكسر الغين علي أنها مصدر غانيتها أغانيه غناءً إذا فاخرته وباهيته .

الانصاف : ٧٤٧/٢ ، اللسان « غنى » ، الاقتراح : ١٥٩ .

(٤) ك : المعارضة .

(٥) ك : بمعنى .

(٦) ي : جاء .

(٧) فإذا لم يجز التعجب مما كان فرعاً لِمَلازمته المحل فمن باب أولى لا يجوز من الأصل الملائم للمحل أيضاً . الاقتراح : ١٦٠ .

وجواب هذا المنع ، ببيان الحكم بوجه آخر/[ك/٥٠] ، إن سُلِّمت الضدية ، أو بمنعها ^(١) إن أمكن .

ومنها منع العلة : في الأصل والفرع ^(٢) ، كمنع رفع المبتدأ بمعنوي ^(٣) ، حتى يحمل عليه المضارع ، ومنع حمل « دَرَاك » على الأمر ، حتى يلزم بناء فعل الأمر بأنْ دَرَاكَ مَبْنِيَّ لِتَضْمَنَهُ اللَّام ، لا لِلْحَمَلِ ^(٤) على فعل الأمر . ^(٥)

والجواب بإبداءِ العلةِ في الموضع الذي منعت منه في أصلٍ أو فرعٍ . ^(٦)

ومنها المطالبة بتصحيح العلة : كأن /[ي/٢٣] يقال : بُنِيتُ « قبلُ » ونحوها للقطع عن الإضافة ، فيقال : ما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيجوابُ : بالتأثير ، أي : وجود الحكم عند وجودها ، وعدمه عند عدمها . ^(٧)

وكأنْ يقال : بنيت « كيف » لتضمنها معنى الحرف ، فيقال : ما الدليل على صحة هذه العلة ؟ ، فيجواب : بأن الأصول تشهد أن كلَّ اسم تضمن معنى الحرف بُنِيَ .

(١) أي بمنع الضدية ، وذلك ببيان عدمها .

(٢) ك : أو الفرع .

(٣) وهو الابتداء على رأي البصريين الذين حملوا رفع المضارع على المبتدأ لقيامه مقام الاسم . فيمنع الكوفي رفع المبتدأ بالابتداء . وهذا منع للعلة في الأصل . الاقتراح : ١٦١ .

(٤) ك : لا بالحمل .

(٥) الدليل على أن فعل الأمر مبني عند البصريين بناءً دراك من أسماء الأفعال لقيامها مقامه ولولا أنه مبني لما بني ما قام مقامه فيمنع الكوفي بناء دراك لحملها على فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر . الاقتراح : ١٦١ .

(٦) في ك : في الأصل أو الفرع .

(٧) الاقتراح : ١٦٢ .

ومنها المعارضة : وهي أن يعارض المستدل / [ك/ ٥١] بعلّة

مبتدأة ، مثل أن يقول الكوفي : أعمل الأوّل لقوّة العناية به [حيث ابتدئ به] ^(١) فيقول البصري : الثاني أقرب للمعمول ، وليس في إعماله نقض للمعنى فاعماله أولى . ^(٢)

فهل تقبل لأنها رفعت العلة ؟ أولا تقبل لأنه تصدّر ^(٣) لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسئول لا السائل ؟ ^(٤)

وفي كون الأسئلة تُورد كما شاء السائل لأنه جاء مستفهما مستعلما ^(٥) ، أو لا بد ^(٦) من ترتيبها ؟ - قولان ، وعليه ^(٧) فيقدم فساد الاعتبار وفساد الوضع ؛ لأن السائل يدّعي أنّ القياس ليس في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل فيقدم ما يقتضي ذلك .

ثم بعدها القول بالموجب ؛ أنه يبيّن أنه لم يدلّ في محلّ الخلاف ، والمنع ثم المطالبة ، ولا يعكس ؛ إذ الإقرار بعد الإنكار مقبول دون عكسه ^(٨) . ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحية العلة لولا النقض ، فتأخّر / [ك/ ٥٢] عن المطالبة / [ع/ ٧٥] ؛ لأنّ المطالبة لا تتوجّه على علة منقوضة . ^(٩)

ثم المعارضة ، لأنها ابتداء دليل في مقابلة دليل المستدل ، فهو ^(١٠) بمنصب الاستدلال أشبه منه بالسؤال .

(١) ك : ما بين القوسين ساقط .

(٢) الاقتراح : ١٦٣ .

(٣) ع : لأنها لاتصد

(٤) والاكثرون على قبول المعارضة .

(٥) ع : متعلما .

(٦) ك : ولا بد .

(٧) أي وعلى القول بوجوب ترتيبها فيكون أول الأسئلة فساد الاعتبار وفساد الوضع .

(٨) لأن المنع انكار للعلة والمطالبة اقرار بها .

(٩) الاقتراح : ١٦٤ .

(١٠) ك : فهي .

تنبيه :

السؤال طلبُ الجواب ، فينبغي على سائلٍ ، ومسؤلٍ به ،
[ومسؤلٍ منه] ^(١) ، ومسؤلٍ عنه .

فالسائل : ينبغي أن يقصد الاستفهام ، ولذا قال قوم : إنه
ليس له مذهب ، والجمهور : إنه لا بد له من مذهب ؛ لئلا ينتشر الكلامُ
فتذهب فائدة النظر .

وينبغي أن يسأل عما يثبت فيه الاستفهام ^(٢) ، فان سأل عن
النطق والكلام لم يقبل ؛ لأنه فاسدٌ .

وان يسأل عن ملائم مذهبٍ ، فلو سأل الكوفي عن الابتداء : لم
كان علةٌ دون غيره ؟ - لم يُسمع ؛ لأنه لا يراه عاملاً البتة .
وان لا ينتقل من سؤال الى سؤال ، وإلا عُدَّ منقطعاً .

والمسؤل به : أدواتُ الاستفهام / [ك/ ٥٣] المعروفة ، وليكن
السؤال مفهوماً غير مبهم . كأن يقول : ما / [ي/ ٢٤] تقول في اشتقاق
الاسم ؟ لا ماتقول في الاسم ؟ فانه غير مقبول ؛ لإبهامه .

والمسؤل منه : شرطه الأهلية لما سُئل عنه ، وعليه - بعد
تعيين السؤال - الأخذُ في الجواب ، فإن سكتَ كان قبيحاً ، وكذا إن
سكتَ بعد الجواب عن الدليل زماناً طويلاً ، ولم يعدْ منقطعاً ؛ لاحتمال
تفكره في عبارة أدلَّ على الغرض ، وقيل : يُعدُّ منقطعاً ؛ لأنه متصدِّ
لنصب الاستدلال ، فليكن الدليل معداً في نفسه .

والمسؤل عنه : ينبغي أن يكون ممّا يمكن إدراكه ، لا ^(٣) كأعداد
جميع الألفاظ الدالة على جميع المسميات ، فلا يستحقَّ الجواب ؛
لتعذره .

(١) ي : ما بين القوسين ساقط .

(٢) في الاقتراح عن الانباري : « الاستبهام » أي ما كان مبهماً عند السائل لا ما كان
معلومًا . الاقتراح : ١٦٥ .

(٣) ي : « لا » ساقطة .

وَأَمَّا (١) الجواب : فهو المطابقُ عموماً وخصوصاً
وقال قوم : يجوز الغرض في بعض الصور ، كأن يفرض تقديم
الخبر في المفرد والجملة (٢) ، والأولون يمنعون (٣) [ك/هـ] في الجواب
وان جاز في الدليل .

مسألة

[الوقوف عند الحكم الاول اذا حصل دور]

إذا أدت القواعدُ الى مامنه فررت (٤) وجب الثبوتُ على أوّل
رتبة ، كعدم قلب [ع/٧٦] واو «عَلَوِيٌّ» الفأ ؛ لئلا يلزم قلبها واواً ،
كما في ألف فتى (٥) ، وكذا إذا بَنِيَتْ من «قَوِيٍّ» مثل : «رِسَالَةٌ» قلت :
«قَوَاوَةٌ» (٦) ، ثم تجمعها على «قَوَاءٍ» (٧) ، والهمزة بعد ألف تقلب واواً
(٨) ، فلو قلبتها واواً كان ألف (٩) بين واوين ، فَانْ هَمَزَتْ كانت همزةً
بعد ألف ، فوجب الاقامة على أوّل (١٠) رتبة ؛ للدور المتكرر .

(١) ع : أما .

(٢) ك : أو الجملة .

(٣) أي يمنعون الغرض في الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال .

(٤) هذا ما سماه العلماء بالدور . بمعنى أن القياس على النظائر في بعض الامور يثبت

حكماً فيترك الحكم لانه يفضي الى الدور . انظر الخصائص : ٢٠٨/١ .

(٥) تقضي القاعدة أن الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً غير أنها لا تقلب في
علوي لان الألف سيعود واواً حتى يكسر لياء النسب كما في فتى تقول فتوي .

(٦) ك : قواؤه ، ي : قواه . وما أثبتته في ع ، وهو مؤنث مذكروه : « قَوَاوَةٌ » .

(٧) ك : قواشي .

(٨) القاعدة الصرفية تقضي ان الهمزة اذا تطرقت بعد الف ساكنة قلبت واواً فتصير :

«قَوَاوٍ» فاجتمع واوان بينهما الف التكسير فتقلب الواو الاخيرة همزة فتصير
«قَوَاءٍ» وترجع الى الاول . انظر الاقتراح : ١٦٨ .

(٩) ع ، ي : الفأ .

(١٠) ي : الاول .

مسألة

[في اجتماع الضدين]

اجتماعُ الضدين لغةٌ كالعقل^(١) ، فَيَرْفَعُ الطَّارِئُ السَّابِقَ ،
كإضافةِ للتَّوْنِينِ ، والنَّسَبِ للتَّائِيثِ^(٢) اعتباراً بالألوان^(٣) .

مسألة

[التسلسل باطل]

التَّسْلُسُ باطلٌ، ومن ثَمَّ بطل القول بالوقف بين الصفة
والموصوف، مع تقدير عامل للصفة/[ك/٥٥]، فيقدَّر قبل الصفة موصوفٌ
يوقَّفُ عليه، فيقدر العامل بعده فيطلب موصوفاً آخر، وهكذا .

مسألة

[القياس الجلي]

القياس الجليّ : كقياس حذف نون المثني في صلة الألف واللام
على حذف نون الجمع في صلتها ؛ إذ هو المسموع^(٤) .

(١) أي ان اجتماع الضدين في اللغة العربية جار مجرى التضاد عند اهل الكلام وهم اهل العقل .

قال ابن جنّي : « فاذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ فإزال الأول
وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجل والرجل وغلّام والغلام
وذلك ان اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير فلما ترادفا على الكلمة تضاداً
فكان الحكم لطارئهما وهو اللام » . الخصائص : ٦٢/٣ .

(٢) مثل بصري وكوفي في النسب الي البصرة والكوفة .

(٣) كالابيض يحراً عليه السواد . الاقتراح : ١٦٩ .

(٤) الاقتراح : ١٧٠ .

مسألة

[اجتماع الأدلة]

قد تجتمع الأدلة ^(١) ، كدخول الباء في خبر « ما » التميمية ، لوجودها في أشعارهم ، ودخولها للنفي لا للنصب ، بدليل دخولها بعد « ما » المكفوفة ، وبعد « هل » ، والاجماع ، نقله أبو جعفر الصِّفار . ^(٢)



(١) وهي السماع والقياس والاجماع .

(٢) يبدوا انه شارح كتب سيبويه وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطلوسي الشهير بالصفار . بغية الوعاة : ٢٥٦/٢ .

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

وهو ابقاء ما كان على ما كان/[ي/٢٥] عند عدم دليل النقل عن الأصل ، وهو معتبر .

كبقاء الأسماء على الاعراب ، والأفعال على البناء ، حتى يوجد الناقل ، وكذا البسطة ^(١) في « كَمْ » و « إِذَنْ » فلا مطالبة عليه ، بخلاف مدعي الخروج عن الأصل فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال .

كأن يقال: لا تعمل/[ك/٥٦] حروف الجر محذوفة دون عوض. ^(٢)
وكذا يقال : الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان ، فلا يُقبلُ سلبُ الحدث عن كان الناقصة إلاّ بدليل .

وكذا الأصل في البناء السكون ، وفي الحروف عدم الزيادة ،

(١) وهي عدم التركيب . فان الأصل الافراد ، والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل . الاقتراح : ١٧٢ .

(٢) وهذا مذهب البصريين . الانصاف : ٣٠٠/١ .

وفي الأسماء التصرف ، والتذكير ، والتنكير ، وقبول الإضافة والاسناد / [ع/٧٦] ، وكذا لما كان الظاهر بعد لولا مرفوعاً^(١) استصحب في نحو : لولاك .

ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارض ، كشبه الحرف في البناء ، وشبه الفعل في منع الصّرف .

فالاعتراض عليه بذكر دليل يدلّ على زواله ، وجوابه بمنع الزوال . مثلاً يستدلّ الكوفي على اعراب الأمر : بأن المضارع زال استصحاب حالِ بنائه بشبهه^(٢) الاسم ، والأمرُ مقتطعٌ منه فيعربُ ، فيجيب البصري : بمنع كونه مقتطعاً منه ، فما توهمه دليلاً لم يثبت^(٣) ، والأصل^(٤) / [ك/٥٧] في الأفعال البناء ، فنتمسكُ بالأصل استصحاباً للحال .



(١) ك : مرفوعها .

(٢) ي : بشبهه .

(٣) الانصاف : ٢/٢٤٥

(٤) ي : ومنه الاصل

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

منها الاستدلال بالعكس :

كأن يقال : لو نُصِبَ نحو « خلفك » من قولك : زيدُ خلفك ، على
الخلاف - لنُصِبَ زيدٌ : إذ الخلاف نسبة بينهما ، فلم ينصب به ^(١) الأوّل
فلم ينصب الثاني به . ^(٢)

ومنها الاستدلال ^(٣) [ببيان العلة] ^(٤) في محلّ النزاع وجوداً
وعدماً ، ليرجى الحكم أو بعدم :

كالاستدلال ^(٥) على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضىّ بمجاراته
الفعل المضارع وزناً ، فيعمل كالذي بمعنى الحال والاستقبال .
والاستدلال على عدم عمل « إن » المخففة لعدم الشبه بالفعل
لفظاً .

(١) ع ، ي : « به » ساقط .

(٢) ي : « به » ساقط .

(٣) ك : لاستدلال .

(٤) ي : ما بين القوسين ساقط .

(٥) ك ، ي : كاستدلال .

ومنها الاستدلال على نفي الشيء بعدم الدليل عليه فيما لو ثبت لم يخف الدليل :

كنفي زيادة على ثلاث في الكلمات ^(١) ، وعلى أربعة في أنواع الاعراب / [ك/٥٨] ؛ لعدم الدليل ، ولو كان في مثل هذا المقام لَعُرِفَ مع شدة الفحص وكثرة البحث ، فلما لم يوجد دَلٌّ على أنه لادليل [فلا تَكُونُ ^(٢) الكلماتُ أربعاً ، ولا الأنواع خمسةً ، والنافي كالمثبت ، فلا بدُّ لحكمه من دليل .

ومنها الاستدلال بالأصول :

كإبطال كون رافع المضارع التجرد ^(٣) ، بدأته إلى خلاف الأصول ، هو تأخر الرفع عن النصب والجزم ، مع أن الرفع من صفة الفاعل ، والنصب من صفة المفعول ، والجزم من / [ع/٧٧] صفة الأفعال . ^(٣)
ومنها الاستدلال بعدم النظر ^(٤) :

وهو مفيد في النفي لا في الإثبات ، ومع عدم الدليل على الإثبات ^(٥) ، كالاستدلال على عدم عمل السين وسوف في المضارع بعدم

(١) وهي الاسم والفعل والحرف .

(٢) ي : من قوله : [فلا تكونُ . . . الى قوله : انه جمع بالواو] في ص ١٠٣ في الاستحسان ساقط . وقد علق الناسخ بقوله : «هنا سقط إلا اني لم أجده في النسخة التي نقلت عنها» . انظر اللوحة ٢٥ من نسخة ي .

(٢) أي من الرفع والنصب .

(٣) فرتبة الرفع قبل النصب . وقيل الجزم أيضاً ؛ لان الجزم من صفات الافعال والرفع في الاصل من صفات الاسماء ورتبة الاسماء قبل الافعال فكذلك الرفع قبل الجزم . انظر الاقتراح : ١٧٩ .

(٤) ك : النضير .

(٥) الخصائص : ١٩٧/١ .

النظير ^(١) ؛ إذ لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل ^(٢) عليه اللام ، وقد قال تعالى : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى » . ^(٣)

أما إن قَامَ دليلُ الإثباتِ كدليلِ زيادةِ الهمزةِ / [ك / ٥٩] والنونِ في أُنْدَلُسَ ، وإن لم يكن « أَنْفَعْلُ » موجوداً ، بَانَ النونُ زائدةً لامحالة ، إذ ليس شيءٌ « فَعْلَلُ » ^(٤) فالنونُ زائدةٌ ، والهمزةُ قبلَ ثلاثةِ أصولٍ لاتكون إلا زيادةً . ^(٥)

فان وجد النظير ^(٦) والدليل فهو في غاية العناية ، كنون عنبر ، فالدليل يقتضي أصالتها ؛ إذ هي مقابلة عين فَعْلَلٍ في النظير ^(٧) الموجود وهو جَعْفَرُ .

ومنها الاستحسان :

ودلالته ضعيفة غير مستحكمة ، بل فيه ضرب من الاتساع ^(٨) ، كتركِ الأَخَفِّ الى الأثقل من غير ضرورة ، بل لمجرد الاستحسان على غير وجه الاطرادِ ، كقلب ياء « الْفَتَوَى » واواً فرقاً بين الاسم والصفة ^(٩) ولم يطرد الفرقُ بينهما في نحو جمع « حَسَن » و « جَمَل » على فِعَالٍ ^(١٠) ، و « غَفُور » و « عَمُودٍ » على فَعْلٍ ^(١١) ، ولسنا ندفع فصلهم بينهما

(١) ك : النظير .

(٢) ع : في فعل دخل .

(٣) سورة الضحى : ٥ .

(٤) ك : فَعْلَل .

(٥) الخصائص : ١٩٨/١ .

(٦) ك : النظير .

(٧) ع ، ك : موجود ، وما اثبتته يستقيم به الكلام .

(٨) الخصائص : ١٣٣/١ .

(٩) قال ابن جني : « وهذه ليست على معتمدة » الخصائص : ١٣٤/١ .

(١٠) وهو جمع تكسير تقول : حِسَانٌ وجمال .

(١١) أي يقال : غَفُرٌ وَعُمْدٌ .

كثيراً ، إلا أنه ^(١) استحسان ، لا اضطرار ، فليس كرفع الفاعل . ^(٢)

ومنه ما يستحسن مَنبَهَةً على الأصل كاستَحَوَذَ

/ [ك/٦٠] وأطولت الصدود ^(٣)

ومَطْيُوبَةٌ بها نَفْساً ^(٤)

ومنه :

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِيَاثِقِ ^(٥)

(١) ك : لا أنه .

(٢) الخصائص : ١٣٤/١ .

(٣) هذا مقطع من بيت شعر من الطويل لعمر بن أبي ربيعة أو للمرار الفقعسي وقد ذكره سيبويه وتماه :

صَدَدْتُ وَأَطَوَّلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَهَالُ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

والشاهد فيه هنا قوله : « أطولت » حيث لم يقل اطلت بعد نقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين حتى ينبه على اصل الفعل . كما في استحوذ لم يقل استحاذ تنبيها على الاصل . انظر كتاب سيبويه : ٣١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/١٠ ، الخزانة : ١٠ / ٢٢٦ ، ديوان عمر بن ابي ربيعة : ٢٠٧ .

(٤) ذكر ابن جني : « مَطْيُوبَةٌ لِلنَّفْسِ » وهو قول للعرب ، وذكر ابن يعيش عن الاصمعي انه قال : سمعت ابا عمرو بن العلاء يَنشُدُ : « وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ » .

والشاهد في « مَطْيُوبَةٌ » انها جاءت على الاصل كمخيوط وهو مأخوذ من الثلاثي طاب والقاعدة تقضي الاعلال فيقال : مَطْيُوبَةٌ مثل مَبْيُوعَةٍ . انظر : الخصائص : ١٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٨٠/١٠ .

(٥) عجز بيت من الطويل لعباس بن أُم دُرَّة الطائي وصدره :

حِمَى لَأَيَحُلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا

والشاهد فيه قوله « الميثاق » وهو جمع ميثاق واصله مؤثاق فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار الميم قبلها غير أن هذه العلة قد زالت في الجمع لان الميم مفتوحة ومع ذلك فقد ابقوا الياء دون اعادة الواو الى اصلها . وقد رواه ابو زيد في نوادره على الاصل « المواقق » .

انظر : نوادر ابي زيد : ٢٧١ ، الخصائص : ١٥٧/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٥ .

مع زوال علة القلب ، واستحسن من حيث اتباع الجمع للمفرد
اعلاماً وتصحيحاً ، وقد زالت العلة في الجمع ، وقياس تحقيره مُبَيِّثٌ^(١) .
ومنه صرف « هند » مع وجود علة المنع^(٢) .
وقد اختلف في الأخذ به^(٣) ، فقليل : يؤخذ به ، وقيل : لا ؛ لما
فيه من التحكم ، وترك القياس .

واختلف فيه هل هو ترك قياس الأصل للدليل كما تقدّم في
رفع المضارع^(٤) ، أو تخصيص العلة كما قالوا في أَرْضُونَ : إنه جُمِعَ
بالواو^(٥) [٧٧/ع] لأنّ أصله التاء^(٦) ، [٢٦/ي] فخصت
العلة : لنقضها بشمس ودار .

ومنها الدليل المسمّى بالباقي :

كأن يقال : دخل المضارع الرفع والنصب لعلّة اقتضت ذلك ،
على خلاف أصل الأفعال^(٧) ، فبقى الخفض على الأصل الذي اقتضاه
الدليل ، وهو المنع .

* * *

(١) أي على لغة ابقاء الحكم مع زوال علته . انظر الخصائص : ١٦٠/٣ .

(٢) وهي العلمية والتأنيث .

(٣) أي بالاستحسان .

(٤) في الكتاب الخامس عند قوله : ومنها الاستدلال بالاصول ص : ١٠٠ .

(٥) عند قوله : « انه جمع بالواو » ينتهي السقط من نسخة ي ، الذي بدأ من قوله : « فلا

تكون الكلمات » في ص : ١٠٠ .

(٦) لان الأصل في أرض ، أرضة فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها وهذه

العلة غير مطردة لانها تنقض بشمس ودار وقدر فان الأصل فيها شمس ودارة وقدرة

ولايجوز ان تجمع بالواو والنون . الاقتراح : ١٨٣ .

(٧) لان الأصل في الأفعال البناء لعدم العلة المقتضية للاعراب وقد خولف هذا الدليل في

دخول الرفع والنصب على المضارع لعلّة اقتضت ذلك فبقى الجر على الأصل الذي

اقتضاه الدليل من الامتناع ؟ الاقتراح : ١٨٣ .

الكتاب السادس

[ك/٦١] في التحارض والترجيح

يكون الترجيحُ يكونُ الرواةِ ^(١) في أحد الجهتين أكثرُ أو أعلم ،
أو أحفظ ، كما في قول الشاعر :

أَحْفَظُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرٍ غَيْبٍ إِذَا سَأَلْتُ سَأَلًا ^(٢)
رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ بِالنَّصَبِ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ سَلَمَةَ ^(٣) ، ومن رواه
برفع الفعل أعلم منه وأكثر ، فالأخذ بروايته أولى . ^(٤)
وكذا يرجح بموافقة القياس لأحدى الروایتين ^(٥) ، فترجح
رواية الرَّفْعِ في :

. أَحْضَرُ ^(٦) الْوَعْيُ ^(٧)

(١) ك : الروات .

(٢) البيت من البسيط لعدي بن زيد العبادي. والشاهد فيه ما ذكره المؤلف فإن كما تنصب المضارع فإذا حيل بينهما رفعت المضارع هذا عند الكوفيين ، أما البصريون فإنها لاتعمل عندهم . مجالس ثعلب : ١٢٧/١ ، الانصاف : ٥٨٨/٢ .

(٣) ك ، ي : ابن سلامة .

هو : المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي الفاضل الكوفي كانت وفاته سنة ٣٠٠ هـ ، بغية الوعاة : ٢٩٧/٢ .

(٤) وقد أطلق على هذا الترجيح في الاسناد .

(٥) ويطلق عليه الترجيح في المتن .

(٦) ك : أحضر في .

(٧) جزء من بيت شعر من الطويل لطره من معلقته وتماه :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

والشاهد فيه حذف أن الناصبة من أحضر ليرتفع لان الحرف المحذوف لا يعمل ويرى الكوفيون انه ينتصب .

ديوان طرفة : ٢١ ، كتاب سيبويه : ٩٩/٣ ، المقتضب : ٨٥/٢ و ١٣٦ ، الانصاف : ٥٦٠/٢ .

لأنَّ أصلَ الحروف أن لاتعمل محذوفة على رواية النَّصب .
ولاتُردُّ إحدى اللغتين ^(١) بالآخرى ، بل ترجَّح بموجب ^(٢) .
وقد قال عليه الصلاة والسلام : « أنزلَ القرآنُ بِسَبْعِ لُغَاتِ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ » . ^(٣)
فان قَلَّتْ إحدى اللغتين وكثُرَتْ الأخرى أخذتْ بالأوسع روايةً ،
أو الأقوى قياساً ، فلا يقاس على قولهم : « المالُ لِهْ » ^(٤) المالُ لِكَ ، كذا
شين الكشكشة [ك/٦٢] ، وسين الكسكسة . ^(٥)
أمَّا استعمالُ ماسمع فلا يكون خطأً ، بَلْ مُخْطَأٌ لأجودِ اللغتين ،
فان احتاج في نظمٍ أو سجعٍ لم يكن ملوماً . ^(٦)
وكلُّ ما كانَ لغةً لقومٍ قيس عليه ، وارتكابُ اللِّغةِ الضَّعِيفَةِ
أولى من الشاذ . ^(٧)

فان تعارض قياسان عمل بأرجحهما ، فعملُ « إنَّ » في الخبر
أرجحُ من دعوى الكوفيين اختصاصَ عملها بالاسم ، لمخالفته الأصول
بلا فائدة ، فلا يجوز ، إن لا يوجدُ عامل في الاسم يعمل النَّصبُ
ولا يعملُ الرَّفْعُ .

(١) ك ، ع : لغتين .

(٢) انظر الخصائص : ١٠/٢

(٣) لم أجد حديثاً بهذه الصيغة وأقرب ما وجدته : « انزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرفٍ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ » . ذكره السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني الكبير : ١٨٧/١ . وأما رواية البخاري فهي : « إن هذا القرآن انزل على سبعة احرف فاقروا ماتيسر منه » صحيح البخاري : ١٠١/٦ كتاب فضائل القرآن .

(٤) قُضاعة تقول : المالُ لِهْ ومررتُ بِهِ بكسر اللام وفتح الباء فلا يقاس عليها مررت بكُ ولا المال لِكَ .

(٥) في لغة قيل : مررت بكشُ وعجبت منكسُ . فلا يقاس عليها أكرمكشُ ولا أكرمكس . والكشكشة لغة ربيعة والكسكسة لغة هوزان . انظر الخصائص : ١١-١٠/٢ .

(٦) الخصائص : ١٢/٢ .

(٧) الاقتراح : ١٨٧ .

[ع/٧٨] وإذا تعارض القياسُ والسَّماعُ نطقتَ بالمسموعِ على

ما جاء ، ولم تقسه في غيره نحو : استحوذ^(١) ، فلا يقال : استقوم . (٢)

وإذا تعارض قوةُ القياس وكثرةُ الاستعمالِ قُدِّمَ الأكثرُ استعمالاً ، ولذا قدمت اللغةُ الحجازيةُ على التَّميميةِ ، فنزل القرآن بها ، ولقوةُ التَّميميةِ في القياس فُزع إليها متى رابَ ريبٌ من تقديم وتأخير / [ك/٦٣] ونقض نفي . (٣)

ولا يُدفعُ الظَّاهرُ والأصلُ بمجردِ احتمالٍ ، كأصالة [ي/٢٧] نون عنبر وإن احتملت^(٤) الزيادة ، فنقطعُ بظاهر الأمر ، ولانتوقف على ورود سماعٍ بضدهُ وإن أمكن . (٥)

وكألفِ « آية »^(٦) حملها الخليلُ على أنَّها واوٌ وإن أمكن غيره^(٧) حتى يرد المبيِّن . (٨)

وكحملِ سيبويه عينَ « سَيِّدٍ » على أنَّها ياء ، فحقَّره على « سَيِّدٍ » وإن أمكن كونه واواً كريح وعيد . (٩)

(١) ورد في قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » المجادلة : ١٩ .

(٢) الخصائص : ١١٧/١ .

(٣) الخصائص : ١٢٥/١ .

(٤) ك : احتملت .

(٥) الخصائص : ٦٦/٣ .

(٦) ذكر ابن جنِّي أنه ألف « آء ق » وقد جاء في العين أن الآء جمع واحدة أءة وهو الشجر وكذا في اللسان . العين : ٤٤٣/٨ ، الخصائص : ٦٦/٣ ، واللسان : ٢٤/١ ، « أوأء » .

(٧) ك : غير .

(٨) بهذا المعنى صرح الخليل في العين : ٤٤٣/٨ .

(٩) كتاب سيبويه : ٤٨١/٣ ، الخصائص : ٢٥١/١ و ٦٧/٣ .

وإذا تعارض أصلٌ وغالبُ قُدِّمَ الأصلُ ، على الأصحِّ كما في الفقه، فَيُصَرَّفُ «فَعَلٌ» علماً ، حيث لم يُدَرَّ عدله ؛ حملاً على أصل الأسماءِ في الصَّرْفِ . (١) ومذهب غيره منع الصرفِ (٢) ؛ حملاً على الأكثر في كلامهم .

ومنه : رَحْمَانٌ وَلَحْيَانٌ يصرفُ ، وهو الصَّحِيحُ ، حملاً على الأصلِ ، وقيل : لا ؛ حملاً على الأكثر في « فَعْلَان » الصفة .

وإذا تعارضَ أصلانِ رُجِعَ لِلأَبْعَدِ أو لِلأَقْرَبِ (٣) ، كـ « مُذُّ » (٤) إذا لقيه ساكن رُدُّ لأصله البعيد وهو « مُنْذُ » (٥) المضموم ، فيضم في « مُذُّ اليوم » اعتباراً / [ك/٦٤] بأصله البعيد ، ولا يُكْسَرُ اعتباراً بأصله القريب ، وهو السكون . (٦)

ومنه قُلْتُ وَبِعْتُ ، وأصلهما الأولُ الفتح ، والأصلُ الأقرب الضمُّ

(١) وهو مذهب سيبويه لأن الأصل في الأسماء الصرف حتى يثبت أنه معدول فيمنع . الاقتراح : ١٩١ .

(٢) ك : ومذهب غير هذه الصرف .

(٣) ع ، ي : وللأقرب .

(٤) ع : كذا .

(٥) ك : المنذ .

(٦) خالف المؤلف هنا ابن جني في الخصائص الذي جعله واحداً من مصادره المعتمدة في

هذا الكتاب ؛ لأن ابن جني يرى أن ضم ذال « مذ » إذا لقيه ساكن هو الأصل الأقرب

حيث أصلها مُنْذُ التي حرك ذالها لالتقائه ساكناً مع النون الساكنة فسكون ذالها أصل

أول ولذلك عاد لما حذف النون ، وعلى هذا فيكون سكون ذال مذ أصل أبعد وضمه أصل

أقرب لا كما ذكره المؤلف هنا . انظر الخصائص : ٣٤٢/٢-٣٤٣ .

والكسر ؛ لمجانسة العين ، فردّوه إلى الأقرب .^(١)

وإذا تعارض استصحابُ الحالِ مع دليل الناقل^(٢) ألغى الاستصحابُ .

وإذا تعارضَ قبيحان ارتكَبَ أخفُّهما ، فالواو في « ورنتلِ »^(٣) أصليةٌ وإن لم توجد أصليةٌ فاءُ إلّامع التكرير كالوصوصة والوحوحة ، ولم تحمل على الزيادة لأنها لاتزاد أولاً بحال .^(٤)

وكذا « فيها »/[ع/٧٨] قائماً رجلاً « هو حال أو نعت^(٥) ، فيجعل حالاً - وإن كان قليلاً - من النكرة ؛ لأنَّ النعت لايقدم بحال .

وإذا تعارض مجمعٌ عليه ومختلفٌ فيه ، ودعتُ الضرورةُ إلى أحدهما ارتكَبَ المجمعُ عليه ، كأن اضطرَّ إلى أحد أمرين^(٦) : إمّا قصرٌ ممدودٌ ، أو مدٌّ مقصورٌ ، ارتكَبَ قصرَ الممدود .^(٧)

(١) أصلهما الأول قَوْلَ وَبَيَّعَ ثم نقلّا إلى فَعَلَ بضم العين « قَوْلٌ » وفعل بكسرهما « بَيَّعٌ » ثم قلبت الواو والياء في « فعلت » الفأ فحذفت لسكونها وسكون لام الفعل فصارا قُلْتُ وَبَعْتُ ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأنَّ أصلهما قبل القلب : قَوْلْتُ وَبَيَّعْتُ فصارا : قُلْتُ وَبَعْتُ وهذا مراجعة للأصل الأقرب لا الأبعد . الخصائص : ٣٤٤/٢ .

(٢) من قياس أو سماع .

(٣) الورنتل : الداهية والأمر العظيم . ترتيب القاموس : ٦٠٣/٤ .

(٤) قال ابن جني : « فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة » .

الخصائص : ٢١٣/١ .

(٥) الحال على نصب قائم فيكون حالاً مقدماً من النكرة ، والنعت على رفعه فتكون الصفة مقدمة على الموصوف . المصدر السابق .

(٦) ي : الامرين .

(٧) لان قصر الممدود للضرورة جائز بالاتفاق ، ومد المقصور للضرورة مختلف فيه .

الانصاف : ٧٤٥/٢ .

وَيُقَدِّمُ المانعُ على المقتضي / [ك/٦٥] ، كسبب الإمالة ومانعها ^(١) ،
وكسبب ^(٢) البناء ومانعه كما في «أيّ» ^(٣) ، وكسبب الاعراب ومانعه
في المضارع المؤكَّد بالنون فيبنى ، وكسبب إعمال اسم الفاعل ومانعه
من وصف وتصغير قبل العمل .

وان تعارض قولان لعالمٍ أُخِذَ بالمعلَّل منهما ^(٤) ، وأوَّلُ المرسلُ ،
أو تُركَ ، كقول سيبويه إنَّ تاء بنت وأخت للتانيث ^(٥) ، وقال مرة :
لا تكون للتانيث ؛ إذ لا تكون بعد ساكن غير ألف ^(٦) فيؤوَّل ^(٧) قول
التانيث على المجازِ / [ي/٢٨] ، بمعنى أنَّها في كلمة مؤنَّثة يوجدُ
التانيث بوجودها ويذهب بذهابها لأنَّها في نفسها زائدة للتانيث ،
بل هي بدلٌ من لام أخت وبنت ، فهي أصل كتاء عفريت وملكوت . ^(٨)

(١) مثل قاعدٍ وراشدٍ لاتمال الفهما لأن سبب الامالة كسر ما بعد الالف والمانع وجود حرف

استعلاء وراء مفتوحة قبلها . الهمع : ١٨٩/٦ .

(٢) ع ، ي : وسبب .

(٣) سبب بناءها مشابهة الحرف والمانع منه لزومها للاضافة التي هي من خصائص الاسماء

فاعربت .

(٤) الخصائص : ٢٠٠/١ .

(٥) كتاب سيبويه : ٣٦٢/٣ ، ٣١٧/٤ .

(٦) كتاب سيبويه : ٢٢١/٣ .

(٧) ي : فيأول .

(٨) قال ابن جني : « وجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتانيث

فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا حال التانيث استجاز أن يقول فيها : إنها

للتانيث » . الخصائص : ٢٠٠/٢ .

فان لم يُعلَّلْ واحدٌ من قوليه أُجْرِيَّ على الأجرى^(١) على مذهبه،
وأوّل الآخر ، كقول سيبويه - في حتى - : إنّها ناصبة للفعل .^(٢) مع
ما علم / [ك/٦٦] من مذهبه أنّها جارة^(٣) فيؤول^(٤) القول بأنّها ناصبة
على المجاز ، لعدم ظهور « أن » .

فان لم يمكن التأويلُ ، ونصّ على الرجوع اعتُبرَ نصّه^(٥) ، وإلاّ
أخذ بالمتأخر تاريخاً ، فان لم يعلم سُبرٌ فأخذ بالاقوى ، وجعل الآخر
مرجوعاً عنه .

فان تساويا وجب اعتقاد أنّهما رأيان له ، وأنّ الدّاعي الى
تساويهما عندك هو الدّاعي الى تساويهما عند قائلهما .

وكثيراً ما يقعُ للأخفش^(٦) هذا ، وكان أبو عليّ يقول : لا بدّ من
النّظر في مذاهبه فإنّها / [ع/٧٩] كثيرة .^(٧)

وكذا وقع لأبي عليّ في « هيهات » ، قال مرّة : إنّها اسمُ فعلٍ ،

(١) ك : الاجزاء .

(٢) كتاب سيبويه : ١٦/٣ - ١٧ .

(٣) ك : جازت .

وانظر : كتاب سيبويه : ٩٧/١ و ٢٨٣/٢ و ٦-٥/٣ و ٢٣١/٤ .

(٤) ي : فيؤل ، ك : فيؤل .

(٥) اي ترك الرأي الذي تراجع عنه . الخصائص : ٢٠٥/١ .

(٦) هو سعيد بن مسعدة الجاشعي البصري ابو الحسن الاخفش الارسط توفي سنة ٢١٥

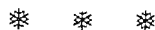
هجريّة . انباه الرواة : ٣٦/٢ ، بغية الوعاة : ٥٩٠/١ .

(٧) الخصائص : ٢٠٦/١ .

ومرأة : إنها ظرف ، قال : وذلك على حسب ما يحضرني ^(١) ، وكان يقول
لأبي عبد الله البصري : ^(٢)

عجباً لهذا الخاطر في حضوره ومغيبه ، ^(٣) وهذا يدل على أنه
من عند الله ، لكن لابد من تقدّم النظر . ^(٤)

وَرَجَحَتْ لَفَةً قَرِيشَ لاجتماع العرب عندهم في الموسم
/[ك/٦٧] ، فيختارون ما ينتقونه من لغة العرب ، فَخَلَّتْ لَفَتُهُمْ مِنْ
مُسْتَبْشَعِ اللِّغَاتِ ، وسقيم الألفاظ ، كالشين والسين بعد كاف
المؤنث . ^(٥)



(١) المصدر السابق .

(٢) لعله : الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله الهمداني النحوي توفي سنة .

هجرية بحلب وهو من زملاء أبي علي .

انظر : بغية الوعاة : ٥٢٩/١ ، مقدمة الحجة : ١٧/١ .

(٣) ي : ونفيه .

(٤) الخصائص : ٢٠٧/١ .

(٥) وذلك في لغة ربيعة ومضر فيقولون : رأيتُ كَيْشٌ وبَكِشٌ وقالوا في عليك عليكس .

الكتاب السابع

في

أحوال مُسْتَنْبِطِه : (١)

وهو عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه (٢) ، وضع لأبي الأسود (٣) باب « إن » ، والاضافة ، والإمالة .
وصنّف أبو الأسود باب النعت والعطف (٤) ، والتعجب ، والاستفهام . (٥)

وأوّل من وضع التصريف مُعَاذُ الْهَرَاءِ (٦) ، منسوب الى بيع الثياب الْهَرَوِيَّةُ ، وهو تلميذُ أبي الأسود ، قرأوه مُشَدَّدَةً .
ثم خَلَفَ أبا الأسود خمسة :

عَنْبَسَةُ الْفِيلِ (٧) ، وميمونُ الْأَقْرَنَ (٨) ، ويحيى بن يَعْمَرِ (٩) ،

(١) اي مستنبط هذا العلم ومستخرجه .

(٢) ي : « رضي الله عنه » ساقط .

(٣) هو : ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر بن حلس أبو الأسود الدؤلي البصري توفي سنة ٦٩ هجرية . نزهة الالباء : ٦ ، بغية الوعاة : ٢٢/٢ ، نشأة النحو : ٢٢ .

(٤) ك : العطف والنعت .

(٥) انظر : نشأة النحو للطنطاوي : ٢٣ - ٣٢ ، المدارس النحوية لشوقي : ١١ .

(٦) هو : مُعَاذُ بن مسلم الْهَرَاءِ أبو مسلم توفي سنة ٢٨٧ هجرية . انباه الرواة : ٢٨٨/٣ ، بغية الوعاة : ٢٩٠/٢ .

(٧) هو : عَنْبَسَةُ بن معدان الْفِيلِ الْمِيسَانِيّ كانت وفاته حوالي المائة الاولى من الهجرة . بغية الوعاة : ٢٣٣/٢ ، نشأة النحو : ٧١ .

(٨) هو ميمون الاقرن أخذ النحو عن عنبسة وقيل : عن ابي الاسود ، وأن عنبسة اخذ عنه . بغية الوعاة : ٣٠٩/٢ .

(٩) هو : يحيى بن يَعْمَرِ الْعَدَوَانِي التابعي توفي سنة ١٢٩ هجرية . بغية الوعاة : ٣٤٥/٢ ، نشأة النحو : ٧١ .

وابنا أبي الأسود : عطاء^(١) وحرب^(٢) .

ثم خَلَفَ هؤلاء :

عبدُ اللَّهِ بنُ أبي اسحاق ، وعيسى بنُ عُمَر^(٣) ، وأبو عمرو بن
العلاء^(٤) .

ثم خلفهم الخليل ففاق مَنْ قبله^(٥) ولم يُدرِكهُ مَنْ بعده أخذ
عن عيسى بن عمر [ك/٦٨] ، وتخرج باين العلاء^(٦) .

ثم أخذ عنه سيبويه فجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه
فجاء أحسن من [ي/٢٩] كُلُّ مصنَّف في الفن العربي إلى الآن .
وأما الكِسائي^(٧) فَقَدْ خَدَمَ أبا عمرو بن العلاء^(٨) نحواً^(٩) من

(١) عطاء بن ابي الاسود الدؤلي توسع بالعربية كآبيه في البصرة ولالعقب له .

انباء الرواة : ٢١/٨ .

(٢) المذكور هنا « حرب » وذكره المترجمون : ابو حرب بن ابي الاسود الدؤلي كان قارئاً

وله اولاد توفي سنة ١٠٩ هجرية . انباء الرواة : ٢١/٨ ، طبقات القراء للجزري : ٢٦٦/٨ .

(٣) هو : عيسى بن عُمَر الثَّقَفِيّ أبو عُمَر ، أو أبو سليمان امام في النحو والعربية

والقراءة توفي سنة ١٤٩ هجرية . وقيل ١٤٥ هـ . نزهة الالباء : ٢١ ، بغية الوعاة :

٢٣٧/٢ .

(٤) ك : العلى .

واسمه على ما صححه السيوطي : زيان بن العلاء بن عمر بن عبد الله المازني ابو

عمرو النحوي المقرئ توفي سنة ١٥٤ هجرية . نزهة الالباء : ٢٤ ، بغية الوعاة :

٢٣١/٢ .

(٥) ك : قبل : .

(٦) ك : العلى .

(٧) هو : علي بن حمزة بن عبد الله ابو الحسن الكسائي المتوفي سنة ١٨٩ هجرية امام

الكوفيين في اللغة واحد القراء السبعة . نزهة الالباء : ٦٧ ، بغية الوعاة : ١٦٢/٢ .

(٨) ك : العلى .

(٩) ي : نحو .

سبعة ^(١) عشرة ^(٢) سنة لكنه فسد علمه باختلاطه بأعراب الأبلّة ^(٣) ،
ولذا احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش ، ومع ذلك فهو إمام
الكوفيين ، وماظنك برجل غلامه ^(٤) الفراء ^(٥) .

ثم انقسم الناس بعد ذلك بصرياً وكوفياً .

وأول من وضع أبواب النحو على الكمال أبو عمرو بن العلاء ^(٦)
ويونس بن حبيب ^(٧) ، وأبو زيد الأنصاري وهو أقواهم سماعاً من
فصحاء العرب ، وكان يقول : لا أقول قالت العرب إلا إذا سمعت من
عُجْزٍ بكر بن هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال ^(٨) ، ومن أعالية السافلة
وأسافلة العالية / [ك/٦٩] ، وإلا لم أقل ^(٩) قالت العرب

وقد أخذ سيبويه النحو عن ستة من الفحول واشتهر ^(١٠) منهم

(١) هكذا في المخطوطات والافصح : « سبع » .

(٢) ك : عشر .

(٣) ع : الأبلّة أشكلت بضم الهمزة ونجح الباء مع تشديدها .

وقد جاء في اللسان : « والأبلّة مكان بالبصرة وهي بضم الهمزة والباء وتشديد اللام
قليل : هو اسم نبطي » اهـ اللسان : ٨/١ « أبل » .

(٤) ك : غلظة

(٥) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا الفراء توفي سنة ٢٠٧ هجرية . إمام

الكوفيين بعد الكسائي . انباه الرواة : ١/٤ ، نزهة الالباء : ٩٨ ، بغية الوعاة : ٣٣٣/٢ .

(٦) ك : العلى .

(٧) هو : يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن توفي سنة ٢٨٢ هجرية .

نزهة الالباء : ٤٩ ، بغية الوعاة : ٣٦٥/٢ .

(٨) بطون من العدنانية . معجم قبائل العرب : ٩٣/١ ، ٩٨٩/٣ ، ١٢٢١/٣ .

(٩) ك : يقل .

(١٠) ي : واشتهر .

بالخليل ، ونظمهم بعضُ المغاربة ، وهو الامام المحقق أبو عبد الله محمد بن غازي ^(١) فقال :

أشياخُ سيبويه عيسى بنُ عمر والأخفش الكبيرُ وهُوَ المعتبرُ

والشيخُ الانصاري أبو زيدَ الجليل ويونسُ وابنُ العلاء ^(٢) والخليل

ثم اعلم أن شرط المستنيط لشيئ من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مُطَّلِعاً ^(٣) على نثرها ونظمها .

ويكفي في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغة والأبنية ، والدواوين الجامعة لأشعار العرب .

وان يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم ؛ لئلا يدخل عليه شعراً مولدٌ أو مصنوع .

عالمًا بأحوال الرواة ^(٤) ، ليعلم المقبول .

/[ك/٧٠] وباجتماع النحاة لئلا يخرقه .

وعالمًا بالخلاف كيلا يحدث قولاً زائداً على القول بامتناعه . ^(٥)

وقد سلك ابن مالك طريقةً وسطى بين الكوفي والبصري ^(٦) ،

فلم يَقس على كل مسموع كالكوفي ، ولم يؤول ^(٧) التأويلات البعيدة ^(٨)

(١) ع ، ي : غاز .

(٢) ك : العلى .

(٣) ي : مطلقا .

(٤) ع : الذوات ، ك : الروات .

(٥) الاقتراح : ٢٠٨ .

(٦) ي : البصري والكوفي .

(٧) ع ، ي : ياؤل ، ك : يؤل .

(٨) ك : البعيد

كالبصري ، بل يقبل ^(١) المسموع ، ويقول : إنه قليل ، أو شاذ ، أو ضرورة .

ومثال ^(٢) الاستنباط للمتأخر : اعراب « أي » في : « أيُّهم قام » وإن لم يذكر الصدر ، إذ لم يحذف : لتتمام الصلة المانعة من حذف الصدر الموجب [ي/٣٠] لبناء « أي » ؛ لقيام المضاف إليه مقامه . ^(٣)
واستنباط منع الاتباع في النعت المفتقر اليه ^(٤) ، مع اختلاف عوامل المنعوت ^(٥) ، استنباطاً من تقديم المانع على المقتضي ، أو من جعل [ع/٨٠] اتحاد العامل ^(٦) حقيقة أو حكماً شرطاً في الاتباع مطلقاً ^(٧) ، فعند اختلال الشرط [ك/٧١] يبطل الاتباع ، وذلك في نحو :

(١) ك : يقبل .

(٢) ي : قلت ، ومثال .

(٣) يحذف صدر صلة أي فتبني على الضم عند البصريين ، ومنه قوله تعالى : « ثُمَّ لَنْ نَزْعَنُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًا » مريم : ٦٩ . ويرى الخليل ويونس أنها تعرب وماورد خلافاً لذلك كما في الآية فمؤلة بالاستفهامية أو محكية بالقول .

ويرى ابن مالك ان بناء أي عند حذف صدر صلتها غير لازم وانما هو أحق من الاعراب وانما اعربت لتنزيل ما تضاف اليه منزلة صدر الصلة المحذوف . ولابن مالك كلام مفصل في شرحه على التسهيل : ١/ ٣٣٤ . وانظر : التسهيل : ٣٥ ، والمساعد لابن عقيل : ١٥٤/٨ .

(٤) خرج بهذا القيد ما كان غير مفتقر اليه كالنعت المؤكد نحو : « الهين اثنين » .

(٥) الاختلاف يكون في العمل نحو : مررت بزيد ولقيت عمراً الكريمين . ويكون في المعنى والجنس نحو : مررت بزيد وانتفعت بعمرو ، ومررت بزيد امام عمرو فيقطع النعت عند الجمهور بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على اضممار فعل مناسب .

التسهيل : ١٦٩ ، المساعد على التسهيل : ٤١٥/٢ .

(٦) ك : العوامل .

(٧) مثال اتحاد حقيقة : قام زيد وقام عمرو العاقلان ، ومثاله حكماً : هذا زيد وذاك عمرو العاقلان .

رَمِيتُ بِيَدٍ ، واعتمدتُ على رَجُلٍ يُمْنِيَانِ .^(١)
وإذا انتهى بنا القول إلى هنا فأقول :

الحمد لله الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وما كُنَّا لنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ،
واسأل الله أَنْ يَضَعَ^(٢) لَهُ الْقَبُولَ ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مَأْمُولٍ وَمَسْئُولٍ ، والصلاة
والسلام على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ رَسُولٍ ، وعلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْجَامِعِينَ
بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ ، وسَلِّمْ تَسْلِيمًا .^(٣)

(١) في النسخ المخطوطة : يُمْنَانِينَ .

وما اثبتته هو الموافق لقياس التثنية لان المفرد يُمْنَى ويثنى على : يُمْنَانٍ . بقلب
الالف المقصورة ياء لأنها تجاوزت ثلاثة أحرف مثل حبلَى وحُبْلِيَانِ .

(٢) ي : يصنع .

(٣) ي : « تسليماً » ساقطة .

ع : تسليماً كثيراً الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين آمين آمين .
وقد جاء في آخر هذه النسخة ماييلي : (بلغ مقابلة على حسب الطاقة والحمد لله على
التمام .

بالحمد يا مستفيداً من غرائبِهِ لا تَبْخُلُنْ بَأَنْ تَدْعُو لِكَاتِبِهِ
وامحُ الَّذِي نظرت عيناك من خللِ بالحلم فهو على ما قد سُبِقَتْ بِهِ (ا هـ
اما النسخة الخفية التي رمزها « ي » فقد جاء في آخرها ما يلي :

(فرغت كتابة هذا المصنف في أصول ا لمسمى بارتقاء السيادة ، الذي صنّفه
سيبويه زمانه ، ووحيد أوانه ، خاتمة ا سيدي الشيخ يحيى ، تغدده الله
بغفرانه ، وأسكنه فسيح جناته . وقد علّق نفسه الفقير إليه تعالى ، أضعف خلق الله
وأحقّهم جرجس بن صفا أبي عكر نعمة ، من دير القمر ، الماروني مذهباً ، غفر الله له
والأبويه . وكانت نهايته لثلاثة أيام خلت من شهر كانون أول بتاريخ سنة الف وثمانمائة
وتسع وستين مسيحية سنة ١٨٦٩) . ا هـ

وكتب في آخرها على الهامش ما يلي : (نسخت هذه النسخة عن نسخة مضبوطة
بخط العلامة الشهير المطران جرمانوس فرحات ، إلا أنّها لا تخلو من بعض اغلاط ، فكان
النسخة التي تَسَخَّ عنها لم تكن كما ينبغي من الضبط .) ا هـ

مراجع التحقيق والدراسة

- ١- اتحاف الامجاد في ما يصح به الاستشهاد : للسيد محمود شكري الألوسي ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة الارشاد - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢- الاتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ٣- الاشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت٩١١هـ ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، طبع بمصر سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
- ٤- الاصول في النحو لابن السراج : لابي بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت٢١٦هـ ، مطبعة النعمان - النجف - العراق سنة ١٩٧٣م تحقيق عبد الحسين الفتلي.
- ٥- اعراب القرآن : لابي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ت٣٣٨هـ ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني بغداد.
- ٦- الأعلام لترجمة اشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠م.
- ٧- الاغانى:لابي الفرج الاصبهاني، الطبعة الاولى في دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٥م
- ٨- الاقتراح في أصول النحو: للأمام عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تحقيق احمد صبحي فرات ، استانبول ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
- ٩- انباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٠- انساب العرب = جمهرة انساب العرب .
- ١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : للإمام كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن محمد الانباري ت٥٧٧هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

- ١٢- الايضاح العضدي : لابي علي الفارسي، تحقيق د.شاذلي فراهود ، الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .
- ١٣- الايضاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ت٢٣٧هـ، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- ١٤- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لاسماعيل باشا البغدادي .
- ١٥- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان ت٧٥٤هـ ، مصور عن طبعة سنة ١٣٢٨ هـ .
- ١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ٩١١هـ ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ١٧- تاريخ الادب العربي بروكلمن نقله الى العربية د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر .
- ١٨- تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط ، الجزائر ١٠٣٤هـ في خزانة دار الكتب في الرباط المغرب .
- ١٩- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين محمد مرتضى الزبيدي، تصوير بيروت عن الطبعة الاولى بمصر سنة ١٣٠٦هـ .
- ٢٠- ترتيب القاموس المحيط : للاستاذ الطاهر أحمد الزاوي ، دار الكتب العلمية بيروت طبع سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- ٢١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابي عبدالله محمد بن مالك ت٦٧٢هـ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .
- ٢٢- التصريح على التوضيح لابن هشام، . لامة خالد بن عبدالله الازهري النحوي ، طبعة بولاق سنة ١٢٩٤هـ وطبعة حسي الحلبي.
- ٢٣- الجامع الصغير في احاديث البشير النذير . لجلال الدين السيوطي ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر الطبعة الرابعة .

- ٢٤-جمهرة انساب العرب: لابن حزم الاندلسي تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الخامسة دار المعارف بمصر .
- ٢٥-حاشية الصبان على الاشموني = منهج السالك الى الفية ابن مالك .
- ٢٦-خزانة الأدب : تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى بمصر .
- ٢٧-الخصائص: لابي الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار .
- ٢٨-خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر: محمد امين المحبي ، طبع بمصر سنة ١٢٨٤هـ .
- ٢٩-درة الفواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم طبع بمصر
- ٣٠-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للسيوطي، للفاضل احمد بن الامين الشنقيطي، تصوير دار المعرفة في بيروت ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣ م عن طبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٨ م .
- ٣١-ديوان ذي الرمة: وهو غيلان بن عقبة العدوي ت١١٧هـ بتحقيق كارل بل هنري هيس مكارتنى، طبعة كمبريج سنة ١٣٢٧هـ- ١٩١٩ م .
- ٣٢-ديوان الشماخ بن ضرار الفطفاني الصحابي، بشرح الشيخ احمد بن الامين الشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧هـ.
- ٣٣-ديوان طرفة بن العبد: تقديم كرم البستاني، دار مصادر بيروت.
- ٣٤-ديوان عمر بن أبي ربيعة : تقديم واصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨ م .
- ٣٥-ديوان الفرزدق : تقديم كرم البستاني، دار بيروت للطباعة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م .
- ٣٦-السلم المنورق في علم المنطق مع شرحه: كلاهما لعبد الرحمن الاخضري، ومعه شرح آخر للشيخ احمد الدمنهوري ، طبع دار احياء الكتب العربية بمصر، عيسى الحلبي .
- ٣٧-شجرة النور الزكية في مبيعات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف طبع بمصر سنة ١٢٤٩هـ.

- ٢٨- شذارت الذهب في أخبار من ذهب: للمؤرخ الفقيه أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ المكتب التجاري للطباعة بيروت .
- ٢٩- شرح الالفية لابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ت ٧٦٩هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية .
- ٤٠- شرح الاشمونى على الفية ابن مالك = منهج السالك لابي الحسن علي بن محمد الاشمونى ، مع حاشية الصبان لمحمد بن علي الصبان، طبع عيسى الحلبي بمصر .
- ٤١- شرح التسهيل: للامام جمال الدين ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، دار النهضة بمصر سنة ١٩٧٤م .
- ٤٢- شرح السلم للاخضري = السلم في المنطق.
- ٤٣- شرح الشافية لابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبائي ت ٦٨٦هـ ، تحقيق محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد تصوير دار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ،ومعها شواهد الشافية للبغدادي .
- ٤٤- شرح شواهد الشافية: للشيخ عبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ ، مطبوع مع شرح الشافية، فانظر شرح شافية ابن الحاجب .
- ٤٥- شرح قطر الندى وبل الصدى : للامام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- ٤٦- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبائي تصوير دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- ٤٧- شرح المفصل للزمخشري: للشيخ موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي ت ٦٤٣هـ تصوير عالم الكتب في بيروت .
- ٤٨- الشعر والشعراء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري ت

- ٢٧٦هـ تحقيق احمد محمد شاكر، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦م، وكذا بتحقيق مفيد قميحه طبع بيروت ١٩٨١م.
- ٤٩-الصاحبي: لابن فارس اللغوي: ت: ٣٩٥، تحقيق السيد احمد صقر، طبع عيسى الحلبي بمصر .
- ٥٠-الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية: لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٥١- صحيح البخاري : للامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ت: ٢٥٦هـ ، مصور في تركيا - استانبول - عن طبعة تركيا سنة ١٣١٥ هـ .
- ٥٢-ضرائر الشعر : لابن عصفور الاشبيلي: تحقيق السيد ابراهيم ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ م .
- ٥٣-طبقات نحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي ت: ٢٣١، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٧٤ م .
- ٥٤-طبقات المزيه لي: لمحمد أمين المتوفي سنة ١٢٤١ هـ مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ح ٧١٦٢ والتيمورية برقم ٢٠٢٤ .
- ٥٥-العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده : لابي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ت: ٤٥٦هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الجيل بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- ٥٦- العين للخليل بن احمد الفراهيدي: تحقيق مهدي الخزومي وابراهيم السامرائي .
- ٥٧-غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين ابي الخير محمد بن محمد الجزري ت: ٨٣٣هـ ، تحقيق ج براجستراسر ، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م .
- ٥٨-فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحي الادريسي الكتاني طبع في فاس ١٣٤٦هـ .

- ٥٩- فهرس المكتبة الازهرية: في مكتبة جامع الازهر .
- ٦٠- فوات الوفيات: ل محمد بن شاکر الکتبی ، تحقیق احسان عباس .
- ٦١- کتاب سیبویه: لابی بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت. ١٨٠هـ ، تحقیق عبدالسلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .
- ٦٢- الکوکب الدري في كيفية تخرج الفروع الفقهية على المسائل النحوية ، للامام جمال الدين عبدالرحيم بن حسن الاسنوي ت ٧٧٢ هـ ، تحقیق عبد الرزاق السعدي .
- ٦٣- لسان العرب : للامام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري . دار صادر -بيروت ١٣٨٨هـ -١٩٦٨ م .
- ٦٤- لمع الأدلة في اصول النحو: لابی البرکات الانباري .
- ٦٥- مجالس ثعلب: لابی العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١هـ ، تحقیق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م .
- ٦٦- مجمع الامثال: لابی الفضل احمد بن محمد احمد بن ابراهيم الميداني ت ٥١٨ هـ تحقیق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٦٧- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والایضاح عنها: لابی الفتح عثمان بن جني ، تحقیق علي النجدي ود. عبدالعليم النجار ود. عبدالفتاح الشلبي طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٦٨- المرتجل شرح جمل الجرجاني لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ت ٥٦٧ هـ ، تحقیق علي حيدر، طبع بدمشق سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- ٦٩- المزهر في علوم اللغة وانواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقیق محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي ومحمد احمد جاد المولى . مطبعة عيسى الحلبي بمصر .
- ٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك ، للامام بهاء الدين عبدالله بن

- عبدالرحمن بن عقيل ت ٧٦٩ هـ ، تحقيق د. محمد كامل بركات . طبع مركز البحث العلمي بمكة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٧١- معجم البلدان: لابي عبدالله ياقوت الحموي البغدادي ، دار الكتاب العربي بيروت .
- ٧٢- معجم الشعراء : للامام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ت ٣٨٤ هـ ، الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٧٣- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان .
- ٧٤- معجم القراءات القرآنية : صنعة عبد العال سالم مكرم واحمد مختار عمر ، طبع الكويت .
- ٧٥- معجم المؤلفين : عمر كحالة ، الناشر دار احياء التراث العربي بيروت .
- ٧٦- معجم مقاييس اللغة : لابن فارس اللغوي ت ٣٩٥ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ، مصطفى البابي الحلبي .
- ٧٧- المعرب من الكلام الأعجمي: لابي منصور الجواليقي ٥٤٠ هـ تحقيق احمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٧٨- المغني في النحو : لابن فلاح اليمني النحوي ، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي .
- ٧٩- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : جمال الدين هشام الانصاري ت ٧٦١ هـ . الطبعة الخامسة في بيروت ١٩٧٩ م ، تحقيق د. مازن المبارك وآخرين ، وكذا تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٨٠- المفردات في غريب القرآن: لابي القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني ت ٥٠٢ هـ ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت .
- ٨١- المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب بيروت .

٨٢- الممتع في التصريف: لابن عصفور الاشبيلي ت٦٦٩هـ ، تحقيق فخر الدين قباوه ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م بيروت .

٨٣- مناقب الامام احمد : لابن الجوزي الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

٨٤- منهج السالك الى الفية ابن مالك = الاشموني على الالفية : للعلامة نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي ومعه حاشية الصبان وشرح شواهد العيني ، طبع عيسى الباب الحلبي .

٨٥- مناقب الشافعي للبيهقي ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق .

٨٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لابي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ابن الانباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة المدني بمصر . ٢٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

٨٧- نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة: للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م بمصر .

٨٨- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانه لمحمد أمين المحبي تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو .

٨٩- النوادر في اللغة : لابي زيد الانصاري ت٢١٧ هـ ، تحقيق محمد عبد القادر احمد . دار الشروق الطبعة الاولى ١٩٨١م - ١٤٠١هـ .

٩٠- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع: كلاهما للسيوطي دار المعرفة بيروت .

٩١- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان : لابي العباس احمد بن محمد بن خلكان ت٦٨١هـ ، تحقيق د. احسان عباس دار الثقافة بيروت .

فهرست الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>رقم الصحيفة</u>
وعلم آدم الأسماء فمن جاءه موعظة	[سورة البقرة] ٣١ ٢٧٥	٣٦ ٧٠
الذي تساءلون به والأرحام	[سورة النساء] ١	٤٩
قتل أولادهم شركاؤهم	[سورة الأنعام] ١٣٧	٤٩
وان أحد من المشركين	[سورة التوبة] ٦	٨٥
ثم ليقطع	[سورة الحج] ١٥	٤٩
وانه لتنزيل رب العالمين	[سورة الشعراء] ١٩٢-١٩٥	٣
ولنحمل	[سورة العنكبوت] ١٢	٤٨
ولا الليل سابق النهار	[سورة يس] ٤٠	٧٩
وهو الذي في السماء إليه	[سورة الزخرف] ٨٤	٤٩

٧١	[سورة التحريم] ١٢	وكانت من القانتين
٦٧	[سورة القيامة] ٤٠	على أن يحيي الموتى
٧١	[سورة الانسان] ٤	سلاسل واغلالا
٧٢	[سورة المرسلات] ١١	واذا الرسل أقتت
١٠١	[سورة الضحى] ٥	ولسوف يعطيك ربك فترضى

فهرس الاحاديث النبوية

١٠٥	« أنزل القرآن بسبع لغات كلها شافٍ كافٍ »
٤٤	« أو مخرجي هم ؟ »
٨٠	« بل أنتم بنو رشدان »

فهرس الابيات الشعرية والارجاز

أول البيت	آخره	البحر	القائل	الحصنة
سيفننني	ولاغناء	وافر	————	٩٠
فتستريح	زفرتها	رجز	————	٤٢
ألا أيهذا	مخلدي	طويل	طرفة	١٠٤
ومن يتق	وغادي	وافر	————	٦٦
وعينان	الخمير	طويل	الفرزدق	٨٠
فأصبحوا	بشر	بسيط	الفرزدق	٥٧
وانني حيثما	فأنظور	بسيط	ابن هرمة	٤٢
له زجل	أوزمير	وافر	الشماخ	٦٢
وكحل	بالعواور	رجز	جندل	٨٧
وممن ولدوا	العرض	ج	ذو الاصبع	٨٩
فبت كاني	ناقع	يل	النايفة	٨
وعض زمان	أو مجرف	يل	الفرزدق	٧
كان أيديهن	القرق	رجز	رؤية	٦٧
ولا ترضاها	ولا تملق	رجز	رؤية	٦٧
حمى	المياشق	طويل	ابن ام درة	١٠٢
احفظ	سألا	بسيط	عدي بن زيد	١٠٤
جفوني	مهمل	طويل	————	٨٩
صددت	يدوم	طويل	ابن ابي ربيعة	١٠٢
ولكن نصفاً	وهاشم	طويل	الفرزدق	٨٩
واشرب	واديها	بسيط	————	٥٩

فهرس الآثار والحكم والامثال

- ١- أليس معناه الصحيفة ٧٩
- ٢- اللهم ضيعاً وذنباُ ٧٩
- ٣- ان فيه لحناً ستقيمه العرب بالسنتها ٤٩
- ٤- انما النحو قياس يتبع ٧١-٦١
- ٥- حُجْرُ ضِبِّ خَرِبٍ ٥٦
- ٦- عسى القوير أبؤسا ٧٤
- ٧- ما جاءت حاجتك ٧٤
- ٨- مطيوية بها نفساً ١٠٢

فهرس الاعلام

- ابراهيم محمد النحوي : ٩
احمد باشا بن الوزير الصدر الاعظم ١٦
احمد بن حنبل : ٥٩
احمد عارف حكمت : ٣-٢١-٢٤
احمد بن فارس اللغوي : ٥
الأخفش : ٨-٢٣-١١-١١٤
الأخفش الكبير : ١١٥
ابن ابي اسحاق = عبد الله : ٧-٢٣-٨-١١٣
ابو الاسعاد بن الشيخ ايوب : ١٧
أبو الاسود الدؤلي : ١١٢
ابن الانباري ابو بركات : ٦-١٠-١١-١٢-٢٢-٢٣
الانصاري ابو زيد : ٥١-١١٤-١١٥
أبو البركات : ١٣
أبو تمام : ٥٨
ثعلب : ٩
الجاحظ = عمر بن بحر ابو عثمان : ١٤
الجبائي : ١٤
الجرمي ابو عمر : ٨
ابن جني : ٦-١٠-١١-٢٣-٥٦-٦٩-٧٢-٧٣
حرب بن ابي الاسود الدؤلي : ١١٣
ابو حيان : ٧٢
ابن الخشاب : ٥٦-٧١

الخليل ٨-١٤-٢٢-٣٠-٦-١-١١٣-١١٥

ابن دريد ١٤

رؤبة : ٥٢

الزجاج : ٨

الزجاجي : ١١

زيد الدين بن احمد البصري : ١٨

زهير بن ابي سلمي : ٦٣

سبط العرضي الحلبي : ١٩

سحبان : ١٤

ابن السراج : ٦-٨-٩

سعيد قنوره : ١٧

سلطان المزاحي : ١٨

ابن سلام ابن عبيد القاسم : ٧-٩

سيبويه : ٤-٨-١٣-١٤-٢٣-٣٠-٥١-٥٥-٥٩-٦٠-٦٩-٧٧-٧٩-٦-١-٩-١٠-١١-١١٣-١١٤

السلطان محمد ابراهيم : ٢١-٢٣

السيرافي : ٨

السيوطي = عبدالرحمن : ٤-٦-١-١١-١٢-٢١

الشافعي : ٥٩

شاه زاده ٣٢

الشمس البجلي : ١٨

صعصعة : ١٤

الصفار = أبو جعفر : ٩٦

عائشة أم المؤمنين ٤٩

عبد الباقي بن ممزل : ١٩

عبد الرحمن المجلد ١٩

- عبد القادر المحلي : ١٢
ابو عبدالله البصري : ١١١
ابو عبد الله محمد بن غازي : ١١٥
عثمان بن عفان : ٤٩
عثمان بن محمود الكفرسوسي : ١٩
العجاج : ٥٢
عطاء بن أبي الاسود الدؤلي : ١١٣
عضد الدولة : ٨١
ابو علي : ١١٠
علي بن ابي طالب : ٨٢-١١٢
علي عبد الواحد الانصاري : ١٧
علي النوري : ١٩
عمارة بن عقيل : ٧٩
عمر بن الخطاب : ٥٢
ابو عمر بن العلاء : ١١٣-١١٤-١١٥
عنسبة القيل : ١١٢
الشيخ عيسى : ١٥
عيسى بن عمر الثقفي : ٧-١١٣-١١٥
الفراء : ٩-١١٤
الفرزدق : ٧-٥٧-٨٠
الكسائي : ٩-١١٣
المازني ابو عثمان : ٨-٢٣-٥٩
ابن مالك : ١١٥
المبرد : ٨-٢٣-٥٥-٧٧
محمد امين المحبي : ١٣-١٨-٢١

محمد بن محمد السعدي : ١٧

مروان الاكبر ابو حفص : ٦٣

معاذ الهراء : ١١٢

مصطفى باشا : ١٦

المفضل بن سلمة : ١٠٤

ميمون الاقرن : ١١٢

ابو مهدي عيسى الثعالبي : ١٧

النايفة : ٧

نقطويه : ١٤

النقار ابو الحسن بن داود : ١١

النور الشبراملسي : ١٨

ابو هاشم المعتزلي : ١٤

يحيى الشاوي : ١٢-١٣-١٧-١٨-١٩-٢١-٢٢-٢٣-٢٥

يحيى المنقاري شيخ الاسلام : ١٦-٢١-٢٦

يحيى بن يعمر : ١١٢

يونس بن حبيب : ٨-٢٣-٥٩



فهرس القبائل والمذاهب والطوائف

٤٨	أزد عمان
٤٧	أسد
٤٨	أهل اليمن
١١٥-١١٤-٩٢-٩٠-٨٨-٦٠	البصريون
١١٤-٤٨	بكر
٤٨	بنو حنيفة
٨٠	بنو غيلان
١١٤	بنو كلاب
١١٤	بنو هلال
٤٨	تغلب
١٠٦-٤٧	تميم
٦٤-٤٨	ثقيف
٤٨	جذام
١٠٦-٥٧	الحجازيون
٤٨	سكان الطائف
٤٨	سكان اليمامة
٦٤	سليم
٤٧	الطائيون
٤٨	عبد القيس
١١١-٦٤-٤٩-٤٧	قريش
٤٧	قيس
١١٥-١١٤-١٠٥-١٠٤-٩٢-٩٠-٨٨	الكوفيون
٤٨	لخم
٥٨-٥١	المولدون
٤٨	نمر
٤٧	هذيل

فهرس الاماكن والبلدان ونحوهما

٨٤	أذربيجان
١١٤	الابلة
٢٠-١٦-٣	الازهر
٢٣	برطانيا
٧	البصرة
٢٠	تونس
٣	جامعة أم القرى
١٦	جامع بني أمية
١٧-١٦-١٥	الجزائر
٤٨	الحجاز
٢٤-٣	دار الكتب المصرية
١٩-١٦	دمشق
١٥	رأس أبي محمد
٢٤-٢٣	السعودية
١٩-١٨	الشام
٤٨	الطائف
٢٣	العراق
١٦-٣	القاهرة
١٥	القرافة الكبرى
٢١-١٨-١٧-١٦	قسطنطينية
٣	كلية اللغة العربية في الازهر
١٠-٨	الكوفة
١٦	المدرسة الاشرفية بمصر
١٦	المدرسة السليمانية بمصر
١٦	المدرسة الصرغتمشية
٢٤-٢١-٣	المدينة المنورة
٢٤-٢٣-١٩-١٨-١٧-١٦-١٥	مصر
٢٣-١٨-١٧-١٦	المغرب
٣	مكة المكرمة
١٦-١٥	مليانة
٤٨	اليمامة
٤٨	اليمن

فهرس الكتب

١٢-٢٠-٢١-٢٣-٢٤-٢٥	ارتقاء السيادة
٩-٦	اصول النحو
١٠	الاشباه والنظائر
٢١-١٢-١١-٦-٤	الاقتراح في اصول النحو
١٢	الانصاف في مسائل الخلاف
١١	الايضاح في علل النحو
١١	ايضاح المكنون
٢٠	توكيد العقد فيما اخذ الله علينا من العهد
٢٠	حاشية على شرح ام البراهين
٢٠	حاشية على شرح المراني
٣٠-٢٣-١٢-٩-٦	الخصائص لابن جني
٣٠	السراجية
٢١	طبقات المزيه لي
٢٠	قرة العين في جمع البين
١١٣-٣٠	كتاب سيبويه
٢٣-٢٢-١٢-١٠-٦	لمع الأدلة في اصول النحو
٢٠	المحاكمات بين ابي حيان والزمخشري
٢٠	النبيل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق
٢٠	نظم لامية في اعراب الجلالة
١٢	النفحة الزكية في اصول العربية

فهرس الموضوعات

٣	افتتاحية البحث
٥	مقدمة التحقيق
٥	أهمية دراسة اصول النحو
٦	نبذة تاريخية عن النحو وأصوله
١٣	المؤلف :
١٣	اسمه ونسبه
١٣	لقابه واوصافه
١٥	ولادته ووفاته
١٦	حياته
١٧	شيوخه
١٨	تلاميذه
١٩	مؤلفاته
٢١	كتاب ارتقاء السياده
٢٢	منهج الكتاب
٢٢	ترتيب الكتاب
٢٢	مصادر الكتاب
٢٣	اسلوب الكتاب
٢٣	نسخ الكتاب الخطية
٢٦	اخراج الكتاب
٢٧	نص كتاب ارتقاء السياده
٢٩	ديباجة المؤلف

٣٥	المقدمة وفيها مسائل
٣٥	مسألة في تعريف أصول النحو
٣٥	الادلة اربعة
٣٥	النحو
٣٦	فائدة اصول النحو
٣٦	مسألة في تعريف النحو
٣٦	مسألة في تعريف اللغة وبيان وضعها
٣٨	مسألة في مناسبة الالفاظ للمعاني
٤٠	مسألة في الدلالة النحوية وانواعها
٤١	مسألة في الحكم النحوي وانواعه
٤٣	مسألة في الرخص النحوية واجتماعها
٤٣	مسألة في العوض والبدل والقلب
٤٥	مسألة في الكلام العربي العجمي وعلامتهما
٤٦	مسألة الحكم النحوي خاص باللفظ المركب
٤٧	الكتاب الاول في السماع
٤٧	العرب المأخوذ عنهم
٤٨	العرب الذين لا يؤخذ عنهم
٥٠	ناقل اللغة
٥٠	اقسام المسموع
٥١	عدم اعتماد اشعار المولدين
٥٢	لا يحتج بمصنوع
٥٣	اللغات كلها حجة
٥٣	وجود التواتر
٥٣	خبر الآحاد

٥٣	عدالة الراوي
٥٤	المرسل والمجهول
٥٥	الكتاب الثاني في الاجماع
٥٦	حكم خرق الاجماع
٥٧	اجماع العرب حجة
٥٨	اختلاف اللغات في اللسان الواحد
٥٨	تداخل اللغات
٥٨	لايحتج بكلام المولدين
٥٩	كلام الشافعي حجة
٥٩	تركيب الاقوال
٦١	الكتاب الثالث في القياس
٦٢	اركان القياس
٦٢	شرط الاصل
٦٣	الضرورة ليست من الشاذ
٦٣	لايقاس على الشاذ نطقاً ولاتركاً
٦٣	الجاري على القياس يقاس عليه
٦٥	حمل النظير على النظير
٦٥	حمل الاصل على الفرع
٦٥	حمل الضد على الضد
٦٨	حمل فرع على اصل متعدد
٦٩	القياس على المختلف فيه
٦٩	الفرق بين علل الفقه وعلل النحو
٦٩	فائدة العلة

٦٩	انواع العلة
٦٩	علة مظهرة حكمة
٧٠	علة موجبة
٧٠	اقسام العلة الموجبة أربعة وعشرون نوعاً
٧٢	اكثر العلل موجبة
٧٣	العلل الموجبة لاتنقض
٧٣	ثبوت الحكم في محل النص
٧٤	العلة بسيطة ومركبة
٧٤	شرط العلة ايجابها الحكم
٧٤	شرط العلة القاصرة
٧٥	جواز التعليل بعلتين
٧٥	قد تكثر العلل
٧٦	يصح التعليل بعلتين متضادتين لحكمين متضادين
٧٧	هل يصح الدور؟
٧٧	تعارض العلل ضربان
٧٨	خاتمة : العلل تعليمية وقياسية
٧٩	وعلل جدلية
٧٩	مسالك العلة
٧٩	منها الاجماع
٧٩	منها النص
٨٠	منها الايماء
٨٠	منها السبر والتقسيم
٨٢	منها المناسبة

٨٣	منها الطرد
٨٤	منها الغاء الفارق
٨٤	فساد العلة
٨٤	منها.النقض
٨٦	منها تخلف العكس
٨٦	منها عدم التأثير
٨٨	منها القول بالموجب
٨٨	منها فساد الاعتبار
٩٠	منها فساد الوضع
٩١	منها منع العلة
٩١	منها المطالبة بتصحيح العلة
٩٢	منها المعارضة
٩٣	السائل
٩٣	المسؤل به
٩٣	المسؤل منه
٩٣	المسؤل عنه
٩٤	الجواب
٩٤	مسألة الوقوف عند الحكم الاول اذا حصل دور
٩٥	مسألة في اجتماع الضدين
٩٥	مسألة التسلسل باطل
٩٥	مسألة القياس الجلي
٩٦	مسألة اجتماع الأدلة
٩٧	الكتاب الرابع في الاستصحاب

٩٩ الكتاب الخامس في أدلة شتى

٩٩ منها الاستدلال بالعكس

٩٩ منها الاستدلال ببيان العلة وجوداً وعدمياً

١٠٠ منها الاستدلال على نفي الشيء بعدم الدليل عليه

١٠٠ منها الاستدلال بالاحوال

١٠٠ منها الاستدلال بعدم النضير

١٠١ منها الاستحسان

١٠٢ منها الدليل المسمى بالباقي

الكتاب السادس في التعارض

والترجيح

١٠٤

يكون الترجيح بالرواة

١٠٤

يكون الترجيح بموافقة القياس للرواية

١٠٤

لا ترد احدى اللغتين بالآخرى

١٠٥

تعارض قياسين

١٠٥

تعارض القياس والسمع

١٠٦

لا يدفع الظاهر بالاحتمال

١٠٦

اذا تعارض اصل وغالب

١٠٧

اذا تعارض اصلان

١٠٧

اذا تعارض استصحاب الحال مع دليل الناقل

١٠٨

اذا تعارض قبيحان

١٠٨

اذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه

١٠٨

يقدم المانع على المقتضي

١٠٩

ان تعارض قولان لعالم

١٠٩

١١١	رجحت لغة قريش
	الكتاب السابع في احوال
١١٢	مستنبطة
١١٢	اول من وضع النحو
١١٢	اول من وضع الرف
١١٢	تلاميذ ابي الاسود الدؤلي
١١٣	الخليل بن أحمد الفراهيدي
١١٣	سيبويه
١١٣	الكسائي
١١٤	انقسام الناس الى بصري وكوفي
١١٤	اول من وضع ابواب النحو
١١٤	الذين اخذ عنهم سيبويه
١١٥	شرط المستنبط لمسائل هذا العلم
١١٥	طريقة ابن مالك
١١٧	ختام الكتاب

دار الانبار
للطباعة والنشر
مطبعة النواعير

العراق - بغداد ص.ب : ١٤٢٣٩ هاتف : ٤١٥٤١٥٠
الرمادي هاتف : ٤٢١٤٨٢ - ٤٢٦٣٨٠
١٤٤

